



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

قاعدة الفراغ والتجاوز



عزت مصرعته
عبد الشيخ محمد بن عبد الرحمن

إشراف: الأستاذ الشيخ محمد جعفر الطيب

بمنحة من السيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاعده فراغ و تجاوز

کاتب:

محمد جواد فاضل لنکرانی

نشرت فی الطباعة:

مرکز فقهی ائمه اطهار (علیهم السلام)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١١	قاعده الفراغ و التجاوز
١١	اشاره
١١	اشاره
١٥	المدخل
١٦	تاريخ كتابه القواعد الفقيهيه
٢٠	نبذه عن كتابه القواعد الفقيهيه عند أهل السنه
٢١	الكتب المؤلفه فى القواعد الفقيهيه
٢٣	مؤلفو القواعد الفقيهيه فى الفقه المالكي
٢٤	مؤلفو القواعد الفقيهيه فى الفقه الشافعي
٢٥	مؤلفو القواعد الفقيهيه فى الفقه الحنبلي
٢٧	مقدمه المترجم
٣١	التعريف الإجمالى للقاعدتين
٣١	قاعده التجاوز
٣٢	أدلّه قاعده الفراغ والتجاوز
٣٢	اشاره
٣٢	١- الإجماع العملي:
٣٢	اشاره
٣٢	المناقشه فى دليليت الإجماع العملي:
٣٣	٢- سيره المتشزعه:
٣٣	اشاره
٣٣	مناقشه هذا الدليل:
٣٣	٣- سيره العقلاء:
٣٣	اشاره

- ٣٤ مناقشه الاستدلال بالسيره العقلانيه:
- ٣٦ ٤- إثبات حجيه القاعده بأصاله الصحه:
- ٣٦ اشاره
- ٤٠ تحقيق الكلام فى الفرق بين قاعده الفراغ وأصاله الصحه:
- ٤٠ ٥- أدله المحقق الهمداني:
- ٤٠ اشاره
- ٤١ الدليل الأول قاعده لا حرج:
- ٤٢ الدليل الثانى:
- ٤٢ الدليل الثالث اختلال النظام:
- ٤٢ الرد على أدله المرحوم الهمداني:
- ٤٢ اشاره
- ٤٢ أ- الرد الكلى المتعلق بجميع الأدله الثلاثه:
- ٤٣ ب- الرد الخاص بدليليه (لا حرج):
- ٤٤ ج- الرد الخاص بالتعليق بقاعده اليد واختلال النظام:
- ٤٤ ٦- الأخبار والروايات:
- ٦٥ حول دلالة هذه الروايه على قاعده الفراغ يقول صاحب الوسائل (رحمه الله):
- ٧٥ كما لا شك فى دلالة هذه الروايات على الأمور التاليه:
- ٧٥ ما المراد من الشك فى الشىء؟
- ٧٩ مقام الثبوت:
- ٧٩ أدله القائلين بتغاير القاعدتين:
- ٧٩ اشاره
- ٨٠ الدليل الأول: عدم وجود القدر الجامع بين القاعدتين:
- ٨٠ اشاره
- ٨٠ البيان الأول للمحقق النائيني:
- ٨٠ اشاره
- ٨٠ كلام الشيخ الأنصارى:

الإشكالات الواردة على كلام الشيخ الأنصاري (رحمه الله):	٨١
اشاره	٨١
١- إشكالات الميرزا النائيني (رحمه الله):	٨١
اشاره	٨١
إشكال المحقق الخوئي (رحمه الله) على رأى المحقق النائيني (رحمه الله):	٨٢
إشكال المحقق العراقي (رحمه الله) على رأى المحقق النائيني (رحمه الله):	٨٣
نتيجه البحث والاحتمالات الموجوده:	٨٥
تحقيق المسأله:	٨٥
٢- إشكال المحقق العراقي على رأى الشيخ الأنصاري:	٨٧
٣- إشكال المحقق الأصفهاني على رأى الشيخ الأنصاري:	٨٨
تحقيق البحث فى الوجه الأول:	٨٩
البيان الثانى فى الدليل الأول:	٩٢
البيان الثالث فى الدليل الأول:	٩٣
اشاره	٩٣
وقد ذكر هذا المطلب فى كلمات السيد الخوئي أيضاً كما أسلفنا فهو يقول:	٩٥
إشكالات هذه النظرية:	٩٧
نتيجه الدليل الأول:	٩٨
الدليل الثانى: اجتماع لحاظى الآليه والاستقلاليه فى الشىء الواحد:	٩٨
اشاره	٩٨
يقول المحقق النائيني فى هذا السياق:	٩٩
الإشكالات الواردة على الدليل الثانى:	٩٩
١- نظريه المحقق النائيني:	٩٩
اشاره	٩٩
الإشكال على نظريه المحقق النائيني:	١٠١
٢- نظريه المحقق الخوئي:	١٠١
الإشكال على جواب السيد الخوئي الأول:	١٠٢

- ١٠٤ الدليل الثالث: محذور الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي: -
- ١٠٤ اشاره
- ١٠٥ يقول المحقق السيد الخوئي في توضيح هذا الدليل: -
- ١٠٥ الإشكالات على الدليل الثالث: -
- ١٠٥ اشاره
- ١٠٥ ١- نظريه المحقق النائيني: -
- ١٠٦ ٢- نظريه المحقق الخوئي: -
- ١٠٦ الدليل الرابع محذور التدافع: -
- ١٠٦ اشاره
- ١٠٧ الإشكالات على الدليل الرابع: -
- ١٠٨ نظريه المحقق النائيني: -
- ١١١ جواب المحقق النائيني عن محذور التدافع: -
- ١١١ نظريه المحقق الخوئي: -
- ١١٢ مناقشه نظريه المحقق الخوئي: -
- ١١٢ الرأي المختار في الدليل الرابع: -
- ١١٣ نتيجة البحث في مقام الثبوت: -
- ١١٣ تحليل نظريه رجوع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود: -
- ١١٦ مقام الإثبات
- ١١٦ البحث في مقام الإثبات في تعدد قاعدتي الفراغ والتجاوز
- ١١٦ نظريه المحقق النائيني في جعل قاعده الفراغ والتجاوز: -
- ١١٧ الإشكالات على نظريه المحقق النائيني: -
- ١١٨ مقدمات بحث مقام الإثبات: -
- ١٢٧ نقد مبني الإمام الخميني في تعدد القاعدتين
- ١٢٨ الفرق بين قاعدتي الفراغ والتجاوز: -
- ١٣١ دراسه وتحليل رأي الإمام الخميني (رحمه الله) في استفاده قاعده التجاوز من الروايات
- ١٣١ اشاره

- ١٣٢ مناقشه نظريه الإمام الخميني (رحمه الله):
- ١٣٣ مناقشه رأى الإمام الخميني (رحمه الله):
- ١٣٨ دراسه روايه موثقه بكبير بن أعين:
- ١٤٣ ثمره بحث تعدد القاعدتين أو وحدتهما:
- ١٤٦ جريان قاعده الفراغ والتجاوز فى جميع أبواب الفقه:
- ١٥٣ دراسه عموم قاعده التجاوز:
- ١٥٦ البحث فى جريان قاعده التجاوز فى الطهارات الثلاث:
- ١٥٧ عدم جريان قاعده التجاوز فى الوضوء:
- ١٥٧ اشاره
- ١٦٠ إشكالات المحقق العراقى على مسلك الشيخ الأنصارى:
- ١٦١ إشكالات نظريه المحقق العراقى:
- ١٦٢ دراسه الوجوه الأخرى للجمع بين الصحيحه والموثقه:
- ١٦٦ الإشكالات على الوجه الخامس:
- ١٦٩ بحث حول جريان قاعده التجاوز فى الغسل والتيمم:
- ١٧٤ المؤيد لجريان قاعده التجاوز فى الغسل:
- ١٧٥ بحث جريان قاعده التجاوز فى جزء الجزء:
- ١٧٥ اشاره
- ١٧٥ نظريه المحقق النائيني:
- ١٧٧ نظريه المحقق الأصفهاني:
- ١٧٨ جريان قاعده الفراغ والتجاوز فى الجزء الأخير من المركب:
- ١٨٢ وقد أورد المحقق الخوئى أيضاً إشكاليين على رأى أستاذه هنا:
- ١٨٨ تحليل نظريه صاحب منتقى الأصول:
- ١٨٨ اشاره
- ١٨٩ الإشكالات الواردة على رأى صاحب منتقى الأصول:
- ١٩١ جريان قاعده الفراغ والتجاوز عند الشك فى صحه الأجزاء:
- ١٩٥ ما المراد من المحلّ فى قاعده التجاوز؟

- ١٩٨ أدله اختصاص القاعده بالمحل الشرعى:
- ١٩٩ ما المراد بالغير فى قاعده التجاوز؟
- ٢٠٥ بحث اعتبار الدخول فى الغير فى قاعده الفراغ والتجاوز:
- ٢٠٦ بحث اعتبار الدخول فى الغير فى مجرى قاعده التجاوز:
- ٢٠٨ هل الدخول فى الغير شرط شرعى أو عقلى؟
- ٢٠٨ البحث فى اعتبار الدخول فى الغير فى مجرى قاعده الفراغ:
- ٢٠٨ اشاره
- ٢١٨ الإشكال على رأى المحقق الخوئى والمحقق الحائرى:
- ٢١٩ مناقشه رأى المحقق الحائرى:
- ٢٢١ جريان قاعده التجاوز والفراغ فى الشك فى الشروط:
- ٢٢١ تحليل الاحتمالات الموجوده فى المسأله:
- ٢٢٢ دراسه حكم القسم الأول:
- ٢٢٥ مناقشه نظريه المحقق النائينى:
- ٢٢٧ بحث نظريه المحقق العراقى:
- ٢٢٧ اشاره
- ٢٣٠ الإشكالات على نظريه المحقق العراقى:
- ٢٣٤ بحث نظريه صاحب منتقى الأصول:
- ٢٣٤ اشاره
- ٢٣٥ الإشكالات على نظريه صاحب منتقى الأصول:
- ٢٤١ هل أن لزوم المضى وعدم الاعتناء بالشك فى قاعده التجاوز رخصه أم عزمه؟
- ٢٤٢ بحث نظريه المحقق العراقى:
- ٢٤٣ إشكال صاحب منتقى الأصول على نظريه المحقق العراقى:
- ٢٤٤ مناقشه إشكالات صاحب المنتقى:
- ٢٤٧ تعريف مركز

قاعده الفراغ و التجاوز

اشاره

سرشناسه : فاضل لنكرانى، محمدجواد، ۱۳۴۱ -

عنوان و نام پديدآور : قاعده الفراغ و التجاوز/إشراف: الاستاذ الشيخ محمد جعفر الطبسى.

مشخصات نشر : سوريه: مركز فقهي ائمه اطهار عليهم السلام، ۱۴۳۳.

مشخصات ظاهري : ۲۳۳ص.

شابك : ۱۰۰۰۰ ريال: ۹۶۴-۷۷۰۹-۴۶-۳

موضوع: قاعده فراغ و تجاوز

رده بندي كنگره : BP۱۶۹/۵۲/۱۴ ل ف ۲ ۱۳۸۵

رده بندي ديويي : ۲۹۷/۳۱۲

ص: ۱

اشاره

المدخل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريته محمد (ص) وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين سيما بقيه الله في الأرضين الحجة بن الحسن العسكري أرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء.

ليس لباحث أن يشك في أهميه علم الفقه ودوره البتاء في حياه المجتمع، ولا شك أيضاً في أهميه القواعد الفقيهيه وهى التى تشكل كليات فى الفقه ويطبّقها الفقيه والمجتهد على الجزئيات، وللأسف الشديد لم يتناولها الفقهاء المتقدمين (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

والقاعدته فى إصطلاح اللغويين قد وضعت لما هو الأساس للشىء من دون فرق بين كونه مادياً أو معنوياً بحيث إنعدامه واضمحلاله يسبب انتفائه فيمثل لذلك البيت فإنه يندم بانعدام أساسه.

قال ابن منظور: أصلُ الأسس، والقواعد: الأساس، وقواعد البيت أساسه، وفى التنزيل: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ). (١)

وفيه: (فَأَتَى اللَّهَ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ) (١)، قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمد، وقواعد اليهودج: خشبات أربع معترضه في أسفله تركب عيدان اليهودج فيها (٢).

وأما تعريف القاعده اصطلاحاً فهي عباره عن قضيه كليّه تنطبق على جميع جزئياتها.

قال التهانوي: هي تُطَلَقُ على معانٍ مرادف الأصل، والقانون، والمسألة، والضابطه، والمقصد، وعُرِّفَتْ بِأَنَّهَا أمرٌ كَلِّيٌّ منطبقٌ على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه (٣).

ويشترط في كلمه (القاعده) أن تكون بنحو القضية الكلية كما سبق، ولكن لا- يشترط أن تكون أساساً للعلم بحيث ينتفى بانتفائها، فمثلاً لو انتفت قاعده واحده من قواعد الفقه لم ينتف العلم بانتفائها (٤).

وهناك أمور مهمه كلها ترتبط بالبحث حول القواعد الفقيهيه منها:

ما المراد من القاعده الفقيهيه وهل يشترط في اعتبارها الكليّه، وكذلك الفرق بين القاعده الفقيهيه والضابط الفقهى بمعنى أنها لا تختصّ باب من الأبواب الفقيهيه بخلاف الضابط، أو الفرق بين القاعده الفقيهيه والنظريه الفقيهيه وغير ذلك من المباحث العلميه التي لسنا الآن بصدد بيان ذلك.

تاريخ كتابه القواعد الفقيهيه

من جمله المباحث المطروحه في مبحث القواعد الفقيهيه عباره عن تاريخ كتابه ذلك عند العلماء والفقهاء.

١- النحل: ٢٦.

٢- لسان العرب ٢٩١: ٥.

٣- موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٩٥: ٢.

٤- راجع القواعد الفقيهيه للفقيد الراحل آيه الله الشيخ الفاضل اللنكراني: ص ٨.

أمّا عند أهل السنّة لعل ذلك يرجع إلى القرن الرابع الهجرى، ويُدل عليه وجود بعض المؤلّفات التى كتبت عندهم.

فقد كان كتاب القواعد الفقهيّة عند الحنفيين من أهل السنّة أول كتاب جُمعت فيه بعض القواعد الفقهيّة فقد جمع مؤلّفه أبو طاهر الدبّاس - من أئمّه الحنفيّة فى بلاد ما وراء النهر - سبعة عشر قاعدة فقهيّة على مذهب أبى حنيفة فكان القرن الرابع بدايه تدوين القواعد الفقهيّة لديهم.

وأما فى الوسط الشيعى فيعتبر كتاب القواعد والفوائد للشهيد الأوّل (٧٧٨) أقدم كتاب دوّن فيه القواعد الفقهيّة وفقاً لمذهب أهل البيت (ع).

ويمكن إرجاع سبب سبق السنّة فى تدوين القواعد إلى أمرين:

١. الأمر الأوّل: ماهية فقهم حيث قطعت الرابطة بينهم وبين كلام المعصومين (ع) بعد رحيل النّبى الأعظم (ص)، ومن الطبعى أنّ ذلك الانفصال يجعل الفقه يتبلور ضمن ضوابط معيّنه.

٢. الأمر الثانى: إستخدامهم لأدوات خاصّه بهم فى عمليّة الاستنباط الفقهيّ كالقياس والاستحسان وغيرهما.

ولا- ريب بأنّ الأساس فى تأسيس القواعد الفقهيّة لدى الشيعة الإماميه هو أن الأئمّه (ع) قد وضعوا إليهم أصولاً كليّة وأمرّوا الفقهاء بالتفريع عليها، كما ورد فى الحديث الشريف

: (علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع) (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ما قام به المرحوم الشهيد الأوّل (أعلى الله مقامه الشريف) فى كتابه القيمّ مما يرشدنا إلى أهميّة ما ألّفه فى الباب حيث قال (رحمه الله) فى إجازته لابن خازن:

١- مستطرفات السرائر ٣: ٥٧٥، الوسائل ٢٧: ٦٢، القواعد الفقهيّة للجنوردى ٤: ١٨٧، راجع أيضاً ج ١، المقدّمه.

فمما صنعه كتاب (القواعد والفوائد) مختصر يشتمل على ضوابط كلياته أصوليه وفرعيه تستنبط منها الأحكام الشرعية، لم يعمل الأصحاب مثله (١).

ومن هذا المنطلق فقد قام فقهاءنا العظام (رضوان الله عليهم أجمعين) بتدوين وتأليف الكتب التي تتعلّق بالقواعد الفقهية نشير إلى بعضها:

١. القواعد والفوائد، للشهيد الأوّل.
٢. الأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية، تأليف محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف ب- (ابن أبي جمهور) ت ٩٠١.
٣. عوائد الأيام من مهمّات أدلّه الأحكام، تأليف المولى أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر النراقي الكاشاني ت (١٢٤٥)، وقد يشتمل هذا الكتاب القيم على ٨٨ عائده، وكلّ عائده تُعدّ قاعده فقهيه.
٤. عناوين الأصول، تأليف السيد عبد الفتاح بن علي الحسيني المراغي ت (١٢٧٤).
٥. قواعد الفقيه، تأليف الشيخ محمد تقي الفقيه المولود سنة (١٣٢٩) ضمّنه قواعد مهمّه في الفقه والأصول ومنها قاعده على اليد وقاعده تعدد الأيدي وقاعده لا ضرر وقاعده لا حرج (٢).
٦. القواعد الجعفرية في قواعد الفقه والأصول، تأليف الشيخ عباس آل كاشف الغطاء ت (١٣٢٣) (٣).
٧. القواعد الكلية الفقهية، تأليف السيد مهدي القزويني ت (١٣٠٠) (٤).
٨. القواعد الفقهية، تأليف مهدي بن حسين بن عزيز الخالصي الكاظمي

١- راجع بحار الأنوار ٤: ١٨٧.

٢- راجع شعراء الغرى للخالقاني ٧: ٣٢٧.

٣- راجع معارف الرجال ٣: ١١١.

٤- معارف الرجال ٣: ١١١.

ت (١٣٤٣) طبع الكتاب فى مجلدين (١).

٩. القواعد الفقهيّة، تأليف الشيخ محمد جعفر شريعتمدار الاسترآبادى ت (١٢٤٣) كتبه على ترتيب أبواب الفقه يقرب من خمسة عشر ألف بيت (٢).

١٠. مستقصى القواعد الكليّة الفقهيّة، تأليف الميرزا حبيب الله الرشتى ت (١٣١٢) (٣).

١١. القواعد الجعفريّة فى قواعد الفقه والأصول، تأليف الشيخ عباس آل كاشف الغطاء بن الشيخ حسن بن الشيخ الأكبر الشيخ جعفر صاحب (كشف الغطاء) ت (١٣٢٣) (٤).

١٢. القواعد الفقهيّة، تأليف السيد محمد باقر اليزدى ت (١٢٩٤) (٥).

١٣. القواعد الفقهيّة والأصوليّة، تأليف ملّا فتح على اللكرانى ت (بعد ١٣٣٩) (٦).

١٤. القواعد الفقهيّة، تأليف الشيخ محمد باقر البيدكلى من أعلام القرن الرابع عشر (٧).

١٥. رساله فى بعض القواعد الفقهيّة، تأليف المولى الآغا فاضل الدرنبدى ت (١٢٨٤).

وقد بحث المؤلف فى هذه الرساله قاعده اليد والضرر وقاعده الإحسان وغيرها (٨).

١- راجع الإجازة الكبيره للمرحوم آيه الله السيد المرعشى: ٢١٣، مرآه العقول ٢ / ١٣٣٣.

٢- راجع مشارق الأنوار ١: ٣٩٣.

٣- راجع مشارق الأنوار ١: ٦٨٥، مرآه العقول ١ / ٣٩٣.

٤- معارف الرجال ١: ٤٠٠.

٥- معارف الرجال ٢: ١٩٨.

٦- راجع نظره تحليليه إلى القواعد الفقهيّة: ٧٦.

٧- راجع تراجم الرجال ٢: ٥٨٩.

٨- مرآه الشرق ١: ١٦٥.

١٦. قاعده لا ضرر وقاعده التسامح، تأليف السيد الميرزا أبو القاسم الطهراني، مجلد واحد (١).

١٧. رساله في قاعده لا ضرر، ورساله في قاعده على اليد ما أخذت، تأليف الشيخ ضياء الدين العراقي (٢).

١٨. قاعده لا ضرر، تأليف الحسن علي بن محمد باقر بن إسماعيل الواعظ الحسيني (٣).

١٩. الفوائد الغرويه، تأليف المولى أبو الحسن الشريف بن محمد طاهر بن عبد الحميد بن موسى علي بن محمد بن معتوق الاصفهاني الغروي، فرغ منها سنه (١١١٢) وهو كتاب حسن فيه ما يستفاد من الأحاديث من القواعد الفقيهيه والمسائل الأصوليه (٤).

٢٠. القواعد الفقيهيه للفقيد الراحل الشيخ محمد الفاضل اللنكراني (قدس سره).

٢١. وهناك القواعد الفقيهيه الاخرى تركنا ذكرها رعايه الاختصار.

نبذه عن كتابه القواعد الفقيهيه عند أهل السنه

قلنا سابقاً بأن أهل السنّه هم السابقين في كتابه وتأليف وتدوين القواعد الفقيهيه وأشرنا إلى سبب ذلك وطبيعه فقههم المبتنى على أساس الرأي والقياس يقتضى ذلك.

ومن الغريب أنّ الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام الشافعي (٦٦٠ هـ) قد أرجع

١- نقباء البشر ١: ٦٩.

٢- مرآه الشرق ١: ٨١٠.

٣- الفوائد الرضويه: ١٨٤.

٤- راجع تكمله أمل الآمل: ٤٤٣.

الفقه كلّه إلى اعتبار المصالح ودرء المفساد، بل وأرجع تاج الدين السبكي الفقه كلّه على نحو الإجمال إلى اعتبار المصالح، فإنّ درء المفساد من جملتها فعلى ما ذكر عن البعض بأنّ القرن الرابع بدايه تدوين القواعد الفقيهيه وتأليف الكتب فيها لدى العامه، وكانت الحنفية من السابقين في هذا المضمار، وبعده بدأ فقهاء سائر المذاهب بتدوين القواعد الفقيهيه، وشاع الاهتمام بها، ويطلق على قرني السابع والثامن (القرون الذهبيه لتدوين القواعد الفقيهيه) لكثرة الاهتمام بهذه القواعد وتدوين الكتب المتعدده فيها(١).

الكتب المؤلّفه في القواعد الفقيهيه

الفقه الحنفى: يبدو أنّ المذهب الحنفى ولأسباب كمناهجهم الاستنباطيه يعتبر أول مذهب بدأت بكتابه القواعد الفقيهيه، وقد اشتهر جمع من فقهاءه بتدوين القواعد الفقيهيه.

١- أبو طاهر الدبّاس - من فقهاء الحنفية في القرن الثالث الهجرى في بلاد ما وراء النهر - فقد جمع سبعة عشر قاعده فقيهيه على مذهب أبى حنيفه، وردّ جميع مذهب أبى حنيفه إلى هذه القواعد.

٢- عبيدالله بن حسن بن دلال الكرخى الحنفى، المعروف بأبى الحسن الكرخى ت (٣٤٠ هـ)، صاحب كتاب الأصول التى عليها مدار فروع الحنفية أو قواعد الكرخى، وجمع فيه (٢٩) قاعده فقيهيه، مطبوع.

٣- أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى القاضى الحنفى (٤٣٠ هـ) له كتاب تأسيس النظر فى اختلاف الأئمّه، وفيه أكثر من (٨٠) قاعده فقيهيه، مطبوع

١- راجع نظره تحليليه إلى القواعد الفقيهيه ص ٢٨ / ٢٩ / ٣٠.

مع قواعد الكرخى.

٤- على بن عثمان الغزى الدمشقى، المشهور بشرف الدين الحنفى (٧٩٩ هـ) - له كتاب القواعد فى الفروع.

٥- زين الدين بن إبراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم (٩٧٠ هـ) - له كتاب الأشباه والنظائر فى الفروع، وكتبت عليه حوالى (٢٤) شرحاً وتعليقه أشهرها غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر.

٦- أحمد بن محمد الحموى (١٠٩٨) له كتاب العقود الحسان فى قواعد مذهب النعمان، وهذا الكتاب مجموعته شعريه أنشدها الحموى، وشرحها بنفسه، وسَمَّى شرحه بـ «فرائد الدرر والمرجان فى شرح العقود الحسان».

٧- عمر بن إبراهيم بن محمد المصرى، المعروف بابن نجيم الحنفى (١٠٠٥ ق) صَنَّف كتاب الأشباه والنظائر، مطبوع.

٨- محمد بن زين الدين عمر الكفيرى (١١٣٠) له كتاب الأشباه والنظائر.

٩- سبعة فقهاء الحنفيين برئاسه أحمد جودت باشا فى تركيا بعهد السلطان عبد العزيز خان العثمانى، أَلَفُوا مجله الأحكام العديله التى يحتوى على (١٨٥١) مادّه و (٩٩) قاعده، طبع فى عام (١٢٩٢).

١٠- عبد الستار بن عبدالله القريّمى القسطنطينى (١٣٠٤) له كتاب تشريح القواعد الكليّه.

١١- محمود بن محمد بن نسيب بن حسين، المشهور بابن حمزه الحسينى (١٣٠٥) له كتاب (الفرائد البهيه فى القواعد والفوائد الفقيهيه).

١٢- محمد بن محمد بن المصطفى الخادمى، المعروف بأبى السعيد الخادمى (١١٧٦) أَلَف كتاب المجموع المُذَهَّب فى قواعد المذهب، كخاتمه على كتاب

مجاميع الحقايق والقواعد وجوامع الروايق والفوائد فى علم الأصول، وطرح فيه (١٥٤) قاعده فقهيه للمذهب الحنفى على ترتيب المعجم.

١٣- إبراهيم بن محمد القيسرى الحنفى، المعروف بكوزى بيوكزاده (١٢٥٢ ق) صاحب كتاب مجموعه القواعد.

١٤- أحمد الزرقاء الحنفى (١٣٥٧) صاحب كتاب شرح القواعد الفقهيه.

١٥- شيخ عميم الإحسان البنغلادشى، صاحب كتاب قواعد الفقه الذى طبع للمزّه الأولى فى بنغلادش.

مؤلفو القواعد الفقهيه فى الفقه المالكي

١- شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن العلاء، إدریس بن عبد الرحمن الصنهاجى، المعروف بالقرافى (٦٨٤) له كتاب الفروق الذى سماه ب-: أنواء البروق وأنواع الفروق، ودرس فيه (٥٤٨) قاعده فقهيه من حيث تفاوتها وتشابهها فى أربعة مجلدات، وعرض فيه أسلوب كتابه قواعد الفقه، مطبوع.

٢- محمد بن أحمد المالكي، صاحب كتاب قواعد الأحكام الشرعيه الذى أتى بالقواعد الفقهيه فيه على ترتيب الأبواب الفقهيه.

٣- محمد بن محمد بن أحمد المالكي المقرئ (٧٥٨) صاحب كتاب: (عمل من طب لمن حب)، وقد طبع مجلده الثانى من قبل جامعه رياض.

٤- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى، المشهور بأبى إسحاق الشاطبى (٧٩٠) ألف كتاب الموافقات فى أصول الفقه.

٥- أحمد بن يحيى التلمسانى الونشريسى (٩١٤) له كتاب: (إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك) ويشتمل على (١١٨) قاعده فقهيه.

٦- محمد بن على بن غازى العثمانى المكناسى (٩١٤) ألف كتاب: (الكليات

الفقيه على مذهب المالكية)، وطبع من قبل جامعه الزيتونيّ للشريعة وأصول الدين بتونسيا.

مؤلفو القواعد الفقيهيه في الفقه الشافعي

- ١- معين الدين، أبو حامد، محمد بن إبراهيم الجاجرمي السهلكتي الشافعي (٦١٣) له كتاب القواعد في فروع الشافعيه.
 - ٢- أبو محمد، عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام السلميّ (٦٦٠) له كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مطبوع.
 - ٣- صدر الدين، محمد بن عمر المكي، المعروف بابن الوكيل المصري الشافعي، وابن المرحل (٧١٦) صاحب كتاب: (الأشباه والنظائر).
 - ٤- صلاح الدين، أبو سعيد، خليل بن الكيكلديّ الدمشقيّ، المشهور بالعلائيّ الشافعي (٧٦١) صاحب: (المجموع الميذّب في قواعد المذهب) أو (قواعد العلاني)، و (الأشباه والنظائر في فروع فقه الشافعي).
 - ٥- عبد الوهاب بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، المشهور بتاج الدين السبكي (٧٧١) له كتاب: (الأشباه والنظائر).
 - ٦- محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، محمد الزركشي المصريّ (٧٩٤) صاحب كتاب: (المنثور في ترتيب القواعد الفقيهيه) أو (القواعد في الفروع) وطبع على ترتيب حروف المعجم، وفي أربعة مجلدات بكويت.
 - ٧- جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المعروف بجلال الدين السيوطي (٩١١) صاحب كتاب: (الأشباه والنظائر).
- ومن بين هذه الكتب يعتبر كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي من أهم ما كُتب في هذه الباب، ورتبه المؤلف في سبعة كتب، وشرح في الكتاب الأوّل خمسّه

قواعد رئيسيه، وبين فروعها وهى:

أ: الأمور بمقاصدها.

ب: اليقين لا يزول بالشك.

ج: المشقه تجلب التيسير.

د: لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام.

ه: العاده مُحَكَّمَةٌ.

وأتى بأربعين قاعده فقهيه فى الكتاب الثانى، ويبدأ هذا القسم بقاعده: (الاجتهادُ لا يُنقض بالاجتهاد) وينتهى ب-: (تقديم المباشرة على السبب)، لكن شمول هذه القواعد أقل من القواعد الخمسه الماضيه، وفى الكتاب الثالث جاء بعشرين قاعده.

مؤلفو القواعد الفقيهيه فى الفقه الحنبلى

- ١- نجم الدين، سلمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى (٧١٠) صَنَّفَ كتاب: (القواعد الكبرى فى فروع الحنابله).
- ٢- تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحرّانى (٧٢٨) صاحبُ كتاب: (القواعد النورانيه الفقيهيه).
- ٣- شمس الدين، محمد بن أبى بكر، المشهور بابن قيم الجوزيّه (٧٥١) صاحب كتاب: (بدائع الفرائد).
- ٤- أبو الفرج، عبد الرحمن بن شهاب بن أحمد بن أبى أحمد، رجب، المشهور بابن رجب الحنبلى (٧٩٥) له كتاب: (تقرير القواعد وتحريير الفوائد) أو (القواعد فى الفقه الإسلامى) ويحتوى (١٦٠) قاعده فقهيه، مطبوع.
- ٥- يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادى، المعروف بابن مبرد الصالحى

(٩٠٩) صاحبُ كتاب: (القواعد الكلّية والضوابط الفقهيّة) (١).

نحن وهذا الكتاب:

الكتاب الذي بين يديك - عزيزي القارئ - دراسته تفصيلية معمّقه حول أحد القواعد الفقهيّة المهمّة وهي (قاعده الفراغ والتجاوز) لسماحه آيه الله الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني (دام ظلّه) حيث يُعد ذلك دروس ألقاها على مجموعته من الفضلاء في الحوزه العلميّه بقم المقدسه وطلب منّي سماحته تعريب ذلك وطرحته فكره التعريب على سماحه الأيخ الأستاذ الفاضل الشيخ محمد جواد السعيدى (دام عزّه) الذي يُعدّ أحد أساتذته حوزتنا حوزة فقه الأئمة الأطهار (ع) التي أسسها المرجع الدينى الكبير سماحه آيه الله العظمى شيخنا الاستاذ الشيخ محمد الفاضل اللنكراني (قدس الله نفسه الزكيه) وقد قام المترجم المحترم من قبل بترجمه كتاب (حق التأليف) ونال في الأواسط العلميّه.

وفي الختام نسأل البارى عزوجل أن يوفّقنا لخدمه مذهب أهل البيت (ع) إنه سميع مجيب.

محمد جعفر الطبسى

١٣ / شعبان المعظم / ١٤٣١ هـ -

سوريا - السيده زينب (س)

١ - راجع كتاب: (نظرة تحليلية إلى القواعد الفقهيّة: ٦٩).

مقدمه المترجم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين بارئ الخلائق أجمعين والصلاه والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

. أما بعد فإن قاعده الفراغ والتجاوز إنما تُعتبر واحده من أهم القواعد الفقيهيه التي لطالما استند إليها فقهاؤنا العظام في تصحيح المخترعات الشرعيه والمركبات الاعتباريه عند الشك في إتيان جزءٍ أو نسيان شرط منها كما هو الحال في بابي الصلاه والحج، قاعده بحث فيها الفقهاء وصال في ميدانها العلماء فألّفوا فيها الكثير من المؤلفات وركزوا على دراسه هذه القاعده وتحليلها من مختلف الزوايا والجهات، ومن هؤلاء مؤلفنا القدير

وأستاذنا الكبير الفقيه العلامه آيه الله الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني (أدام الله عزّه)

الذّي تزخر المكتبه الإماميه بكتبها القيمه ومؤلفاته النفيسه في شتى المجالات ولاسيما في علمي الفقه والأصول، هذه المؤلفات التي ساهمت وتسامه في نشر فقه أهل البيت (ع) وفكرهم وها هي حوزة فقه الأئمه الأطهار (ع) في منطقته السيده زينب (س) في

سوريا بإداره مديرها المدبّر ومشرفها القدير علامه الشيخ محمدجعفر الطبسى قد تصدّت فى السنوات الخمس التى مرّت على تأسيسها لمهمّه القيام بطبع كثير من مؤلفات مؤلفنا القدير وترجمه عدد لا بأس به من الكتب والكتيبات للمؤلف فى علمى الفقه والأصول ووضعها بين أيدي طلبه العلوم الدينيه وطلاب الحوزات العلميه للتزود والاستفاده منها ولا سيّما لمن بلغ منهم مرحلتى السطوح العليا وبحث الخارج.

وقد أسندتُ إلىّ فيما سبق مهمّه القيام بترجمه كتاب (حقّ التأليف) الذى نجح إلى حدّ كبير فى أوساط الطلبة الأفاضل فكان له طلابه وقراءه وهذه هى المهمّه الثانيه التى لطالما أفتخر بحملها على عاتقى وأشكر سماحه علامه الشيخ محمدجعفر الطبسى على حسن ظنّه بعملى فى الترجمة.

ولقد وجدت من خلال قراءتى الدقيقه وبنظرى القاصر أنّ هذا العمل الجديد للمؤلف الجليل عملٌ دقيقٌ وقيّمٌ وجبارٌ، يجارى مؤلفات فقهاءنا الكبار الذين كتبوا فى قاعده الفراغ والتجاوز، وقد بحث المؤلف فى هذه القاعده من زوايا مختلفه وبأسلوب سهلٍ وبيان سلس وألفاظ عذبه يتذوقها القارئ الكريم بكلّ سهوله ويسار.

سوريا- السيده زينب (س)

الشيخ محمد جواد السعيدى

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتبر قاعده الفراغ والتجاوز من القواعد الهامه التي استند إليها الفقهاء في كثير من الفروع وأبواب الفقه لاسيما في العبادات، من هؤلاء الفقهاء المرحوم السيد حيث ذكر في خاتمه كتاب الصلاه (العروه الوثقى) (١) مسائل عديده تحت عنوان فروع العلم الإجمالي وهي من المسائل الفقيهيه الهامه جداً وهي تبنتي على أمرين أساسيين:

١- قاعده الفراغ والتجاوز،

٢- حديث لا تعاد.

أمّا بالنسبه إلى قاعده الفراغ والتجاوز فقد جرت سيره الأصوليين وطريقه العلماء المتأخرين على إدراجها والبحث عنها في طيّات مباحث الاستصحاب من علم الأصول- في البحث عن تعارض الاستصحاب مع قاعده الفراغ والتجاوز على وجه التحديد- حيث يعتقد جلّ الأصوليين بل ربّما كلّهم بأنّ قاعده الفراغ والتجاوز مقدّمه على الاستصحاب أمّا من باب الحكومه وإمّا من باب

١- السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي (العروه الوثقى) مع تعليقات عدّه من الفقهاء العظام ٣: ٣٢٢ فصاعداً.

التخصيص (١).

كما بُحث عن هذه القاعده كقاعده فقهيه هامه في الكتب المؤلّفه تحت عنوان (القواعد الفقيهيه).

هذا ولكنّا لا نجد في كلمات القدماء ما يسمّى بقاعده الفراغ والتجاوز وإن وجدنا الروايات التي تُعدّ مستنداً لهذه القاعده في عبارات القدماء وكتبهم (٢).

أهمّ الأمور التي لا بدّ من بيانها في مبحث قاعده الفراغ والتجاوز وقد كانت محطّ أنظار الباحثين هي كالتالي:

١- مستند ومدرك هذه القاعده وشروط جريانها

٢- الإجابة عن التساؤل بأنّ قاعده الفراغ والتجاوز قاعده واحده أم قاعدتان مستقلتان؟

٣- هل أن قاعده الفراغ والتجاوز أصلّ عملي أو أماره؟ وعلى فرض كونها أصلًا فمن أيّ الأصول العمليه هي؟

٤- أين تجرى هذه القاعده؟ فهل هي مختصّه ببابي الصلاه والطهاره أو تعمّ جميع أبواب الفقه؟

يبدأ البحث عادةً في الكتب الأصوليه في إطار البحث عن قاعده الفراغ والتجاوز من زاويه أنّها من الأمارات أو الأصول العمليه، إلّا أنّ الترتيب الطبيعي والمنطقي يقتضى أن نبحت أولاً عن أدلّه هذه القاعده ومداركها ثمّ ننتقل إلى

-
- ١- على سبيل المثال: الشيخ مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول ٣: ٣٢٥، الشيخ محمد كاظم الخراساني، كفايه الأصول ٤٣٢-٤٣٣، السيد أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول (الأصول العمليه ٤٨: ٣١٥).
- ٢- على سبيل المثال: السيد مير فتح الحسيني المراغي، العناوين ١: ١٥٣ وما يلي، السيد محمد حسن البجنوردي، القواعد الفقيهيه ١: ٣١٥ وما يليها، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، القواعد الفقيهيه ص ٢١١ وما يليها.

البحث عن كونها من الأمارات أو الأصول العملية.

ومن هنا لا بدّ من البحث أولاً عن أدلّه هذه القاعده ومداركها ثم الانتقال إلى الأبحاث الأخرى المتعلقة بهذه القاعده والتي وقع الخلاف فيها.

وقبل هذا وذاك لا بد من بيان تعريف الفراغ والتجاوز للتعرف عليها ولو على نحو الإجمال.

التعريف الإجمالى للقاعدتين

قاعده الفراغ هي الحكم ظاهراً بصحّه العمل الذى فرغ منه المكلف، كما لو صلى المكلف ثم شكّ فى صحه جزءٍ من أجزائها أو شرط من شرائطها بعد الانتهاء منها فإنّ قاعده الفراغ أثبتت فى حقّه حكماً ظاهراً بصحّه صلاته.

قاعده التجاوز

هي الحكم ظاهراً بإتيان الجزء المشكوك بعد تجاوز محلّه، وذلك كما لو شك المصلّى فى حاله السجود بأنّه هل ركع أولاً؟ فإنّ قاعده التجاوز تجعل فى حقّه حكماً ظاهرياً بأنّه أتى بالركوع.

وعليه فالفرق بين القاعدتين على القول بأنّهما قاعدتان مستقلّتان (وسياتى الخلاف فى ذلك فى الأبحاث القادمه مفصلاً) هو أنّ مورد قاعده الفراغ هو الشكّ فى صحه الجزء المأنى به بينما مجرى قاعده التجاوز هو الشكّ فى إتيان الجزء من الأساس.

ومن الجدير بالذكر أنّنا سنذكر الفرق بين هاتين القاعدتين بعد البحث عن مدارك هذه القاعده.

أدله قاعده الفراغ والتجاوز

إشاره

مجموع ما يمكن أن يتوصل إليه من الأدله على قاعده الفراغ والتجاوز من خلال تتبع كلمات العلماء الأعلام سنّه أدله ونحن نذكر منها أولًا: تلك الأدله القابله للمناقشه والطعن ثم نرجى البحث عن الأخبار والروايات التي تعتبر الدليل الأهم على هذه القاعده إلى نهايه الأدله.

١- الإجماع العملي:

إشاره

من خلال التصفّح في الأبواب الفقيهه المختلفه سوف يتبين لنا أنّ فقهاءنا العظام قد استندوا إلى هذه القاعده وعملوا بها في شتى أبواب الفقه كالصلاه والوضوء والحجّ وبعض الموارد الأخرى، والمراد بالإجماع العملي هو هذا الاستناد وعمل الفقهاء في هذه الموارد وإن لم يتحقّق الإجماع القولي منهم في هذه المسأله.

المناقشه في دليليت الإجماع العملي:

مضافاً إلى أنّ تحقق هذا الإجماع في غير باب الصلاه والطهارات (الثلاث) محل نظر وغير معلوم فإنّ الإشكال المهم الذي يواجه هذا الدليل هو أنّ هذا الإجماع مدركي قطعاً والإجماع المدركي لا حجيه له وذلك أنّ مدرك الفقهاء في موارد استنادهم إلى هذه القاعده هو تلك الروايات الوارده عن الأئمه المعصومين عليهم السلام في هذا المجال،

وعليه لم يكن مستند الفقهاء في هذه المسأله هو الإجماع التعيدي المعتمد، ومن هنا يسقط الدليل المذكور عن الاعتبار والحجيه (١).

١- الجدير بالذكر أن الأستاذ المحقق قد ذهب في مباحثه الفقيهه والأصوليه إلى حجيه الإجماع الذي يحتمل كونه مدركياً.

٢- السيره المتشرعه:**اشاره**

حيث استقرت سيره المتشرعه العمليه على أنهم إذا قاموا إلى عمل عبادياً كان أو غيره جاؤوا به على شكله الصحيح، على سبيل المثال فإن المصلّي عندما يتمّ صلاته لا يفكر في إعادته أو قضائها نهائياً إذ يعتقد أنه صلّى صلاه صحيحه، نعم يمكن لبعض العظماء أن يعيدوا بعض أعمالهم العباديه من باب الاحتياط إلّا أنه لا يحكم أيّ مكلف متشرع على نفسه بإعادة أعماله بمجرد الشكّ في أنها هل صدرت منه على الشكل الصحيح أو لا؟

مناقشه هذا الدليل:

يرد على حجه هذه السيره ما ورد على الإجماع العملي حيث يحتمل أن تكون السيره مدركيه أي أنّ سيره المتشرعه هذه مبتنيه على فتوى الفقهاء أو الروايات أو أي دليل آخر فتصبح هذه السيره فاقده للاعتبار والحجيه كالإجماع المدركي، لاستناد هذه السيره إلى فتاوى الفقهاء.

فلو سئل الفقهاء عن حكم الوضوء مثلاً فيما لو شكّ في صحته بعد الانتهاء منه فهل تجب الإعادته؟ لأجابوا بالنفي وعدم وجوب الإعادته، وعلى هذا لا يمكن لسيره المتشرعه أن تقع دليلاً لقاعده الفراغ والتجاوز.

٣- سيره العقلاء:**اشاره**

قام بناء العقلاء وجرث سيرتهم على أنّ المكلف المختار العالم بأجزاء الأمور به وشرائطه إذا أتى بالأمور به منه عدّوا عمله تاماً وصحيحاً، ويمكن أن يدعى ذلك في قاعده الفراغ بأن يقال: إنّ المكلف لو أتى بالعمل وشكّ بعد الفراغ في صحّته عمله فإنّ قاعده الفراغ تقتضي صحّته هذا العمل.

فلو سلّمنا صحه هذا الدليل كان لا بدّ من الالتزام بأنّ التعليل الوارد في ذيل بعض الروايات التي سنبحث عنها تحت عنوان الدليل السادس حيث يقول الإمام (ع) حول الشكّ في صحّه الموضوع بعد الفراغ منه

: (هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ) (١)

ليس هذا التعليل أمراً تعديدياً بأن يكون الشارع قد بيّن ذلك وهو في مقام التشريع بل سيكون هذا التعليل أمراً ارتكازياً عقلياً ويكون الإمام (ع) منوهاً إلى هذا المرتكز العقلائي في روايه حيث يمكن اعتبارها كمؤيد للسيره العقلائيه.

مناقشه الاستدلال بالسيره العقلائيه:

لتحقيق أنّ سيره العقلاء هل يمكن أن تقع دليلاً على قاعده الفراغ أو لا، لابدّ من بيان أنّ السيره العقلائيه لا تخلو عن صورتين:

١- أمّا أن تكون السيره العقلائيه تعديديه حيث لا حاجه معها إلى بيان الملاك من قبل العقلاء.

٢- وإمّا أن يكون لسيره العقلاء مدركٌ لدى العقلاء.

نظير هذا البحث قد جرى في أصله الحقيقيه أيضاً من أنّ أصله الحقيقيه هل هي أصل لفظي عقلائي تعديدي أو ليست كذلك بل تكون راجعه إلى أصله عدم القرينه (٢)؟ وفيما نحن فيه لو أتى الفاعل العالم المختار بعملٍ فإنّ حكم العقلاء بصحّه عمله بعد الفراغ منه هل هو أصل تعديدي عقلائي؟ أو ليس تعديدياً بل له ملاك؟

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ١٠٥ رقم ٢٦٥، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ١: ٤٧١ باب ٤٢ من أبواب الموضوع رقم ٧.

٢- الشيخ محمد كاظم الخراساني: كفايه الأصول ص ٢٣٣-٢٣٥ و ٢٨٦.

القول بأن سيره العقلاء في مبحث قاعده الفراغ والتجاوز أصل تعبدى مشكل جداً بل يمكن القول بأن لا أصل تعبدى لدى العقلاء، والأصول أو السير العقلانيه كلها قائمه على أساس الملاك، وعلى هذا الأساس لابد من معرفه ملاك سيره العقلاء فيما نحن فيه، فما هو ملاك السير العقلائيه هنا؟

يمكن الإجابة بأن ملاك هذه السير ومآلها إلى أصاله عدم الغفله وذلك أن العقلاء يجرون أصاله عدم الغفله في حق من قصد إتيان عمله والقيام بتكليفه على النحو الصحيح لكنّه شك في أنه هل عرضت عليه الغفله أثناء العمل أو لا؟ ومن هنا لابد من البحث والتحقيق في موارد إجراء العقلاء أصاله عدم الغفله هل جريانها مختص بموارد خاصه أو لا؟

وبتعبير آخر: هناك سؤالان رئيسيان في مورد هذا الأصل ومجراه:

السؤال الأول: هل يختص جريان أصاله عدم الغفله في خصوص الأقوال كالخبر والشهادة بحيث لا يشمل الأفعال الخارجيه؟

الجواب: يعتقد البعض (١) أن مورد أصاله عدم الغفله هو باب الإخبار والشهادة، وذلك بسبب أن العاقل ملتفت إلى الخصوصيات الموجوده في الحادثه والقرائن المكتنفه بالكلام، ومن هنا تجرى أصاله عدم الغفله في شهاده الشاهد أو نقل الخبر عن حادثه أو نقل الروايه فتكون أصاله عدم الغفله أصلاً عقلائياً لفظياً وعليه لا تجرى في دائره الأفعال الخارجيه.

هذا ولكن التحقيق جريان هذا الأصل في الأفعال أيضاً لأننا نجد من أنفسنا أننا لو أمرنا شخصاً بإعداد طعام مركب من عدّه مواد خاصه لكننا شككنا في أنه هل أنجز عمله على نحو صحيح أو أنه كان غافلاً أثناء عمله أجرينا في حقّه أصاله

١- السيد محمود الهاشمي: قاعده الفراغ والتجاوز ص ٣٠-٣١.

عدم الغفلة وحملنا عمله على الصّحّه، ومن هنا لم تكن أصاله عدم الغفله أصلاً لفظياً عقلائياً صرفاً بل تجرى في الأفعال أيضاً.

السؤال الثاني: بعد أن عرفنا جريان أصاله عدم الغفله في الأفعال أيضاً فلا بدّ لنا- حتى يتم الاستدلال بسيره العقلاء على قاعده الفراغ والتجاوز- من أن نحرز بأنّ أصاله عدم الغفله هل تشمل أقوال المكلف نفسه وأفعاله بأن يطبقها المكلف على أفعال نفسه أو أنّها تختص بأقوال الآخرين وأفعالهم؟

الجواب: الظاهر باعتقادنا أن لا عموميه ولا توسعه لأصاله عدم الغفله من هذه الجهة فتختص بأقوال الآخرين وأفعالهم ولا أقل من الشكّ في شمول هذا الأصل العقلائي لأفعال المكلف نفسه ولما كانت أصاله عدم الغفله دليلاً لبيّاً وجب الأخذ بالقدر المتيقّن منه وهو قول الغير وفعله.

وعليه فلا يمكن الركون إلى فعل نفسه بهذا الأصل، وفي النتيجة لا تكون السيره العقلانيه دليلاً على قاعده الفراغ والتجاوز.

أمّا التعليل الوارد في ذيل الروايات الداله على السيره العقلانيه التي سندرسها في الدليل السادس فإننا سنجيب هناك بأن قوله (ع):

(هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ)

ليس تعليلًا ولا يعدّ علّه، وقد ذكر بعض الأعظم كالمحقق النائيني (رحمه الله) أنّ هذه العبارة منه (ع) حكمه وليست علّه.

٤- إثبات حجية القاعده بأصاله الصحه:

إشاره

الدليل الرابع على قاعده الفراغ أدلّه أصاله الصحه كما هو المستفاد من كلمات الفقيه العظيم الحاج رضا الهمداني من أنّ الأدلّه الداله على حجية أصاله الصحه تدلّ بنفسها أيضاً على حجية قاعده الفراغ التي هي من مصاديق قاعده أصاله الصحه الكليه حيث يقول: (إنّ عدم الاعتداد بالشك بعد الفراغ من

الوضوء إنّما هو لكونه من جزئيات هذه القاعده، وهذه القاعده بنفسها من القواعد الكليه المسلّمه المعمول بها في جميع أبواب الفقه وهذه هي القاعده التي يُعبّر عنها بأصالة الصّحّه(١).

فالمرحوم المحقق الهمداني لا يرى قاعده الفراغ قاعده مستقله بل يعتقد أنّها من مصاديق وجزئيات أصاله الصّحه التي هي من القواعد الفقيهيه المسلّمه الجاربه في جميع أبواب الفقه كما أنّها أصل عقلائي حيث لو شك في صحه عمل (كالوضوء) بعد الفراغ منه قام بناء العقلاء على أنّ ذلك العمل قد أنجز على النحو الصحيح.

هذا ولكنه يذكر في صفحات أخرى من كتابه عند الحديث عن قاعده التجاوز وأنّها تجري فيما لو شك في أصل وجود الجزء بعد تجاوز محله كالركوع مثلاً.

ويذكر أنّ قاعده التجاوز على خلاف قاعده الفراغ وليست من مصاديق أصاله الصّحه بل هي قاعده مستقله مختصّه باب الصلاة ولا تجري في سائر أبواب الفقه.

يقول: (إنّ مفاد الروايتين (يعني خبر إسماعيل بن جابر وصحيحه زراره الذين سنتكلم عنهما في الدليل السادس) على ما يقتضيه ظاهرهما عدم الاعتناء بالشك في وجود شيء بعد تجاوز محله، لا في صحته، فهي قاعده أخرى غير قاعده الصّحه ... وكيف كان فالظاهر أنّ هذه القاعده مخصوصه بالصلاه لا أنّها كقاعده الصّحه ساريه جاربه في جميع أبواب الفقه(٢).

١- آقا رضا الهمداني: مصباح الفقيه ٣: ١٧٨.

٢- المصدر نفسه: ص ١٨١.

وعلى هذا فإنه جعل أدلّه أصاله الصحه دليلاً على قاعده الفراغ وفرّق بين أصاله الصحه وقاعده التجاوز من حيث المضمون والمدلول.

مناقشه الدليل المذكور: للتعرف على أنّ أدلّه أصاله الصحه يمكنها أن تقع دليلاً على قاعده الفراغ لابد لنا من أن نعرف هل هناك فرق بينهما أو لا؟

تشترك قاعده الفراغ مع أصاله الصحه في عدّه وجوه ممّا جعلت هذه الوجوه قاعده الفراغ من مصاديق أصاله الصحه، والوجه المشتركه بين أصاله الصحه وقاعده الفراغ هي كالتالي:

١- كما اختلف في قاعده الفراغ من جهه أنّها أماره أو أصل فكذلك وقع الخلاف في أصاله الصحه.

٢- إنّ بعض الشروط المعتمده عند الفقهاء لإجراء قاعده الفراغ هي نفسها معتمده في جريان أصاله الصحه، فعلى سبيل المثال: يُشترط في جريان قاعده الفراغ إحراز عنوان العمل وذلك أنّ مَنْ فرغ من الوضوء فشك في صحه وضوئه لا بد أن يحرز أنّه قد توضع، أمّا لو تردّد في أصل العمل ولم يعلم بأنّه توضعاً أو غسل وجهه بهدف تبريده فلا تجرى قاعده الفراغ، وهذا الشرط بعينه معتمده في إجراء أصاله الصحه حيث إنّ بناء العقلاء قائم على جريان أصاله الصحه مع إحراز العمل فيكون العمل محكوماً بالصحه.

٣- وجه الاشتراك الثالث بين أصاله الصحه وقاعده الفراغ أنّ أصاله الصحه تجرى في جميع أبواب الفقه فكذلك قاعده الفراغ تجرى في جميع أبواب الفقه على ما هو التحقيق، وقد صرّح المرحوم صاحب الجواهر بجريان هذه القاعده في كلّ عمل مركّب كالصلاه (١).

١- محمد حسن النجفي: جواهر الكلام ٢: ٦٤٨.

وسنبن بالتفصيل مدى حدود جريان قاعده الفراغ.

أمّا وجوه الافتراق بين أصاله الصحه وقاعده الفراغ المستفاده من كلمات المرحوم المحقق النائيني والمرحوم الشيخ الأعظم الأنصاري فهي الأمور التاليه:

١- أصاله الصحه إنّما تتعلّق بفعل غير المكلف (١) بينما تتعلّق قاعده الفراغ بفعل المكلف نفسه فتفترقان من جهه مجراهما.

٢- ترتبط قاعده الفراغ بما بعد العمل كما هو مستفاد من عنوان الفراغ نفسه، أمّا أصاله الصحه فلا تختص بما بعد العمل بل تجرى في أثناء العمل (٢) أيضاً، فعلى سبيل المثال لو شكّ في صحه صلاه الميّت والمصلّى مشتغلاً بها على الجنازه جرت أصاله الصحه وحكمناها بصحّه صلاته.

والذي يقتضيه النظر عدم تماميه كلا الفرقين فلا يمكن الردّ بهما على كلام المرحوم الهمداني.

أمّا بالنسبه إلى الفرق الأوّل فكما نعتقده ويعتقده بعض المحققين ومنهم المرحوم الهمداني (٣) أنّ أصاله الصحه لا اختصاص لها بفعل غير المكلف بل تجرى في فعل المكلف نفسه أيضاً، وعلى هذا فإنّ قاعده الفراغ من مصاديق أصاله الصحه ولا تختلف عنها.

والفرق الثاني أيضاً لا يوجب الافتراق بين قاعده الفراغ وأصاله الصحه، وذلك لأنّ أصاله الصحه عامّه تشتمل ما بعد الفراغ من العمل وأثناء العمل وتجرى فيهما، فتشمل قاعده الفراغ أيضاً التي تتعلّق بما بعد الانتهاء من العمل

١- مرتضى الأنصاري: فرائد الأصول ٣: ٣٤٥ فصاعداً. محمد على الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول: تقريرات آيه الله النائيني ٤: ٦٥٣ فصاعداً.

٢- مرتضى الأنصاري: فرائد الأصول ٣: ٣٦٠.

٣- آقا رضا الهمداني: مصباح الفقيه ٣: ١٩٤.

وعليه فإنّ هذا الكلام يُثبت أصل المدعى وهو: أنّ قاعده الفراغ هي ذاتها أصله الصحه الجاربه بعد الانتهاء من العمل.

تحقيق الكلام في الفرق بين قاعده الفراغ وأصله الصحه:

إنّ قاعده الفراغ وأصله الصحه مختلفتان من حيث الملاك وذلك لأنّ ملاك قاعده الفراغ هو التوجّه والالتفات كما ورد التعبير في الروايات بالأذكريه يعنى أن يكون التفات المكلف أثناء العمل أكثر من زمن فراغه من العمل حيث يشك في صحته، وهذا الملاك غير متوفر في أصله الصحه حيث يمكن فيها للعمل الذى قد أنجز، أن يتّصف بأحد عنوانى الصحه والفساد إلا أنّ الشارع أو العقل قد غلب جانب الصحه على الفساد حيث قال الشارع في هذا المجال: (ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه ...) (١) ولا علاقه للأذكريه في أصله الصحه أبداً.

وعليه فإنّ قاعده الفراغ وأصله الصحه وإن اشتركتا في بعض الأمور إلا أنّهما مختلفتين من ناحيه الملاك ولم يمكن عدّ أصله الصحه بمنزله الدليل على قاعده الفراغ.

٥- أدله المحقق الهمداني:

إشاره

سبق في الدليل السابق أن يتننا بأن المرحوم المحقق الهمداني جعل قاعده الفراغ من مصاديق أصله الصحه ولم يلتزم بذلك في قاعده التجاوز، وعلى مبناه كلّما جاز جعله دليلاً على أصله الصحه كان دليلاً على قاعده الفراغ أيضاً، وقد ذكر في كتابه ثلاثه أدله على أصله الصحه وبالتالي سكتون هذه الأدله أدلّه

١- ثقه الإسلام الكليني: أصول الكافي ٢: ٣٦٢ باب القهقهه وسوء الظنّ حديث ٣. محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ١٢: ٣٠٢ باب ١٦١ من أبواب أحكام العشره حديث ٣.

على قاعده الفراغ أيضاً، ومن هنا كان لابد من البحث في هذه الأدله.

يقول المرحوم المحقق الهمداني: (... العمده في حمل الأفعال الماضيه الصادره من المكلف أو من غيره على الصحيح إنما هي السيره القطعيه ولولاه لاختلّ نظام المعاش والمعاد، ولم يقد للمسلمين سوق، فضلاً عن لزوم العسر والخرج المنفيين في الشريعه، إذ ما من أحد إلا إذا التفت إلى أعماله الماضيه من عباداته ومعاملاته، إلّا ويشكّ في أكثرها لأجل الجهل بأحكامها أو اقترانها بأمور لو كان ملتفتاً إليها لكان شاكاً، كما أنه لو التفت إلى أعمال غيره، يشكّ في صحتها غالباً فلو بنى على الاعتناء بشكّه لضاق عليه العيش، كما لا يخفى)(١).

الدليل الأول قاعده لا حرج:

فالدليل الأول الذي أقيم على أصاله الصحه قاعده لا حرج التي تعتبر من القواعد الفقهيه المسلّمه، توضيح ذلك في المقام هو: أنّ الإنسان إذا التفت إلى أعماله السابقه أو أعمال الآخريين (الصلاه، الوضوء، المعاملات و...) واستقرأها مفضيلاً سيحصل له الشكّ في كثير منها، فلو وجب الاعتناء بشكّه هذا لزم العسر والخرج، فلو شك مثلاً في صحه صلاه قد أتى بها سابقاً وجب عليه أن يعيدها، ولو التفت إلى هذه الصلاه المعاده حصل له الشكّ في صحتها أيضاً ولزمته الإعاده، وهكذا يستمر الشكّ وتستمر معه إعاده الصلاه وليس هذا إلا عسراً وخرجاً، وهذا الإشكال بعينه يجرى في الصوم والمعاملات وسائر أمور الحياه.

وعليه فإنّ قاعده لا حرج كإحدى القواعد الفقهيه تدلّ على أنّ الله تعالى لم يشرع حكماً حرجياً في الشريعه ولما كان الاعتناء بالشكّ وعدم إجراء أصاله

الصحة موجبا للعسر والحر ج يحكم بنفيها من خلال قاعده لا حرج فيحكم بجريان أصاله الصحة.

الدليل الثاني:

التعليل الوارد في قاعده اليد: توضيح ذلك أنه لو لم تكن اليد حجه ولم يمكن للناس أن يحكموا بملكيه الأشخاص للأموال التي تحت أيديهم لما قام للمسلمين سوق، فالمرحوم المحقق الهمداني (رحمه الله) استفاد من عموم هذا التعليل ليعتمه على موارد جريان قاعده الفراغ وأصاله الصحة حيث إنه لو التزم بلزوم الإعادة في موارد الشك في صحه الأعمال السابقه لم يبق سوق للمسلمين قط.

الدليل الثالث اختلال النظام:

حيث يقال في بيان هذا الدليل بأنه لو بنينا على وجوب إعادته الأعمال السابقه بمجرد الشك في صحتها لزم اختلال نظام حياه الناس ومعيشتهم وإصابتهم بهلع وضياح، وهذا الدليل مآله إلى الدليل السابق لأن الناتج منهما زوال نظام المجتمع واختلال حياه الأفراد.

الرد على أدله المرحوم الهمداني:

اشاره

حيث يمكن الرد على نحوين:

١- الرد الكلى الشامل للأدله الثلاثه.

٢- الردود الجزئيه الخاصه المتعلقة بكل واحد من تلك الأدله الثلاثه.

أ- الرد الكلى المتعلق بجميع الأدله الثلاثه:

إن الروايات التي تُعد مستندا لقاعده الفراغ والتجاوز تتجاوز العشرين روايه

وهي إما أن لم يذكر فيها تعليل وإما أن ذكر فيها التعليل بمثل قول الإمام (ع):

(هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك).

وبتعبير آخر فإن الإمام (ع) مع كونه في مقام بيان الدليل إلا أنه لم يستدل في روايه من روايات قاعده الفراغ والتجاوز باختلال النظام أو (لما قام للمسلمين سوق) أو قاعده لا حرج، مع أنه (ع) استدل في كثير من المسائل الفقهيّه الحرجيه على نفي الحرج ورفع التكليف بالآيه الشريفه: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (١) مما يدل على أنّ هذه الأمور الثلاثة ليست أدله على قاعده الفراغ.

ب- الرد الخاص بدليله (لا حرج):

أولاً: إنّنا ننكر وقوع ما نحن فيه (قاعده الفراغ) صغرى لقاعده نفي الحرج لأنّ قاعده نفي الحرج إنّما تتصوّر في موارد يشك فيها غالب الناس في صحه أعمالهم بعد الفراغ من العمل، أمّا أثناء العمل فقلّما يُبتلى المكلف بهذا النوع من الشك، وعليه فليس ما ادّعاه المرحوم الهمداني (رحمه الله) من أنه: (ما من أحدٍ إذا التفت إلى أعماله الماضيه ... إلا- ويشك في أكثرها) لا يطابق الواقع، لأنّ الشك من هذا القبيل إنّما يقع للقليل من الناس وبالتالي فلا يكون مستلزماً للعسر والحرج.

ثانياً: إنّ قاعده لا- حرج ليست قاعده ثابتة فلا- يمكن إثبات الحكم بالاستناد إليها، وذلك أنّ هذه القاعده تفيد أنّ الحكم الحرجي لم يُجعل في الشريعة بينما تثبت قاعده الفراغ صحه الجزء المشكوك وتثبت قاعده التجاوز حصول الجزء المشكوك (وهذا على رأى بعض الفقهاء في قاعده التجاوز لا جميعهم) وعلى

هذا فإنّ لسان قاعده الفراغ والتجاوز مثبت وإيجابى بينما لسان قاعده لا حرج منفى وسلبى(١).

ج- الرد الخاص بالتعليل بقاعده اليد واختلال النظام:

أولاً: كما أسلفنا فى الجواب السابق أنّ الإشكال إنّما يرد على صغرى كلام المرحوم المحقق الهمداني حيث لا يحصل الشكّ من هذا القبيل لجميع الناس وإنّما يحصل لعددٍ قليل منهم ومن هنا فإنّ إعادته الأعمال السابقة لا تؤدّى إلى تعطيل سوق المسلمين فضلاً عن اختلال نظام الحياه.

ثانياً: أنّ التعليل فى قوله: (لولاها لما قام للمسلمين سوق) له انصراف ظاهر إلى المعاملات بالمعنى الأعم وبالتالي لا يشمل بابى العبادات والطهارات الذين هما المجرىان الأساسيان لقاعده الفراغ، فلو أوجب الشارع إعادته العمل فيما لو شكّ فى صحته بعد الفراغ منه فى بابى العبادات والطهارات لم يكن لذلك علاقه بسوق المسلمين أو باختلال نظام معيشه الناس ولم يلزم أى خلل فى هذين الأمرين.

وعليه فلا يمكن الاستناد إلى الدليل الخامس القائم على قاعده الفراغ فهو مردود.

٦- الأخبار والروايات:

كما سبق فى ابتداء البحث عن أدلّه قاعده الفراغ والتجاوز أنّ عمده هذه الأدلّه وأساسها هى الروايات المستفيضه المعتبره أكثرها، حتى أنّ بعض الأعظم

١- الجدير بالذكر أنّ الأستاذ المعظم ذكر فى كتابه قاعده لا حرج أنّ هذه القاعده مثبتة للحكم الشرعى، السيد جواد حسيني خواه: قاعده لا حرج: تقارير الأستاذ المحقق الحاج الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني ١٧٥.

كالمرحوم الإمام الخميني (قدس سره) لم يتوّه إلى الأدلّة الخمسه السابقه بل دخل مباشره في البحث عن الروايات وذلك لعدم تماميه تلك الأدلّة - كما بيّنا - فلا يمكن الاستناد إليها.

وهذه الروايات ورد أغلبها في أبواب الطهاره والصلاه والحج وهي فوق حد الآحاد وقد وصلت إلى حدّ الاستفاضه، ولا يبعد بل يمكن ادعاء تواترها معنى بعد دراستها والتأمل فيها وإن لم يتحقق التواتر اللفظي في هذه الروايات.

وما يُبحث عنه في الدليل السادس هو أنّ هذه الروايات هل تدلّ على أصل قاعده الفراغ والتجاوز أو لا؟ ولا ندخل في تفاصيل البحث في هذا المجال بل ينصب اهتمامنا ببيان أنّ من فرغ من عمل ما ثم شك في صحته فهل تجاوز محله فهل يعتنى بشكّه طبقاً لمضمون هذه الروايات؟ فما مدلولها؟

أمّا الروايات فهي:

١- محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (ع)، في الرجل يشكّ بعدما ينصرف من صلاته، قال: فقال

: (لا يعيد، ولا شيء عليه) (١).

دراسه سند الروايه:

الروايه صحيحه، والمراد بمحمد بن الحسن هو الشيخ الطوسي (رحمه الله) الذي هو من أجلاء فقهاء الاماميه العظام ولا يخفى وثاقته وجلاله قدره وعظمه شأنه على أحد.

وطريق المرحوم الشيخ الطوسي بحسين بن سعيد طريق صحيح وقد ذكر في

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ج ٢ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ حديث ١٤٤٣، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه

٨: ٢٤٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه حديث ١.

المشيخة(١): (الحسين بن سعيد يراد به الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي) الذي صرح بوثاقته كبار علماء الرجال(٢).

(ابن أبي عمير يراد به محمد بن أبي عمير وهو من الثقات والأعاضم عند الإماميه)(٣). (أبي أيوب الخراز يعبر عنه في كتب الرجال بأسماء مختلفه مثل: إبراهيم بن عيسى أبو أيوب إبراهيم الخراز أبو أيوب، إبراهيم بن زياد أبو أيوب، إبراهيم بن زياد و...) والمقصود شخص واحد وهو ثقة وله كتاب النوادر(٤).

(محمد بن مسلم) من كبار فقهاءنا الأصحاب وكان الأوثق في الكوفة وقد تتلمذ عند الإمام الباقر والإمام الصادق (ع)(٥).

وعلى هذا فلا إشكال في سند هذه الروايه.

دراسه دلالة الروايه:

في هذه الروايه يسأل محمد بن مسلم من الإمام الصادق (ع) حكم من شك بعد الإنصراف من صلاته ويجب الإمام (ع) بأن هذا الشك لا يعتنى به فلا تجب إعادته الصلاه.

ومن الواضح أن هذه الروايه مختصه بباب الصلاه).

وتشمل كلمه (يشك) الوارده في الروايه للقسمين من الشك (الشك في صحه الصلاه والشك في إتيان جزء من أجزاء الصلاه). ولا بد من البحث في كلمه

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١٠: ٣٨٦ رقم ١٥.

٢- أحمد بن علي النجاشي ص ٥٨ رقم ١٣٧، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١١٣ رقم ٢٣٠، السيد أبو القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٥ ص ٢٤٥-٢٤٦.

٣- أحمد بن علي النجاشي ص ٣٢٦ رقم ٨٨٧، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٣١٨ رقم ٦١٧.

٤- أحمد بن علي النجاشي ص ٢٠ رقم ٢٥، محمد بن حسن الطوسي: المصدر السابق ص ٤١ رقم ١٣، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢٣-٢٢٤، ٢٥٦-٢٥٨، ٢٦٥-٢٦٧ وج ٢١ ص ٣٧.

٥- أحمد بن علي النجاشي: المصدر السابق ص ٣٢٣-٣٢٤ رقم ٨٨٢.

(ينصرف) فهل يراد بالانصراف الانصراف الفقهي الحاصل بالتسليم بعمل آخر؟ يرى الإمام الخميني (رحمه الله) إن المراد هو الانصراف الفقهي وقد عُبر في الروايات عن التسليم في الصلاة بعنوان الانصراف (١).

٢- وبإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (ع) قال

: (كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك فامض ولا تُعد) (٢).

دراسه سند الروايه:

هذه الروايه كسابقتها روايه صحيحه إذ طريق الشيخ الطوسي (رحمه الله) بأحمد بن محمد طريق صحيح كما ورد ذلك في مشيخه التهذيب فإن أحمد بن محمد أو أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٣) وهو من الثقات الأجلاء وطريق الشيخ (رحمه الله) إليه هو (ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب (الشيخ الكليني (رحمه الله)) عن عدّه من أصحابنا (وهم أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، ومحمد بن عبد الله بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أميه، وعلي بن الحسين السعد آبادي) عن أحمد بن محمد بن خالد (٤) وهو طريق صحيح أو (أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وهو فقيه وشيخ القميين ومن الثقات (٥) وطريق الشيخ (رحمه الله) هو (ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب (الشيخ الكليني) عن عدّه من أصحابنا (وهم أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القمي، وعلي بن موسى بن جعفر الكمندانى،

١- الإمام الخميني: الاستصحاب ص ٣١٠.

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ج ٣ ص ٣٧٨ حديث ١٤٦٠، محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ٨: ٣٤٦ باب ٢٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٢.

٣- أحمد بن علي النجاشي ص ٧٦ رقم ١٨٢، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٦٢ رقم ٦٥.

٤- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١٠: ٤١١ رقم ٢٧.

٥- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٨١ رقم ١٩٨، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٦٨ رقم ٧٥.

وأبو سليمان داوود بن كوره القمى، وأبو على أحمد بن إدريس بن أحمد الأشعري القمى، وأبو الحسن على بن إبراهيم بن هاشم القمى(١) وهذا الطريق أيضاً طريق صحيح.

(الحسن بن محبوب) من أصحاب الإمام الرضا (ع)(٢) وقد وثقه الشيخ الطوسى (رحمه الله) إلا أن النجاشى لم يذكر اسمه فى كتابه ولم يتعرض لترجمته، بينما ذكره الكشى من أصحاب الإجماع(٣).

(على بن رئاب) كوفى من ثقات الإماميه العظماء.

أما ترجمه محمد بن مسلم فقد سبقت فى الروايه السابقه.

دلالة الروايه:

يقول الإمام الباقر (ع):

«إذا شككت فى صحه الصلاه أو فى إتيان جزء منها، بعد الفراغ منها فامض ولا تعتنِ بشكك ولا حاجه إلى إعادتها

». وهذه الروايه أيضاً تدلّ بوضوح على قاعده الفراغ والتجاوز فى خصوص الصلاه، والجدير بالذكر أن المرحوم صاحب الوسائل نقل الروايه بكلمه (كلّما) الداله على العموم الزمانى أى فى كلّ زمنٍ شككت بعد إتمام الصلاه لا تعتنِ بشكك، أمّا فى تهذيب الأحكام فقد جاءت الروايه بكلمه (كلّ ما) الداله على العموم الإفرادى أى أنك إذا شككت بعد الفراغ من الصلاه فى أى شىء (سواء فى الصحه أم فى إتيان جزءٍ من أجزاء الصلاه) فلا تعتنِ.

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ١٠: ٤٠٩ رقم ٢٥.

٢- محمد بن حسن الطوسى: الفهرست ص ٩٦ رقم ١٦٢، السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: معجم رجال الحديث ج ٥ ص ٨٩-١٠٦ رقم ٣٠٧ ورقم ٣٠٧١.

٣- محمد بن حسن الطوسى: اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشى ص ٥٩٩ رقم ١٠٥٠ ص ٦٢٣ رقم ١٠٩٤ ورقم ١٠٩٥.

والصحيح باعتقادي تعبير روايه تهذيب الأحكام لا عباره وسائل الشيعه.

٣- محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) أنه قال

: (إِنَّ شَكَّ الرَّجُلِ بَعْدَمَا صَلَّى فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا وَكَانَ يَقِينَهُ حِينَ أَنْصَرَفَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ قَدْ أَتَمَّ، لَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ، وَكَانَ حِينَ أَنْصَرَفَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ) (١).

ورواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلًا من كتاب محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم (٢).

سند الروايه:

(محمد بن علي بن الحسين) هو الشيخ الصدوق من كبار فقهاءنا الإماميه، أمّا إسناده المرحوم الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسلم كما ورد ذلك في مشيخه كتاب الفقيه فهو كالتالي:

الشيخ الصدوق (رحمه الله) عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله (٣)، عن أبيه (٤) عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي (٥)، عن أبيه محمد بن خالد (٦)، عن العلاء بن رزين (٧) عن محمد بن مسلم).

١- محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق): من لا يحضره الفقيه ١: ٣٢٢ حديث ١٠٢٧.

٢- محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي: كتاب السرائر ٣: ٦١٤.

٣- من مشايخ الصدوق السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ١١: ٢٥٢ رقم ٧٨٩١.

٤- من مشايخ الصدوق السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٣٤-١٣٨ رقم ٦٢٣ و ٦٢٥ و ٦٢٨ و ٦٣١ و ٦٣٣.

٥- ثقه في نفسه ويروي عن الضعفاء وصنّف كتباً السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ٢: ٢٦١ رقم ٨٥٨ أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٧٦ رقم ١٨٢، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٦٢ رقم ٦٥.

٦- محمد بن خالد البرقي له كتب أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣٢٥ رقم ٨٩٨، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٢٢٦ رقم ٦٣٩.

٧- العلاء بن رزين القلاء جليل القدر أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٢٩٨ رقم ٨١١، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٨٣ رقم ٤٩٩.

يقع في هذا الطريق أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله وأبوه وهما لم يُوثَقَا في الكتب الرجالية إلَّا أننا نعتقد بوثاقتهما نظراً إلى قرائن تدلّ على وثاقتهما وعليه فإنّ هذا الطريق طريق صحيح.

دلالة الرواية:

يقول الإمام (ع) في هذه الرواية: من شكّ بعد الانتهاء من صلاته بأنّه صلّى ثلاث ركعات أم أربعاً وقد كان متيقّناً من تماميه صلاته عند الفراغ منها لم تجب عليه الإعادة لأنّ زمان انصرافه من الصلاة أقرب إلى الواقع من زمان شكّه.

وهذا هو معنى قاعده الفراغ أى عدم وجوب الاعتناء بالشكّ بعد الانتهاء من العمل، وهذا ولكن في هذه الرواية عبارة قد تدلّ على عدم ارتباط الرواية بقاعده الفراغ فلا بدّ من التأمل في هذه العبارة التي يقول فيها الإمام (ع)،

(وكان يقينه حين انصرف أنّه كان قد أتمّ ...)

أى أنّ المصلّى عند انصرافه من الصلاة كان متيقّناً من أنّه قد أتمّ صلاته ثمّ شكّ بعد مرّه، وبهذا البيان تكون الرواية مرتبطة بقاعده اليقين والشكّ السارى حيث أنّ المصلّى عند إتمام الصلاة متيقّن من تماميه صلاته ثمّ يحصل له الشكّ في ذلك المتيقّن السابق (تماميه الصلاة) بعد فتره فهنا يُحكم بصحة صلاته طبقاً لقاعده اليقين فلا تجب الإعادة وعلى هذا فلا دلالة لهذه الرواية على قاعده الفراغ.

ولكن يمكن حمل الرواية على قاعده الفراغ بتوجيه بسيط وهو بأن نحمل كلمه (اليقين) على خلاف ظاهر معناها بحيث يقال: إنّ المراد من قوله (ع): (وكان يقينه حين انصرف) أنّ هذا المصلّى كان كمن تيقّن بتماميه صلاته وصحّتها لا أنّ هذا المصلّى نفسه كان متيقّناً بتماميه صلاته بعد الفراغ منها، وعليه يمكن جعل هذه الرواية دليلاً على قاعده الفراغ.

والنقطة الأخرى في هذه الرواية أنه كما نقلنا من كتاب وسائل الشيعة أن ابن إدريس أيضاً قد روى هذه الرواية في مستطرفات السرائر من كتاب (محمد بن علي بن محبوب) إلا أن هناك إشكالاً في سند هذا النقل حيث يقع في سنده (أحمد بن محمد بن يحيى العطار) الذي لم يُوثَّق (١).

٤- محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله عن زراره، قال: قلت لأبي عبد الله (ع):

(رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال: (يمضى)

قلت: رجل شك في التكبير وقد قرأ؟ قال: (يمضى) قلت: شك في القراءة وقد ركع؟ قال: (يمضى) قلت: شك في الركوع وقد سجد؟ قال:

(يمضى على صلاته)

ثم قال:

(يا زراره إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككك ليس بشيء) (٢).

١- يقول ابن إدريس في مستهل أحاديثه التي ينقلها من كتاب محمد بن علي بن محبوب: (ومن ذلك ما استطرفناه من كتاب نوادر المصنّف تصنيف محمد بن علي بن محبوب الأشعري الجوهري القمي وهذا الكتاب كان بخط شيخنا أبي جعفر الطوسي) (ره) مصنّف كتاب النهاية فنقلت هذه الأحاديث من خطه من الكتاب المشار إليه (محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي: كتاب السرائر ٣: ٦٠١). وعلى هذا فإن ابن إدريس ينقل هذه الروايات عن المرحوم الشيخ الطوسي الذي طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب هو كالتالي: (فقد أخبرني به الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب) (محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ج ١٠ شرح مشيخته تهذيب الأحكام ص ٧٢) وفي هذا الطريق يوجد أحمد بن محمد بن يحيى العطار الذي لم يُذكر في حقه توثيق في كتب الرجال للمتقدمين، هذا ولكن بعض الأعلام من أمثال الشهيد الثاني والشيخ البهائي قد وثّقوه، والسيد الخوئي يرفض هذا التوثيق لكون هذا التوثيق أمراً اجتهادياً واستنباطياً) السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩). أما المرحوم آية الله العظمى البروجردي فقد أثبت وثاقه أحمد بن محمد بن يحيى العطار من خلال روايه الشيخ الطوسي والشيخ الصدوق عنه ولاسيما مع كثره رواياته (محمد فاضل اللنكراني: نهاية التقرير في مباحث الصلاة تقريراً لأبحاث السيد حسين الطباطبائي البروجردي ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٣).

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٣: ٣٧٨ حديث ١٤٥٩، محمد بن حسن بن الحر العاملي: وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١.

لا إشكال في سند هذه الروايه التي تعد من الروايات المعروفه في هذا الباب وتدعى بصحيحه زراره.

(محمد بن الحسن) هو الشيخ الطوسي وإسناده إلى أحمد بن محمد إسناد صحيح كما سبق تفصيل ذلك.

(أحمد بن محمد بن أبي نصر) يراد به أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي وهو من أهالي الكوفه ومن ثقات الإماميه وقد التقى بالإمام الرضا (ع) وكانت له مكانه رفيعه عند الإمام (ع) (١).

(حماد بن عيسى) هو حماد بن عيسى الجهنّي الذي غرق في جحفه وكان من ثقات الإماميه، وقد صرح بوثاقته الشيخ الطوسي والنجاشي (٢).

(حريز بن عبد الله) هو حريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأزدي ثقة من أهالي الكوفه (٣).

(زراره بن أعين) غنى عن التوصيف وكان من الفقهاء والمتكلمين في عصره وله شأنه عند الإمام الباقر والإمام الصادق (ع) (٤).

ينقل الإمام الخميني (رحمه الله) في كتاب الاستصحاب نقلًا عن كتابي تهذيب الأحكام ووسائل الشيعة ذيل الروايه بعباره

(فشككت فليس بشي ء)

ثم يتابع

-
- ١- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٦١ رقم ٦٣، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٧٥ رقم ٨٠.
 - ٢- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١١٥ رقم ٢٤١، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٤٢ رقم ٣٧٠.
 - ٣- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١١٨ رقم ٢٤٩، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٤٤ رقم ٣٧٥.
 - ٤- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٣٣ رقم ٣١٢، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٧٥ رقم ٤٦٣.

كلامه بأنّ في نسخه (الوافي) (١) ورد التعبير بقوله: (فشكك ليس بشي ء) (٢) ولا يضرّ ذلك بالرواية على كلا التعبيرين.

دلالة الرواية:

في هذه الرواية نجد زراره يسأل من الإمام الصادق (ع) أسئلة عديدة ويجب عنها الإمام (ع) حيث يذكر فيها خمسة من موارد قاعده الفراغ ثمّ يبيّن قاعده كليّه فيها، فقد سأل زراره من الإمام (ع) حكم المصلي إذا شك في الأذان وهو في الاقامه أو شك في الأذان والاقامه وهو في حاله التكبير أو شك في التكبير وهو منشغل في القراءة في الصلاه أو شك في القراءة وهو في الركوع أو شك في الركوع وهو منشغل بالسجود، والإمام (ع) في كلّ مورد يجيب وجوب المضى وعدم الاعتناء بالشك ثمّ يذكر الإمام (ع) قاعده كليّه بقوله: (يا زراره إذا خرجت من أى جزء من أجزاء العمل ودخلت في الجزء التالي وشككت في الجزء السابق فلا تعتن بشكك ولا ترتب عليه أثراً).

ولكلمه (شي ء) الواردة في هذه الضابطه الكليه عمومٌ يشمل جزء العمل فتدلّ الرواية على قاعده التجاوز كما يشمل كلّ العمل فتدلّ على قاعده الفراغ.

ومما يستفاد أيضاً من هذه الرواية هو وجوب الدخول في التالي بعد الفراغ من الأوّل.

توضيح ذلك

: أنّ الفقهاء اختلفوا في جريان قاعده الفراغ والتجاوز في أنّه هل يعتبر الدخول في العمل التالي مضافاً إلى الخروج من العمل الأوّل أو يكفي مجرد الانصراف والفراغ من العمل الأوّل؟ فإن الروايات الثلاث السابقه كانت

١- محمد محسن الفيض الكاشاني: كتاب الوافي ج ٨ ص ٩٤٨-٩٤٩ رقم ٧٠٧٤٦٢.

٢- الإمام الخميني: الاستصحاب ص ٣٠٧.

تدلّ على كفايه مجرد الانصراف والفراغ من العمل، أمّا هذه الرواية فتدلّ على وجوب الدخول فى التالى لجريان قاعده الفراغ والتجاوز فلا يُجزى مجرد الفراغ والانصراف من العمل.

٥- وعنه (الحسين بن سعيد) عن صفوان، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر (ع) قال

: (كلّما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو) (١).

سند الروايه:

(عنه) يراد من الضمير (الحسين بن سعيد) (٢) إذا راجعنا إلى تهذيب الأحكام علمنا حيث روى عنه الشيخ الطوسى، وطريق الشيخ (رحمه الله) إليه:

(فقد أخبرنى به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد) والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون، كلّهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه، وأخبرنى به أيضاً أبو الحسين بن أبى جئد القمى، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، ورواه أيضاً محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد) (٣) وهذا الطريق طريق صحيح خالٍ عن إشكال.

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٠ حديث ١٤٢٦، محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ٨: ٣٣٧ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه حديث ٣.

٢- الحسين بن سعيد بن حمّاد بن مهران الأهوازى من موالى علىّ بن الحسين (ع) ثقّه روى عن الرضا (ع) وأبى جعفر الثانى (ع) وأبى الحسن الثالث (ع) أصله كوفى وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز وله ثلاثون كتاباً (محمد بن حسن الطوسى: الفهرست ص ١١٣ رقم ٢٣٠- أحمد بن على النجاشى: رجال النجاشى ص ٥٨ رقم ١٣٧).

٣- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ج ١٠ ص ٣٨٦ رقم ١٥.

(عن صفوان) والمراد صفوان بن يحيى البجلي وهو من أصحاب الإجماع(١).

(عن ابن بكير) هو عبد الله بن بكير بن أعين أبو علي الشيباني، وهو فطحى المذهب ومع ذلك فإنه ثقة ومن أصحاب الإجماع(٢).

(محمد بن مسلم) وقد سبق ذكره فالرواية موثقة لا إشكال فيها من حيث السند.

دلالة الرواية: هذه الرواية كسابقاتها عامه تشمل جميع أبواب الفقه كما أنها لا اختصاص لها بحين العمل بل تشمل ما بعد العمل، أما بالنسبة إلى عبارته هذه الرواية فقد كتبت (كلما) متصلة في كتابي تهذيب الأحكام ووسائل الشيعة فتكون ظرفاً زمانياً مع أنّ الصحيح أن تكتب منفصلة على شكل (كل ما) ويكون الضمير في (فيه) راجعاً إلى (ما) الموصولة.

٦- عبد الله بن جعفر (في قرب الإسناد)(٣) عن عبد الله بن الحسن، عن جدّه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألته عن رجل ركع وسجد ولم يدر هل كبر أو قال شيئاً في ركوعه وسجوده، هل يعتدّ بتلك الركعة والسجدة؟ قال (ع):

(إذا شك فليمض في صلاته)(٤).

يقع في سند هذه الرواية عبد الله بن الحسن الذي لم يوثق في كتب الرجال، ومن هنا لا تخلو الرواية من إشكال في سندها.

١- محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٥٩٩ رقم ١٠٥٠، وقد كتب الشيخ الطوسي في الفهرست: (أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم وكان يصلّي كل يوم وليله خمسين ومئة ركعة ويصوم في السنة ثلاثه أشهر) الفهرست ص ١٤٥ رقم ٣٥٦. ويصفه النجاشي بأنه: (صفوان بن يحيى أبو محمد النخلى بئاع السابري كوفي ثقة ثقة روى أبوه عن أبي عبد الله(ع) وروى هو عن الرضا(ع) وكانت عنده منزله شريفه) رجال النجاشي ص ١٩٧ رقم ٥٢٤.

٢- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٧٣ رقم ٤٦٣، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٢٢٢ رقم ٥٨١، محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٤٤١ رقم ٧٠٥.

٣- عبد الله بن جعفر الحميري: قرب الإسناد ص ١٩٨ حديث ٧٥٥.

٤- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ٨: ٢٣٩ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٩.

(أبيه) هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد فقيهه وشيخ القميين، ومن ثقات الشيعة الأجلاء(١).

(سعد بن عبد الله) هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي من فقهاء قم وهو ثقة جليل الشأن كثير التصانيف(٢).

(أحمد بن محمد بن عيسى) هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي من أصحاب الإمام الرضا (ع) ومن ثقات الإماميه وقد قالوا فيه: (أبو جعفر (رحمه الله) شيخ القميين ووجههم وفقههم)(٣).

أما ترجمه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي فقد ذكرت في الروايات السابقة.

(عبدالكريم بن عمرو) يراد به عبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي الكوفي يقول فيه النجاشي (رحمه الله): (روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (ع) ثم وقف على أبي الحسن (ع)، كان ثقة عيناً يُلقَّب كزّاماً)(٤).

ذكره الشيخ الطوسي أيضاً في عداد أصحاب الإمام الكاظم (ع) وقال فيه: (كوفي واقفي خبيث، له كتاب، يروى عن أبي عبد الله (ع)) (٥) وعليه فقد كان من أجلء الإماميه وصار واقفي المذهب.

١- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣٨٣ رقم ١٠٤٢، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٢٣٧ رقم ٧٠٩.

٢- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٧٧ رقم ٤٦٧، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٣٥ رقم ٣١٦، السيد أبو القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ٨: ٧٤ رقم ٥٠٤٨.

٣- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٨١ رقم ١٩٨، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٦٨ رقم ٧٥، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٢٩٦ رقم ٨٩٨.

٤- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٢٤٥ رقم ٦٤٥.

٥- محمد بن حسن الطوسي: رجال الطوسي ص ٣٣٩ رقم ٥٠٥١، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ١٠: ٦٥ رقم ٦٦١٨.

أما الروايات التي يرويها مشايخه عنه فأنها تعود إلى ما قبل صيرورته واقفياً.

(عبد الله بن أبي يعفور) هو عبد الله بن أبي يعفور العبدي قال النجاشي: (ثقه، ثقه، جليل في أصحابنا كريم على أبي عبد الله (ع) ومات في أيامه، وكان قارئاً يُقرئ في مسجد الكوفة) (١) وقد ذكره الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام الصادق (ع) (٢). (٣) وعليه فإن هذه الرواية موثقة وذلك لوقوع عبد الكريم بن عمرو الخثعمي في سلسله سنده.

معنى الرواية: يقول الإمام الصادق (ع) في هذه الرواية: إذا شككت في أي فعل من أفعال الوضوء وقد انتقلت إلى غيره فلا اعتبار بشكك والشك المعتبر هو الشك في شيء لم تتجاوز عنه.

وفي هذه الرواية عدة نقاط وقع الخلاف فيها، الأولى: ضمير الغائب في قوله (ع): (دخلت في غيره) هل يرجع إلى كلمه (شيء) أو كلمه (الوضوء)؟ الظاهر لأول وهله أنه يعود إلى (شيء) فيكون المعنى: كلما شك في جزء من أفعال الوضوء كغسل الوجه مثلاً وقد انشغل بغيره كغسل اليدين لا يُعنى بشكه.

النقطه الثانيه أنه ما المراد من قوله (ع): (إذا شككت؟) هل يراد به الشك في

١- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٢١٣ رقم ٥٥٦.

٢- محمد بن حسن الطوسي: رجال الطوسي ص ٢٣٠ رقم ٣١٠٦ وص ٢٦٤ رقم ٣٧٧٦.

٣- عدّه الشيخ المفيد في رساله العدديه من زمره الفقهاء حيث يقول: (من الفقهاء الأعلام والرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق لذم واحد منهم) (سلسله مؤلفات الشيخ المفيد ج ٩ جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية ص ٢٥)، ولمزيد من المعلومات عن أحوال عبد الله بن أبي يعفور راجع: أ- اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي ص ٣٢٠ رقم ٤٥٣ وما يلي. ب- خلاصه الأقوال في معرفه الرجال: ص ١٩٥ رقم ٦١٠. ج- معجم رجال الحديث ١٠: ٩٦ رقم ٦٦٨٠.

إتيان الشيء؟ أو الشك في صحه الشيء المأتي به؟ أو أن العبارة لها إطلاق يشمل كليهما؟ وسنوضح الجواب عن هذه الأسئلة في الأبحاث القادمة إن شاء الله.

ولابد من القول فيما يتعلق بذييل الروايه بأن الإمام (ع) إنما هو في مقام بيان ضابط كلى بقوله: (إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه).

٨- وعنه (عن محمد بن علي بن محبوب) عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله (ع): رجل شك في الوضوء بعدما فرغ من الصلاة؟ قال (ع):

(يمضى في صلاته ولا يعيد) (١).

سند الروايه: (وعنه) ينقل الشيخ الطوسي هذه الروايه عن محمد بن علي بن محبوب، وطريق الشيخ (رحمه الله) إليه هو كالتالي: (فقد أخبرني به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب) (٢).

(يعقوب بن يزيد) هو يعقوب بن حماد الأنباري السلمي، من ثقات الإماميه الأجلاء وهو كثير الروايه (٣).

والحديث عن ابن أبي عمير ومحمد بن مسلم فقد سبق في الروايات السابقة.

دلالة الروايه: يقول محمد بن مسلم، سألت الإمام الصادق (ع) عن رجل شك

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ١٠٥ حديث ٣٦٤، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٧ باب ٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٥.

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ٣٨٧ رقم ١٧ وفي طريق الشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب يقع أحمد بن محمد بن يحيى العطار الذي رآه أستاذنا الجليل في ذيل الروايه الثالثه من الروايات المذكوره بأنه غير موثق، وعليه يقع الإشكال في سند هذه الروايه لكننا كما بيّنا في هامش ذلك المطلب يمكن أن نلتزم بوثاقه أحمد بن محمد بن يحيى العطار نظراً إلى بعض القرائن.

٣- محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٢٦٤ رقم ٨٠٧، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٤٥٠ رقم ١٢١٥، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ٢٠: ١٤٧ رقم ١٣٧٤٩.

فى وضوءه بعد الفراغ من صلاته فأجاب الإمام (ع) فليمض على صلاته وليبن على أنه قد أتى بالوضوء ولا لزوم لإعاده الصلاة.

فى هذه الروايه أيضاً كسابقتها وقع الخلاف فى أن المراد من الشك هل هو الشك فى صحه وضوءه أو الشك فى أصل فعل الوضوء أوله إطلاق يشمل كليهما؟ الظاهر أن المراد هو الشك فى أصل إتيان الوضوء بأن يشك الإنسان بأنه هل صلى مع الوضوء أو بدونه؟

٩- محمد بن الحسن بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن موسى بن جعفر، عن أبى جعفر عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى، عن الحسن بن على بن فضال، عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول

: (كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعاده عليك فيه) (١).

سند الروايه: (محمد بن الحسن بإسناده عن سعد بن عبد الله) طريق الشيخ الطوسى وفقاً لما ذكر فى (المشيخة) هو: (فقد أخبرنى به الشيخ أبو عبد الله (٢)، عن أبى القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (٣)، عن أبيه (٤)، عن سعد بن عبد الله. وأخبرنى

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ١: ٣٨٧ حديث ١١٠٤، محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعة ١: ٤٧١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٦.

٢- يراى به الشيخ المفيد الذى هو من كبار فقهاء الإماميه.

٣- يقول فيه النجاشى: (كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلاتهم فى الحديث والفقہ ... وكل ما يوصف به الناس من جميل وثقه وفقه فهو فوقه) رجال النجاشى ص ١٢٣ رقم ٣١٨.

٤- يقول فيه النجاشى: (من خيار أصحاب سعد) المصدر نفسه. ويقول فيه العلامة القرشى: (وأصحاب سعد على ما يفهم أكثرهم ثقات ... فكان قول النجاشى: إنه من خيار أصحاب سعد يدل على توثيقه) نقد الرجال ٤: ٣٠٥ رقم ٥٠١٧/٦٦١، وينقل السيد ابن طاووس خلال ترجمته للحسن بن على بن فضال حديثاً عن محمد بن قولويه ثم يقول فيه: (أقول: إنى لم أثبت حال محمد بن عبد الله بن زرارہ وباقى الرجال موثقون) كما يقول صاحب المعالم فى الحاشيه (فهنا نص على توثيق محمد بن قولويه وعلى بن ريان) التحرير الطاووسى ص ٧٥-٧٦ رقم ٩٥.

به أيضاً الشيخ (رحمه الله) عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين (١)، عن أبيه (٢) عن سعد بن عبد الله (٣) وهذا الطريق طريق صحيح.

(سعد بن عبد الله) هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، جليل من كبار الفقهاء ومن ثقات الإماميه، له مؤلفات كثيرة (٤).

(موسى بن جعفر) هو موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، ذكره الشيخ الطوسي والشيخ النجاشي في كتبهما إلا أنهما لم يذكرهما عن وثاقتهما شيئاً (٥).

(أبي جعفر) هو إما أحمد بن محمد بن خالد البرقي أو هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وكلاهما من الثقات.

(الحسن بن الحسين اللؤلؤي) ضعفه بعض علماء الرجال (٦) بينما وثقه النجاشي (٧) وما نعتقده هو أنه كلما دار الأمر بين توثيق النجاشي (رحمه الله) وتضعيف الآخرين ووقع التعارض بينهما، قدّم قول النجاشي على أقوال الآخرين.

(الحسن بن علي بن فضال) كان فطحى المذهب معتقداً إمامه عبد الله بن جعفر (٨)

١- يراى به الشيخ الصدوق ويقول عنه النجاشي: (نزىل الرى شيخنا وفقهنا ووجه الطائفه بخراسان) رجال النجاشى ص ٣٨٩ رقم ١٠٤٩، ويصفه الشيخ الطوسى بقوله: (جلىل القدر يكنى أبا جعفر كان جليلاً حافظاً للأحاديث بصيراً بالرجال ناقداً للأخبار لم يُر فى القميين مثله فى حفظه وكثره عمله) الفهرست ص ٢٣٧ رقم ٧١٠.

٢- على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى أبو الحسن وهو والد الشيخ الصدوق يقول النجاشى فى ترجمته: (شيخ القميين فى عصره وتمدّمهم وفقههم وثقتهم ...) رجال النجاشى ص ٢٦١ رقم ٦٨٤، وقال عنه الشيخ الطوسى: (كان فقيهاً جليلاً ثقه) الفهرست ص ١٥٧ رقم ٣٩٢.

٣- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ١٠: ٣٨٨ رقم ١٩.

٤- أحمد بن على النجاشى: رجال النجاشى ص ١٧٧ رقم ٤٦٧، محمد بن حسن الطوسى: الفهرست ص ١٣٥ رقم ٣١٦، أبو القاسم الموسوى الخوئى: معجم رجال الحديث ٨: ٧٤ رقم ٥٠٤٨.

٥- أحمد بن على النجاشى: رجال النجاشى ص ٤٠٦ رقم ١٠٧٦، محمد بن حسن الطوسى: الفهرست ص ٢٤٣ رقم ٧١٩.

٦- السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: معجم رجال الحديث ج ٤ ص ٣٠٨-٣١١ رقم ٢٧٨٤.

٧- يقول فيه: (كوفى ثقه كثير الروايه له كتاب مجموع نوادر) رجال النجاشى ص ٤٠ رقم ٨٣.

أولاً لكنّه رجع عن ذلك حين وفاته وصار يؤمن بإمامه موسى بن جعفر (ع).

قال عنه الشيخ الطوسي: (روى عن الرضا (ع) وكان خصيصاً به، كان جليل القدر، عظيم المنزله زاهداً ورعاً ثقة في الحديث وفي رواياته...) (١) وهو من أصحاب الإجماع على رأيي (٢).

(عبد الله بن بكير) أيضاً من أصحاب الإجماع، وقد سبق ذكره وذكر محمد بن مسلم الذي هو من الرواه الأجلاء عند ذكرنا للروايه الخامسه.

مدلول الروايه: أنّه كلما مضى من صلاتك وطهورك ثمّ تذكّرت ابن علي أنّك أتيت به ولا تجب عليك إعادته.

ولابدّ من حمل قوله (ع): (فذكرته تذكراً) على معنى (فشككت فيه شكاً) لتدلّ الروايه على قاعده الفراغ والتجاوز بمعنى أنّك لو شككت بعد إتمام الصلاه أو الوضوء أو الغسل في إتيان جزء من الأجزاء فابن علي أنّك أتيت بذلك الجزء ولا تجب الإعادة وعلى هذا فإنّ كلمه (تذكراً) معناها الالتفات ثانيه إلى صحه ذلك الشئ أو إتيانه وهذا هو معنى الشكّ.

وهنا يمكن أن يقال بأنّ المراد بقوله: (فذكرته تذكراً) هو أن يتذكّر الإنسان بأنّه ترك جزءاً غير ركني من الصلاه كذكر الركوع على سبيل المثال فإنّ الفقهاء يفتون بعدم وجوب الإعادة هنا (٣) لكن لِمَا كانت الروايه ذكرت كلمه (طهورك) إلى جانب (صلاتك) يتّضح لنا عدم تماميه هذا المعنى وعدم صحه هذا القول

١- الفهرست ص ٩٨ رقم ١٦٤، أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ٣٤ رقم ٧٣، السيد أبو القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ٥: ٤٤ رقم ٢٩٨٣.

٢- محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي ص ٤٤١ رقم ٧٠٥.

٣- علي سبيل المثال راجع: المبسوط لمحمد بن حسن الطوسي ١: ٣٠٢، وذكرى الشيعة للشهيد الأول ٤: ٥٧، وجامع المقاصد للمحقّق الكركي ٢: ٤٩٠، ومفتاح الكرامه للسيد محمد جواد الحسيني العاملي ٩: ٣٩٧ وما بعدها، وجواهر الكلام لمحمد حسن النجفي ١٢: ٢٧٤، والعروه الوثقى للسيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي ٣: ٢١٩ مسأله ١٨.

لأنَّ المصلى إذا قام إلى الصلاة فنذَّر في الأثناء أنه لم يتوضَّأ، أو أنه حتى لو أتمَّ صلاته ثمَّ علم أنه لم يتوضَّأ قبل الصلاة وجب عليه أن يتوضَّأ ويعيد صلاته(١)، ومن هنا فلا بدَّ من الالتزام بأنَّ المراد بقوله (تذكَّرتَه تذكُّراً) هو الشكُّ في العمل وذلك بقريته كلمه (طهورك).

١٠- محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبان بن عثمان، عن بكير بن أعين قال: قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضَّأ؟ قال (ع)

:(هو حين يتوضَّأ أذكر منه حين يشك)(٢).

سند الرواية: الشيخ الطوسي بإسناده عن الحسن بن سعيد، وقد ذكرنا طريق الشيخ الطوسي (رحمه الله) إلى حسين بن سعيد وبيننا أحواله في الرواية الخامسة وقلنا بأنَّ هذا الطريق طريق صحيح قابل للركون إليه.

(عن فضاله) هو فضاله بن أيوب الأزدي من أصحاب الإمام موسى بن جعفر (ع) وهو من ثقات الإمامية(٣)، وقد قيل بأنَّه من أصحاب الإجماع(٤).

(عن أبان بن عثمان) هو أبان بن عثمان الأحمر البجلي من أصحاب الإمام الصادق (ع) وله أصل(٥).

١- على سبيل المثال راجع المبسوط ١: ١١٩ لمحمد بن حسن الطوسي، وقواعد الأحكام للعلامة الحلبي ١: ٣٠٤، وذكرى الشيعة للشهيد الأول ٤: ٣٢، وجامع المقاصد للمحقق الكركي ٣: ٤٨٨، ومفتاح الكرامه للسيد محمد جواد الحسيني العامل ٩: ٢٦٨، وجواهر الكلام لمحمد حسن النجفي ١٢: ٢٣٨، والعروه الوثقى للسيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي ٣: ٣١١ مسأله ٥.

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ١٠٥ حديث ٢٦٥، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٧١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٧.

٣- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣١٠ رقم ٨٥٠، محمد بن حسن الطوسي: رجال الطوسي ص ٣٤٢ رقم ٥٠٩٢، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ١٣: ٢٧١ رقم ٩٣٢٨.

٤- محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي ص ٥٩٩ رقم ١٠٥٠.

٥- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٣ رقم ٨، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٥٩ رقم ٦٢، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ١ رقم ١٧ ورقم ١٨ ورقم ٣٧.

(بكير بن أعين) هو بكير بن أعين بن سنسن الشيباني الكوفي من أصحاب الإمام الباقر والإمام الصادق (ع) حيث توفي أيام حياة الإمام الصادق (ع) (١).

يروى المرحوم الكشي روايتين في مدحه وكتاهما صحيحه وقد جاء في إحداهما: (إنَّ أبا عبد الله (ع) لَمَّا بلغه وفاه بكير بن أعين قال: أمَّا والله لقد أنزله الله بين رسول الله وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما) (٢)، وعليه فإنَّه من ثقات الإماميه.

هذا ولكن الإشكال في هذه الرواية أنَّها مضمرة حيث لم يُذكر فيها اسم الإمام المروي عنه لكن لَمَّا كان المضمَّر هو بكير بن أعين لا يخلُّ الإضمار بالرواية لأنَّه لا يروى عن غير الإمام (ع) شيئاً.

دلالة الرواية: يسأل بكير بن أعين في هذه الرواية من الإمام (ع) حكم من شك في الوضوء بعد الفراغ فأجابه الإمام (ع) بأنَّ هذا الشخص في حاله الوضوء أكثر التفاتاً من زمان شكه.

بالنظر إلى جواب الإمام (ع) فإنَّ هذه الرواية تفيد بأنَّ المعيار في عدم الاعتناء بالشك هو الالتفات والذكر حاله الوضوء وأنَّ الإنسان حين قيامه بأيِّ عمل يكون التفاته إلى أجزاء عمله وشرايطه أكثر منه بعد الانتهاء من العمل.

والأمر الآخر: هو أنَّ هذه الرواية بحسب الظاهر مختصَّة بباب الوضوء فلا تشمل سائر أبواب الفقه إلا أنَّ يقال بأنَّ عبارته (هو حين يتوضأ) في مقام التعليل فتكون عبارته من باب ذكر العلة في مقام بيان المعلول فهي تقوم مقام (ولا يعيد الوضوء) ولَمَّا كان التعليل بالأمر العقلي شاملاً لغير مورد السؤال جاز أن تجعل الرواية دليلاً

١- محمد بن حسن الطوسي: رجال الطوسي ص ١٢٧ رقم ١٢٩٣ وص ١٧٠ رقم (١٩٩٢) ٤٣، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ٣: ٣٥٩ رقم ١٨٧٥.

٢- محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٢٥٥ رقم ٣١٥ ورقم ٣١٦ وص ٢٣٨ رقم ٢٧٠ ورقم ٢٧١.

على القاعده وتعميم هذه القاعده على جميع أبواب الفقه، مضافاً إلى أنه يمكن القول بأنه لا خصوصيه لعباره (حين يتوضأ) ولا علاقه لها في الحكم، ومن هنا يمكن إلغاء الخصوصيه وإجراء قاعده الروايه في سائر أبواب الفقه أيضاً.

١١- عبد الله بن جعفر في (قرب الإسناد) عن عبد الله بن الحسن عن جدّه علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: سألته عن رجل يكون على وضوء وشكّ على وضوء هو أم لا؟ قال (ع)

(: إذا ذكر وهو في صلاته انصرف وتوضأ وأعادها وإذ ذكر وقد فرغ من صلاته أجزاء ذلك) (١).

سند الروايه: (عبد الله بن جعفر) هو أبو العباس عبد الله بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميري شيخ القميين وكبيرهم وله مؤلفات كثيره وهو من ثقات الإماميه ومن أصحاب الإمام الهادي والإمام العسكري (ع) (٢).

(عبد الله بن الحسن) لم يُذكر هذا الراوي ولم يُوثق في الكتب الرجاليه وهو مجهول كما ذكرنا ذلك في الروايه السادسه وعلى هذا يكون الخلل في سند الروايه.

معنى الروايه: يسأل علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع) عن حكم رجل كان متوضئاً ثم شك في أنه متوضئ أو لا، ويجيبه الإمام (ع) بأنه إذا شك في ذلك أثناء الصلاه وجب عليه أن يقطع صلاته ويتوضأ ثم يستأنف الصلاه، أما إذا شك بعد الفراغ من الصلاه فلا داعي إلى التوضؤ ويكفيه ذلك.

حول دلالة هذه الروايه على قاعده الفراغ يقول صاحب الوسائل (رحمه الله):

(أقول: هذا محمول على الاستحباب لما مرّ وآخره قرينه ظاهره على ذلك،

١- عبد الله بن جعفر الحميري: قرب الإسناد ص ١٧٧ حديث ٦٥١، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٧٣ باب ٤٤ من أبواب الوضوء حديث ٢.

٢- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٢١٩ رقم ٥٧٣، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٦٧ رقم ٤٣٩، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ١٠: ١٣٩ رقم ٦٧٥٥ وص ١٤٧ رقم ٦٧٦٠.

ويمكن حمله على أنّ المراد بالوضوء الاستنجاء(١).

لابدّ من القول بعدم دلالة هذه الرواية على قاعده الفراغ والتجاوز، وعليه يجب حمل هذه الرواية أمّا على استصحاب الوضوء السابق أو على الاستحباب أو يقال كما عليه صاحب الوسائل من أنّ المراد بالوضوء هو الاستنجاء، هذا لكن لما كان الإشكال في سند الرواية فلا حاجة إلى التدقيق في دلالة متنها.

١٢- محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضاله عن حمّاد بن عثمان قال: قلت لأبي عبدالله (ع): أشكّ وأنا ساجد فلا أدري ركعت أم لا، قال (ع): ()

فامض

(٢).

سند الرواية: ذكر في البحث عن سند الرواية الخامسة أنّ إسناد الشيخ الطوسي (رحمه الله) وطريقه إلى الحسين بن سعيد الأهوازي طريق صحيح يُعتمد عليه.

(فضاله) هو فضاله بن أيوب الأزدي حيث ذكرناه في البحث عن سند الرواية العاشرة وهو من أصحاب الإمام موسى بن جعفر (ع)، وقيل هو من أصحاب الإجماع.

(حمّاد بن عثمان) هو حمّاد بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري، من ثقات الإمامية في الكوفة يروى عن الأئمة الصادق والكاظم والرضا (ع)(٣)، وعليه فلا

١- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٧٣.

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ١٦٠ حديث ٥٩٣، الاستبصار ١: ٥٣٢ حديث ١٣٥٥/٥، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ١.

٣- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٤٣ رقم ٣٧١، ويقول عنه الشيخ الطوسي: (حمّاد بن عثمان الناب ثقة جليل القدر له كتاب) الفهرست ص ١١٥ رقم ٢٤٠. والظاهر من كلمات العلامة الحلي في خلاصه الأقوال ص ١٢٥ وابن داوود في رجال ابن داوود ص ١٣١-١٣٢ أنّهما جعللا- لكلّ من حماد بن عثمان الناب وحمّاد بن عثمان الفزاري عنواناً مستقلاً فيستفاد أنّهما شخصان إلّا أنّ السيد الخوئي في معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٢١٣-٢١٥ يذكر أنّهما شخص واحد بالاعتماد على بعض القرائن، ولمّا كان كلاهما ثقة وجيل القدر لا يفرق في صحه الرواية سواء كانا شخصاً واحداً أو شخصين مختلفين، وذكره الكشي أيضاً ضمن أصحاب الإجماع (اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٤٤١ رقم ٧٠٥).

إشكال في سند الرواية وتكون الرواية صحيحه.

دلاله الروايه: في هذه الروايه يسأل حماد بن عثمان عن الإمام الصادق (ع): بقوله: أشك في أثناء الصلاه وأنا ساجد في أنى هل ركعت أو لا؟ ماذا أصنع؟ ويجيب الإمام (ع) بقوله: (لا تعتن بشكك وابنِ على أنك أتيت بالركوع).

كما تلاحظون فإن الروايه تدلّ على قاعده الفراغ والتجاوز ولا إشكال في دلالتها.

١٣- وعنه عن صفوان، عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله (ع): أشك وأنا ساجد فلا أدري ركعت أم لا؟ فقال (ع): (قد ركعت، امضه) (١).

سند الروايه: (وعنه) يراد به الحسين بن سعيد الأهوازي الذي يُسند إليه المرحوم الشيخ الطوسي وطريقه إليه طريق صحيح كما ذكرنا.

(صفوان) هو صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي يَباع السابريّ من ثقات الإماميه الأجلء، يروى أبوه عن الإمام الصادق (ع) وهو يروى عن الإمام الرضا (ع) وكان له مكانته المميّزه عند الإمام (ع) وهو من أصحاب الإجماع (٢).

(حماد بن عثمان) ذكرنا حاله في الروايه السابقه.

النقطه الأخرى هي أنّ الروايين روايه واحده ولا تحتسبان روايتين مستقلتين لأنّ الراوى الأوّل الذي يروى مباشره عن الإمام (ع) شخص واحد هو حماد بن عثمان والمروى عنه هو الإمام الصادق (ع)، وعليه لا بد من الالتزام بأنّ الروايين روايه واحده نُقلت عن طريقين.

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ١٦٠ حديث ٥٩٤، والاستبصار ١: ٥٣٣ حديث ١٣٥٦/٦، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٢.

٢- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٩٧ رقم ٥٢٤، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٤٥ رقم ٣٥٦، واختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي ص ٥٩٩ رقم ١٠٥٠.

دلالة الرواية: عبارات هذه الرواية تُشبه عبارات الرواية السابقة وتختلفان في جواب الإمام الصادق (ع) فقط حيث إنَّ الإمام (ع) يقول في الرواية السابقة (امض) لكنه (ع) يقول في هذه الرواية: (قد ركعت امض) أى أنَّ الإمام (ع) حسب نقل الرواية الثانية يقول لحَمَاد بن عثمان: ابن على أُنك ركعت وأُنك فى حكم من ركع تعبدًا.

أما قوله (ع) فى الرواية الأولى (امض) فهو أعم من أُنك ركعت أو لم تر كع.

ولهذا المطلب ثمرتان فقهيّتان أيضاً حيث أنه لو صار الإنسان مثلاً أجيراً لإتيان حج وبجميع أجزائه وشرائطه ولا يكون الغرض إتيان الحج المبرئ للذمّه فقط فإذا شكّ هذا الأجير بعد الخروج من الإحرام فى أنّه هل جاء بالطواف أولاً؟ فإن قلنا بأنّ الشارع من خلال قاعده الفراغ قد عبّده على أنه قد أتى بالمشكوك فيه كان عمله تام الأجزاء قد فعل ما استؤجر له.

أما لو لم نقل بهذا التبعيد الشرعى من خلال قاعده الفراغ فإنّ عمله هذا وإن كان صحيحاً إلاّ أنّه لم يكن تام الأجزاء والشرائط وعليه فلم يأت الأجير بما استؤجر له.

١٤- وعنه عن فضاله، عن أبان عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبى عبد الله (ع): أستتمّ قائماً فلا أدرى ركعت أم لا؟ قال (ع):

(بلى قد ركعت، فامض فى صلاتك، فإنّما ذلك من الشيطان) (١).

سند الرواية: (وعنه) المراد منه حسين بن سعيد الأهوازى، وقد ذكرنا أن طريق الشيخ الطوسى إليه طريق صحيح.

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ حديث ٥٩٢، والاستبصار ١: ٥٣٢ حديث ١٣٥٤/٤، محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٣.

(فضاله) هو فضاله بن أيوب الأزدي وقد ذكرنا في البحث السندی للروايه العاشره أنه من ثقات الإماميه ومن أصحاب الإمام موسى بن جعفر (ع) وهو على قول من أصحاب الإجماع أيضاً.

(أبان) هو أبان بن عثمان الأحمر البجلي، وقد سبق الكلام حوله في الروايه العاشره.

(الفضيل بن يسار) هو الفضيل بن يسار النهدي من أصحاب الإمام الباقر (ع) والإمام الصادق (ع) ويقول فيه الإمام الصادق (ع)

:(إنّ فضيلاً من أصحاب أبي وإني لأحبّ الرجل أن يُحبّ أصحاب أبيه)(١)

وهو من ثقات الإماميه الأجلء ومن أصحاب الإجماع(٢).

دلالة الروايه: سأل فضيل بن يسار من الإمام الصادق (ع): أشك وأنا قائم حال الصلاه في أنى ركعت أم لا؟ ماذا أصنع؟ يجب الإمام الصادق (ع)

:(بأنك أتيت بالركوع فامض في صلاتك فإنما ذلك الشك من الشيطان).

أمّا فيما يتعلّق بالقيام الكامل (أستتم قائماً) المذكور في الروايه ففيه احتمالان:

الأول: أنّ المراد هو القيام بعد السجود، وعليه يكون مفاد الروايه عدم الاعتناء بالشك بعد تجاوز المحل، وقد ذكر هذا الاحتمال الشيخ الطوسي أيضاً(٣)، وعلى هذا تدلّ الروايه على قاعده الفراغ والتجاوز.

الثاني: أنّ المراد هو القيام قبل السجود، وعليه لما لم يمض محل الركوع فإنّ الروايات الكثيره داله على وجوب الإتيان بالركوع، وقد أفتى بمقتضاها الفقهاء(٤).

١- محمد بن حسن الطوسي: اختيار معرفه الرجال المعروف برجال الكشي ص ٢٨٥ رقم ٣٨٠.

٢- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣٠٩ رقم ٨٤٦، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ٣١٢ رقم ٤٣١، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ١٣: ٣٢٥ رقم ٩٤٣٦.

٣- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ١٦٠ ذيل حديث ٥٩٣.

٤- السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي: العروه الوثقى ٣: ٢٣٤ مسأله ١٠.

فهذه الروايه إنّما تدلّ على قاعده الفراغ والتجاوز فيما لو أريد بالقيام بعد السجود ولكن لا بد من الالتزام بعدم ارتباطها بقاعده الفراغ لقوله (ع) فى ذيل الروايه: (إنّما ذلك من الشيطان) وهو قرينه على أنّ مراد الإمام (ع) هو الشكّ الخاص إذ ليس الشيطان منشأ لكلّ شكّ وإنّما شكّ كثير الشكّ والوسواس فقط من قبل الشيطان.

وبعبارة أوضح أنّ السؤال فى الروايه إنّما يتعلّق بمن تحصل له هذه الحاله دائماً أى أنّه كلّما أكمل القيام شكّ فى أنه ركع أم لم يركع، ومن هنا تختصّ الروايه بكثير الشكّ (١) وتفيد قاعده (لا شكّ لكثير الشكّ) وبالتالي لا يمكن عدّها فى عداد الروايات الداله على قاعده الفراغ والتجاوز.

١٥- ويأسناده عن سعد بن أحمد بن محمد بن أبيه عن عبد الله بن المغيرة، عن إسماعيل بن جابر، قال: قال أبو جعفر (ع):

(إنّ شكّ فى الركوع بعد ما سجد فليمض وإنّ شكّ فى السجود بعد ما قام فليمض، كلّ شىءٍ شكّ فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه) (٢).

سند الروايه: (سعد) هو سعد بن عبد الله الأشعريّ القمى، من ثقات الإماميه وفقهائهم الأجلاء (٣)، وقد بيّنا طريق الشيخ الطوسى (رحمه الله) إليه فى البحث عن سند

١- يقول صاحب الوسائل أيضاً فى ذيل هذه الروايه: (أقول ويمكن الحمل على كثير السهو بقرينه آخره) وسائل الشيعه ٦: ٣١٧.
٢- محمد بن حسن الطوسى: الاستبصار ١: ٥٣٢ حديث ٩/ ١٣٥٩، وتهذيب الأحكام ٢: ١٦٢ حديث ٦٠٢، محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٤. ومما يلزم ذكره أنّ الشيخ الطوسى قد نقل هذه الروايه فى الاستبصار عن الإمام الباقر (ع) بينما يرويها فى تهذيب الأحكام عن الإمام الصادق (ع) وينقلها صاحب الوسائل كما جاء فى الاستبصار.

٣- أحمد بن على النجاشى: رجال النجاشى ص ١٧٧ رقم ٤٦٧، محمد بن حسن الطوسى: الفهرست ص ١٣٥ رقم ٣١٦، السيد أبو القاسم الخوئى: معجم رجال الحديث ٨: ٧٤ رقم ٥٠٤٨.

الروايه التاسعه فلا حاجه إلى الإعاده.

(أحمد بن محمد) هو أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري القمي شيخ القميين وفقههم ومن ثقات الإماميه (١).

(أبيه) هو محمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري القمي الذي يصفه النجاشي بشيخ القميين ووجه الأشاعره لكنّه لا يوثقه (٢).

(عبد الله بن المغيرة) هو عبد الله بن المغيرة أبو محمد البجلي من ثقات الإماميه (٣).

(إسماعيل بن جابر) هو إسماعيل بن جابر الجعفي الخثعمي الكوفي الذي روى حديث الأذان وهو من ثقات أصحاب الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) (٤).

دلالة الروايه: يقول الإمام (ع) في هذه الروايه لو شك المكلّف بعد السجود في الركوع لا يعتنى بشكه وبينى على أنه فعله وكذا لو شك في السجود بعد القيام ثم يبين الإمام (ع) قاعده كليّه في ذيل الروايه بقوله:

(كلّ شيءٍ شك فيه)

١- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٨١ رقم ١٩٨، محمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٣٥ رقم ٧٥، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٢ رقم ٧٨٠ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٩٠١ و ٩٠٢.

٢- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣٣٨ رقم ٩٠٥، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ١٧ رقم ١١٥٠٦ و ١١٥٠٧ لكن الشهيد الثاني صرح بوثاقته في شرح الشرائع (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ١٢: ٣١)، ويذكر الشيخ عبد النبي الجزائري بأنّ توثيق محمد بن عيسى أمر مستبعد نظراً إلى وجود القرائن (حاوي الأقوال ٢: ٢٤٢ رقم ٦٠٢).

٣- يقول النجاشي في ترجمته: (كوفي ثقة ثقّه لا يعدل به أحدٌ من جلالته ودينه وورعه روى عن أبي الحسن موسى (ع) ...). رجال النجاشي ص ٢١٥ رقم ٥٦١. ويعدّه الكشي من أصحاب الإجماع (اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ص ٥٩٩ رقم ١٠٥٠).

٤- أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٣٢ رقم ٧١، محمد بن حسن الطوسي: رجال الطوسي ص ١٢٤ رقم (١٢٤٦) ١٨، أبو علي الحائري: منتهى المقال في أحوال الرجال ٢: ٤٩ رقم ٣٣٧، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ٣: ١١٥ رقم ١٣٠٢.

مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه).

ويمكن أن يقال في هذه الرواية: بأن صدر الرواية لما كان مرتبطاً بركوع الصلاة وسجودها وقيامها فإن الصدر يخصص ذيل الرواية ويكون قرينه على أن المراد من (كلّ شىءٍ شك فيه) هو كلّ شىءٍ من أجزاء الصلاة شك فيه، وعليه فلا تعم القاعدة سائر أبواب الفقه، هذا ولكن لما كان المورد لا يخصص الوارد كما يتبين ذلك مراراً في الأصول فإن صدر الرواية فيما نحن فيه وإن كان متعلقاً بمورد من باب الصلاة إلا أنه لا يقيد ذيل الرواية بل تبقى القاعدة المبيّنة في الذيل على كليتها، وبالتالي تصلح هذه الرواية لأن تكون من أدلّة قاعده الفراغ والتجاوز.

وفي هذا المجال يرى الإمام الخميني (رحمه الله) بأن المستفاد من هذه الرواية هو الضابط الكلّي ولا تكون هذه الرواية أقل من الصحيحه في باب الاستصحاب في إفاده القاعدة (١).

هناك ثلاث روايات أخرى في هذا الباب من كتاب (وسائل الشيعه) وهي شبيهه بالرواية السابقه ولا شىء زائد فيها ومن هنا فإننا نكتفى بذكرها من غير تعليق عليها:

١٦- وعنه (أى سعد) (٢) عن أبى جعفر يعنى أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد، (٣) عن فضاله، عن العلاء بن رزين (٤) عن محمد بن مسلم عن أحدهما (ع)

- ١- الإمام الخميني: الاستصحاب ص ٣٠٧-٣٠٨.
- ٢- سعد بن عبد الله الأشعري القمي ثقّه (أحمد بن على النجاشي: رجال النجاشي ص ١٧٧ رقم ٤٦٧، ومحمد بن حسن الطوسي: الفهرست ص ١٣٥ رقم ٣١٦).
- ٣- الحسين بن سعيد بن مهران الأهوازي ثقّه (أحمد بن على النجاشي: رجال النجاشي ص ٥٨ رقم ١٣٧، والسيد أبو القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٥ رقم ٣٤١٤ و ٣٤١٥).
- ٤- العلاء بن رزين القلاء ثقفى ثقّه وجهاً جليل القدر (أحمد بن على النجاشي: رجال النجاشي ص ٢٩٨ رقم ٨١١، والسيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ١١ رقم ٧٧٦٣).

قال: سألته عن رجل شك بعدما سجد أنه لم يركع؟ قال (ع)

(: (يمضى فى صلاته) (١)).

١٧- وعنه (أى سعد) عن أبى جعفر، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله [الميمون البصرى] (٢) قال: قلت لأبى عبد الله (ع): رجل أهوى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع؟ قال (ع): (

قد ركع

(٣)).

١٨- محمد بن على بن الحسين بإسناده عن العلاء، (٤) عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر (ع) فى رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع فقال (ع): (يمضى فى صلاته حتى يستيقن أنه لم يركع ... الحديث) (٥).

ونذكر هنا أيضاً روايتين أخريين كأدله على قاعده الفراغ والتجاوز.

١٩- محمد بن إدريس فى آخر (السرائر) نقلًا من كتاب حرير بن عبد الله (٦)

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ٢: ١٦٠ حديث ٥٩٥، والاستبصار ١: ٥٣٣ حديث ١٣٥٧/٧، محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعة ٦: ٣١٨ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٥.

٢- ثقة من أصحاب الصادق (ع) (السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: معجم رجال الحديث ج ٩ رقم ٦/٦٣٢٦).

٣- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ٢: ١٦٠، والاستبصار ١: ٥٣٣، محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعة ٦: ٣١٨ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٦.

٤- يقول الشيخ الصدوق فى طريقه إلى العلاء بن رزين: (فقد روئته عن أبى ومحمد بن الحسن (رضى الله عنهما) عن سعد بن عبد الله والحميرى جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن العلاء بن رزين، وقد روئته عن أبى ومحمد بن الحسن (رضى الله عنهما) عن سعد بن عبد الله والحميرى جميعاً عن محمد بن أبى الصهبان عن صفوان بن يحيى عن العلاء وروئته عن أبى (رض) عن على بن سليمان الزرارى الكوفى عن محمد بن خالد عن العلاء بن رزين القلاء، وروئته عن محمد بن الحسن (رض) عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن على بن فضال والحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين (من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٠٥) وهو طريق صحيح.

٥- الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه ١: ٣٢٩ حديث ٢٣/١٠٠٦، محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعة ٦: ٣١٨ باب ١٣ من أبواب الركوع.

٦- قيل بضعف سند هذه الرواية لأن طريق ابن إدريس إلى كتاب حرير غير معلوم (السيد محمود الهاشمى: قاعده الفراغ والتجاوز ص ٣٩).

عن زراره عن أبي جعفر (ع) قال

: (إذا جاء يقين بعد حائلٍ قضاه ومضى على اليقين ويقضى الحائل والشك جميعاً فإن شكك في الظهر فيما بينه وبين أن يصلّي العصر قضاه وإن دخله الشك بعد أن يصلّي العصر فقد مضت إلّا أن يستيقن، لأنّ العصر حائل فيما بينه وبين الظهر فلا يدع الحائل لما كان من الشكّ إلّا يقين) (١).

٢٠- محمد بن الحسن بإسناده (٢) عن موسى بن القاسم (٣)، عن عبد الرحمن بن سيباه (٤)، عن حماد (٥)، عن حريز (٦) عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل طاف بالبيت فلم يدر سته طاف أو سبعة، طواف فريضه، قال (ع):

فليعد طوافه

(قيل: إنّه قد خرج وفاته ذلك، قال (ع):

(ليس عليه شيء) (٧).

١- أحمد بن إدريس الحلّي: كتاب السرائر ٣: ٥٨٨، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ٤: ٢٨٣، باب ٦٠ من أبواب المواقيت حديث ٢.

٢- طريق الشيخ الطوسي إلى موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب هو كالتالي: (فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر وأحمد بن محمد عن موسى القاسم) تهذيب الأحكام ١٠: ٣٩٠ وهذا الطريق طريق صحيح.

٣- موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي ثقة جليل واضح الحديث (أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ٤٠٥ رقم ١٠٧٣، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ٢: ٧٧ رقم ١٢٨٦٣).

٤- المذكور في الرواية عبد الرحمن بن سيباه الذي هو من أصحاب الإمام الصادق (ع) وهو لا يقع في هذه الطبقة المذكورة في الرواية بل يجب أن يكون الراوي هنا عبد الرحمن بن أبي نجران وهو من ثقات أصحاب الإمام الرضا (ع) والإمام الجواد (ع) وهو الذي يروي عن حماد بن عيسى وليس عبد الرحمن بن سيباه وعليه فالظاهر أنّ هنا حصل خلطٌ وسهوّ ما.

٥- حماد بن عيسى (أبو محمد الجهنّي) من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عم) ثقة رجوع عن الوقف (أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٤٢ رقم ٣٧٠، والسيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٦ رقم ٣٩٦٢).

٦- حريز بن عبد الله السجستاني أبو محمد الأنزدي من أهل الكوفة، ثقة من أصحاب الصادق (ع) (أحمد بن علي النجاشي: رجال النجاشي ص ١٤٤ رقم ٣٧٥، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ج ٤ رقم ٢٦٣٧).

٧- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٥: ١٢٨، حديث ٣٥٦، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ١٣: ٣٥٩، باب ٣٣ من أبواب الطواف حديث ١.

هذه أهم الروايات التي استدلّ بها على قاعده الفراغ وإلّا فإن هناك روايات أخرى في هذا المجال، ويستفاد من جميعها هذه القاعده الكليه.

كما لا شكّ في دلاله هذه الروايات على الأمور التاليه:

١- عدم الاعتناء بالشك، والبناء على صحه العمل المأتى به فيما لو شك المكلّف في صحه العمل بعد الفراغ والانتهاء منه بشكل كامل، سواء كان العمل بسيطاً أو مركباً وسواء كان منشأ الشكّ في صحه عمله هو الشكّ في الإخلال بالجزء أو بالشرط أو الشكّ في وجود المانع (قاعده الفراغ).

٢- عدم الاعتناء بالشك، والبناء على إتيان الجزء المشكوك فيما لو شك المكلّف في إتيان جزء من الأمور به المركب فيما لو تجاوز محل ذلك الجزء المشكوك ودخل في الجزء التالي (قاعده التجاوز).

وعلى هذا فإنّ قاعده الفراغ وقاعده التجاوز كليهما تستفادان من الروايات السابقه، هذا ولكن المهم الذي وقع النزاع فيه هو أن القاعدتين هل هما مجعولتان بجعل واحد أو أنّهما قاعدتان منفصلتان مستقلتان؟ وهل قاعده الفراغ والتجاوز قاعده عامه تجرى في جميع أبواب الفقه أو هي مختصه باب الصلاه والوضوء التي سنبحث عنها في المباحث القادمه إن شاء الله.

ولا بد قبل الخوض في البحث عن اتحاد القاعدتين أو تعددهما من معرفه المراد من (الشكّ) الوارد في الروايات السابقه.

ما المراد من الشكّ في الشئ؟

هناك أربعة احتمالات في خصوص المراد من الشكّ في الشئ المذكور في الروايات:

١- الشكّ في أصل وجود العمل وتحققه.

٢- الشكّ في صحه العمل (بعد إحراز أصل وجوده).

٣- إنّ الروايات مطلقه تشمل كلا الشكّين الشكّ في الصحه والشكّ في الوجود.

٤- إنّ الروايات مجمله لا دلالة لها على الشكّ في الوجود أو الشكّ في الصحه.

ولمعرفة إنّ المتعيّن هو أى واحد من هذه الاحتمالات الأربعة لابدّ من البحث أولاً عن إمكان الجمع بين قاعدتي الفراغ والتجاوز في مقام الثبوت ووجود قدر جامع بينهما أو عدمه ثمّ البحث في مقام الإثبات في تعيين الاحتمال الصحيح في الروايات السابقه.

هذا وإن كان الإمام الخميني (قدس سره) ذهب في هذا البحث إلى أنّ المراد بالشكّ في الشىء هو الشكّ في أصل وجود العمل وتحققه الشامل للشكّ في تحقق الجزء أو الشرط في العمل، ويرى أنّ الشكّ في صحه العمل ليس موضوع قاعده التجاوز وهذا يوافق المتفاهم العرفي مضافاً إلى تأييد هذا الاحتمال من قبل الروايات الأخرى، لأنّ المتفاهم عرفاً من الشكّ هو الشكّ في الوجود لا الشكّ في الصحه(١).

وعلى هذا فإننا نبحت أولاً عن مسأله الجمع بين قاعدتي الفراغ والتجاوز:

إتحاد قاعدتي الفراغ والتجاوز أو تباينهما:

هناك نزاع هام في هذه القاعده حول وجود قاعدتين إحداهما قاعده الفراغ والأخرى قاعده التجاوز أو أنّهما مجعولتان بجعل واحد في الشريعة؟ وقد

١- الإمام الخميني: الاستصحاب ص ٣١٢-٣١٤.

ذُكرت في هذا المجال ثلاثة فروق بين قاعده الفراغ وقاعده التجاوز مما يمكن جعلها سبباً في ظهور الاختلاف والتغاير بين القاعدتين وهذه الفروق الثلاثة هي كالتالي:

١- مورد قاعده الفراغ الشك في الصحه بينما مورد قاعده التجاوز هو الشك في وجود العمل وتحققه.

٢- تجرى قاعده الفراغ في الأعمال البسيطة والمركبه بينما تجرى قاعده الفراغ في خصوص الأعمال المركبه ولا- تجرى في الأعمال البسيطة.

هذا مضافاً إلى الفرق بينهما في الأعمال المركبه التي تجرى فيهما كلتا القاعدتين حيث لا فرق في مورد قاعده الفراغ بين أن يكون الشك في الصحه ناشئاً من احتمال الإخلال بالجزء أو الشرط أو من جهة وجود المانع، أمّا قاعده التجاوز فأنها تجرى في الجزء المشكوك دون موارد احتمال وجود المانع، مع وجود الخلاف في موارد احتمال الإخلال بالشرط.

٣- في قاعده التجاوز يكون الدخول في الجزء التالي قيماً واقعياً مقوماً لحقيقه التجاوز، لأنّ التجاوز عن الجزء إنّما يتحقق فيما لو دخل الإنسان في الجزء التالي من المركب، أمّا في قاعده الفراغ فإننا لو اعتبرنا الدخول في الجزء التالي (على الخلاف فيه) فإنه يكون قيماً اعتبارياً تعدياً لا- واقعياً بمعنى أنّ الشارع يقول: لو تمّ عملك ودخلت في العمل الآخر فلا تعتن بالشك في عملك السابق، فإنّ الشارع هنا يعتبر الدخول في العمل التالي قيماً تعدياً وقد كان يمكنه أن لا يذكر هذا الشرط بل يقتصر على ملاحظه انتهاء العمل السابق فقط. مضافاً إلى ما سبق هو أنّ الفقهاء استفادوا من الروايات الواردة في قاعده الفراغ عموميه هذه القاعده والتمروا بجريانها في جميع أبواب الفقه حتى

المعاملات من العقود والإيقاعات، بينما التزموا باختصاص قاعده التجاوز بباب الصلاة وعدم جريانها في سائر أبواب الفقه كالوضوء والغسل و... نعم ذهب بعض الفقهاء على خلاف المشهور إلا أن قاعده التجاوز أيضاً تجرى في جميع أبواب العبادات عدا الوضوء، وعليه فلو قلنا بأن القاعدتين قاعدتان مستقلتان صحح بالتفكيك المذكور آنفاً، أما لو قلنا بأنهما قاعده واحده مجعوله بجعل شرعى واحد لم يتم ذلك التفكيك حيث يجب الالتزام إما بعموميه هذه القاعده وجريانها في جميع أبواب الفقه وإما بعدم شموليتها.

ومن هنا كان البحث في أن قاعده الفراغ والتجاوز شامله لجميع أبواب الفقه أم أنها مختصه ببعض هذه الأبواب كالصلاه- سبباً آخر للنزاع في أن قاعده الفراغ والتجاوز هل أنهما قاعدتان أو قاعده واحده؟

هناك خمس آقوال هي مجموع الآراء في مسأله اتحاد القاعدتين أو تغايرهما وهي:

١- إن قاعده الفراغ والتجاوز قاعده واحده وليس للشارع في باب الفراغ والتجاوز إلا مجعول شرعى واحد، غايه الأمر أنه قد يعبر عن هذا المجعول الواحد بقاعده الفراغ وتاره بقاعده التجاوز.

٢- ويفهم من كلمات المرحوم الآخوند وجمع كثير من الفقهاء أنهما قاعدتان مستقلتان والمجعول في قاعده الفراغ مختلف تماماً عن المجعول في قاعده التجاوز(١).

٣- ذهب المحقق النائيني (رحمه الله) إلى أن القاعدتين وإن كانتا اثنتين بحسب الظاهر إلا أن قاعده التجاوز ترجع إلى قاعده الفراغ وعليه يكون المجعول الشرعى واحداً(٢).

١- محمد كاظم الخراساني: كفايه الأصول ص ٤٣٢.

٢- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات (تقريرات الميرزا النائيني) ٤: ٣١٥، محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول (تقريرات الميرزا النائيني) ج ٤ ص ٦٢٣-٦٢٤.

٤- يرى الشيخ الأنصارى (رحمه الله) والإمام الخمينى (رحمه الله) أنّ هناك قاعده واحده لا أكثر وهى قاعده التجاوز أمّا قاعده الفراغ فمآلها إلى قاعده التجاوز.

٥- إنّ الاستفادة من الأدلّه قاعده الفراغ فقط ولا وجود لقاعده تسمّى بقاعده التجاوز.

قبل البحث عن صحه هذه الآراء أو بطلانها لابدّ من الإشاره إلى أنّ هذا البحث قد وقع فى كلمات الفقهاء فى مقامين منفصلين:

أ- مقام الثبوت ب- مقام الإثبات.

فى مقام الثبوت فقد وقع البحث فى أنّ قاعده الفراغ والتجاوز مع قطع النظر عن الروايات السابقه هل هما قاعدتان أم أنّهما قاعده واحده لوجود الجامع بينهما؟ والآراء المذكوره آنفاً إنّما تذكر فى هذا المقام حيث لا بد من البحث عن صحتها أو عدم صحتها.

ثمّ نأتى إلى مقام الإثبات فيما لو توصّينا إلى عدم وجود جامع بينهما وإنّ قاعده الفراغ مختلفه عن قاعده التجاوز ولا بد حينئذٍ بملاحظه الروايات المذكوره من التماس دليل خاص على كلّ من قاعده الفراغ وقاعده التجاوز، أمّا لو التزمنا باتّحاد القاعدتين كان لابدّ من دراسه الروايات السابقه لمعرفة الروايات المتكفّله بإثبات القدر الجامع التى تفيد كلتا القاعدتين.

وبعد بيان هذه المقدمه نبدأ بدراسه الآراء والنظريات الوارده فى وحده قاعده الفراغ والتجاوز أو تعددهما ونعقد البحث فى مقامى الثبوت والإثبات.

مقام الثبوت:

أدلّه القائلين بتغاير القاعدتين:

اشاره

استدلّ القائلون بتعدّد قاعدتى الفراغ والتجاوز على مدّعاهم بأربعة أدلّه، ذكر الميرزا النائينى الأدلّه القائمه على التعدد فى مقام الثبوت وهى الأمور التاليه:

الدليل الأول: عدم وجود القدر الجامع بين القاعدتين:

إشاره

الدليل الأول الذى أقيم على تعدد القاعدتين هو أن الموضوع فى قاعده الفراغ هو الشكّ فى الصحه وفى قاعده التجاوز هو الشكّ فى الوجود ولا جامع بين الموضوعين.

وقد ذكروا هذا الدليل بثلاثه وجوه وبيانات مختلفه:

البيان الأول للمحقق النائى:

إشاره

عرض الميرزا النائى الدليل الأول بهذا التقرير: وهو أنّ موضوع الشكّ ومتعلقه فى قاعده الفراغ هو صحه العمل لمفاد كان الناقصه أى أن المقصود إثبات وصف الصحه لعمل خارجى، أمّا موضوع الشكّ ومتعلقه فى قاعده التجاوز هو وجود الجزء أو عدمه بمفاد كان التامه أى أنّ قاعده التجاوز تُعبدنا بالبناء على وجود الجزء المشكوك فلا جامع بين الأمرين لتغاير متعلق التعبد فى كلّ من القاعدتين ففى قاعده الفراغ يُبحث عن أنّ هذا الموجود صحيح أو لا؟ بينما فى قاعده التجاوز نتساءل: هذا الجزء موجود أو لا؟ وكلّ منهما يحتاج إلى جعل مستقل.

كلام الشيخ الأنصارى:

ذهب المرحوم الشيخ الأنصارى (قدس سره) - كما ذكرنا - إلى اتحاد القاعدتين ويشكّل كلامه جواباً عن الدليل الأول حيث فسّر قاعده الفراغ بحيث يكون مآلها إلى قاعده التجاوز كما أنّه جعل مفاد قاعده الفراغ مفاد كان التامه حيث قال: (إنّ الشكّ فى صحه الشىء المأتى به حكمه حكم الشكّ فى الإتيان، بل هو هو، لأنّ مرجعه إلى الشكّ فى وجود الشىء الصحیح) (١).

وعلى هذا البيان فعندما نشك في صحه الشئ ء الموجود نكون في الواقع قد شككنا في وجود الشئ ء الصحيح فلا مانع أبداً من تصوير الجامع بينهما لأن مفاد القاعدتين هو مفاد كان التامه.

الإشكالات الواردة على كلام الشيخ الأنصارى (رحمه الله):

إشاره

هناك ثلاثه إشكالات هامه ترد على كلام الشيخ الأنصارى:

١- إشكالات الميرزا النائيني (رحمه الله):

إشاره

أورد المرحوم المحقق النائيني (رحمه الله) بعد ذكره للدليل الأوّل ونقله لكلام الشيخ الأعظم (رحمه الله) إشكاليين على هذا الكلام وهما:

أ- إنّ إرجاع مفاد قاعده الفراغ إلى مفاد كان التامه إنّما يخالف مدلول روايات قاعده الفراغ كروايه

(كلّ ما مضى من صلاتك وطهورك فامضه كما هو) (١)

لأنّ ظاهر هذه الروايات هو التعمّد بصحه العمل الموجود لا التعمّد بوجود العمل الصحيح (٢) وإن أمكن القول بوجود الملازمه بين هذين الأمرين إلّا أنّ إثبات وجود العمل الصحيح بقاعده الفراغ يؤدّي إلى كونها أصلاً مثبتاً ولا حجيه للأصل المثبت، ومن هنا يقول الميرزا النائيني في خاتمه مقاله: (فإرجاع التعمّد فيها إلى التعمّد بوجود العمل الصحيح ربما يُشبه الأكل من القفا) (٣).

ب- لو سلّمنا رجوع قاعده الفراغ إلى قاعده التجاوز وإلى مفاد كان التامه

١- محمد بن حسن الطوسى: تهذيب الأحكام ١: ٣٨٧ حديث ١١٠٤، محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعه ١: ٤٧١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٦.

٢- أجب بعض الفضلاء عن هذا الإشكال بأنّ هذا الجواب خروجٌ عن محل النزاع إذ النزاع إنّما هو في مقام الثبوت بينما يرتبط الجواب بمقام الإثبات ولعلّ هذا كان سبباً لعدم التعرض لإشكال المحقق النائيني هذا في فوائد الأصول.

٣- السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: أجود التقريرات ٤: ٣١٢، محمد على كاظمى: فوائد الأصول ٤: ٦٢١.

فإنَّ القاعده تفقد كليتها وشموليتها وتختص بباب أحكام العبادات فلا تجرى فى موارد الأحكام الوضعيه وباب المعاملات لأنَّ العقل فى باب الأحكام التكليفيه (العبادات) يأمر المكلف بوجوب إبراء ذمته وتحصيل الفراغ للذمه وهو يتحقق بإحراز وجود الصحيح فى الخارج من غير حاجه إلى أن يشتمل العمل العبادى على جميع شرائط الصحه.

أمَّا فى باب المعاملات فلا يجب تفرغ الذمه بل اللازم فى هذا الباب ترتب أثر المعامله وهو يترتب على صحه الموجود أيضاً فعلى سبيل المثال أن الملكيه تترتب على صحه البيع الموجود ولا يترتب أثر الملكيه إلا مع إحراز صحه البيع الخارجى المعين، ومن هنا يقول المرحوم النائينى: (مجرد التعبد بوجود عقد صحيح من دون العقد الموجود لا يترتب عليه أثر خارجاً) (١).

إشكال المحقق الخوئى (رحمه الله) على رأى المحقق النائينى (رحمه الله):

يقول المرحوم آيه الله السيد الخوئى (رحمه الله) ردّاً على الإشكال الثانى للمحقق النائينى: لا فرق بين العبادات والمعاملات حيث يترتب الأثر فى كلا البابين على وجود العمل الصحيح وعليه فلا يجب فى المعاملات إحراز صحه المعامله الخارجيه المعينه.

ولتوضيح مدعاه يقول بأنَّ هنا ثلاثه عناوين:

١- صحه المعامله الخارجيه المعينه.

٢- وجود المعامله الخارجيه الصحيح.

٣- العنوان الكلى للوجود الصحيح.

١- السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: أجود التقريرات ٤: ٣١٢، محمد على الكاظمى: فوائد الأصول ٤: ٦٢١.

يرى المحقق النائيني (رحمه الله) بأن الأثر في باب المعاملات إنما يترتب فيما لو أحرزنا بأن المعاملة الخارجيه مشتمله على جميع شروط الصحه أى أنه بالعنوان الأول (صحه المعامله الخارجيه المعينه).

أمّا على رأى المحقق الخوئي (رحمه الله) فيمكن القول بأن الأثر إنما يترتب على وجود البيع الكلى الذى تكون هذه المعامله الخارجيه مصداقاً له، وذلك أنّ قاعده الفراغ لا تجرى فى البيع الكلى بما هو كلى بل تجرى فى ذلك البيع الكلى المتحقق فى الخارج بهذه المشخصات الخارجيه.

وعلى هذا فإنّ قاعده الفراغ تضمّن لنا بوجود الصحيح وإن لم يُحرز فيه جميع شروط الصحه، فلا فرق من هذه الجهه بين العبادات والمعاملات.

وهذا نص كلام المرحوم السيد الخوئي (رحمه الله):

(وأما اعتراضه الثانى فلا يرجع إلى محصل لأنّ مفاد قاعده الفراغ- على تقدير الإرجاع المذكور- هو الحكم بوجود الصحيح ممّا تعلّق به الشكّ وهو كاف فى ترتّب الأثر، فإذا باع زيد داره من عمرو بثمان معيّن وشك فى صحه هذه المعامله وفسادها، كان مقتضى قاعده الفراغ بعد الإرجاع المذكور هو الحكم بوجود بيع صحيح يكون المبيع فيه (الدار) بالثمان المعين والتعبّد بوجود هذا البيع كافٍ فى ترتّب الأثر وإن لم تثبت صحه هذه المعامله الشخصيه الخارجيه كما هو الحال فى العبادات ... فلا فرق بين العبادات والمعاملات من هذه الجهه)^(١).

إشكال المحقق العراقى (رحمه الله) على رأى المحقق النائيني (رحمه الله):

يذكر المرحوم المحقق العراقى فى إشكاله على الميرزا النائيني (رحمه الله) أنّ الأثر لا يترتب فى العبادات على وجود الصحيح بل يترتب على صحه الموجود المعلوم

١- السيد محمد سرور الواعظ الحسينى: مصباح الأصول تقريراً لأبحاث السيد الخوئي ج ٣ ص ٣٧٠-٣٧١.

فى الخارج، فعلى سبيل المثال لو التفت المصلّى بعد الفراغ من صلاته أنّه ترك سجده واحده وجب عليه قضاؤها والإتيان بسجدة السهو، ويرى المحقق العراقى أنّ هذا الحكم (وجوب قضاء السجده والإتيان بسجدة السهو) إنّما يترتب على صحه الموجود بمعنى أنّ هذه الصلاه الخارجيه تامّه صحيحه من جميع الجهات عدا هذه السجده.

والمورد الآخر الذى لا يترتب فيه الأثر على وجود الصحيح إنّما هو فى الأمور التى ليس لها ما يازاء مستقلاً كالترتيب والموالاه وكذا فى الأحكام الوضعيه كالعقود والإيقاعات حيث يترتب الأثر على صحه الموجود لا على وجود الصحيح.

وهذا نصّ عباره المحقق العراقى: (وأما توهم كفايه مجرد إثبات وجود الصلاه الصحيح فى فراغ الذمّه وخروج المكلف عن العهده بلا احتياج إلى إثبات صحه المأتى به فمدفوع، بأن كثيراً ما تمسّ الحاجه إلى إثبات صحه الموجود بمفاد كان الناقصه، كما فى قضاء السجده وسجدة السهو ونحوهما ممّا أخذ فى موضوعها صحه الموجود لا مجرد وجود الصحيح إذ فى نحو هذه الآثار لا يكفى مجرد إثبات وجود الصحيح فى ترتبها، مع أنّ قاعده الصحه تعمّ الوضعيات أيضاً من العقود والإيقاعات التى لا بد فيها من إثبات صحه العقد أو الإيقاع فى ترتيب آثارهما ولا يكفى فى ترتبها مجرد إثبات وجود الصحيح بمفاد كان التامه مع أنّه لا يتمّ فيما لو كان الشك فى الصحه من جهه الشك فى فقد الترتيب أو الموالاه مثلاً لا من جهه الشك فى فقد الجزء، فإنّه من جهه انصراف الشىء عرفاً عن مثل هذه الإضافات إلى ما كان له وجود مستقلّ، لا يصدق على الكلّ أنّه شىء مشكوك (...)(١).

وعلى هذا فإنَّ المحقق العراقي يرى أنَّ الأثر كما يترتب في المعاملات على صحَّه الموجود لا على الوجود الصحيح فكذلك من العبادات ما يترتب فيه الأثر على صحه الموجود إلَّا أنَّه من الواضح أنَّ المورد الثاني الذى ذكره العراقي من باب النقص إنَّما يرتبط بمقام الإثبات دون مقام الشبوت.

نتيجة البحث والاحتمالات الموجوده:

مما ذكرنا يمكن الاستنتاج بأنَّ في بحث العبادات والمعاملات أربعة احتمالات هي كالتالى:

١- أن يترتب الأثر في البابين على الوجود الصحيح.

٢- أن يترتب الأثر في البابين على صحه الموجود.

٣- أن يترتب الأثر في العبادات على الوجود الصحيح وفي المعاملات على صحَّه الموجود.

٤- عدم إمكان الوصول إلى قاعده كليَّه في البابين ولا بدَّ من البحث في كلِّ مورد عن أثره الخاص فقد يترتب الأثر على الوجود الصحيح في بعض الموارد كما قد يتعلَّق الأثر بصحه الموجود في موارد أخرى.

تحقيق المسأله:

يبدو أنَّ الاحتمال الرابع من بين الاحتمالات الأربعة السابقه هو الصحيح فلا يمكن استنتاج حكم كليَّ في كلا بابي العبادات والمعاملات بل لا بدَّ من إتباع الدليل والبحث في كلِّ مورد عن الأثر الخاص المتعلق به.

فإن كان الأثر الخاص في باب العبادات عدم الإعاده أو عدم القضاء فإنَّه يترتب على الوجود الصحيح (كما ذكره المحقق النائيني) حيث أنَّ وجود العباده

الصحيحه يعتبر مصداقاً يُمتثل به أمر المولى ويحصل فراغ الذمه. وبالتالي يكفي في ترتب عدم الإعادة وعدم القضاء مجرد أن صار العمل الخارجى مصداقاً للوجود الصحيح ولا داعى إلى صحه الموجود الخارجى بمعنى لا بدّيه الإتيان بالعباده فى الخارج مع إحراز جميع شرائطها وخصوصياتها.

هذا ولكن بعض الآثار الأخرى كالنهى عن الفحشاء والمنكر وكالمعراجيه للصلاه فلا- يكفي فى ترتبها الوجود الصحيح بل تترتب هذه الآثار على الصحه التامه للعمل الخارجى، وعليه لابد من احراز صحه الصلاه التى جاء بها المكلف حتى ترتب عليها أثر (النهى عن الفحشاء والمنكر أو المعراجيه).

ومن هنا فقد شاع بين الفقهاء أنه ربّما يكون العمل مسقطاً للتكليف ومصداقاً للامتثال ومع ذلك لا يحمل عليه بعض الآثار الأخرى كالنهى عن الفحشاء أو المعراجيه.

ويظهر لى أنّ ذلك جار فى باب المعاملات أيضاً إلّا أنّ الآثار فى باب المعاملات غالباً ما تترتب على صحه العقد الموجود فى الخارج.

فعلى سبيل المثال: إذا أردنا للبيع الواقع بين شخصين أن يكون مؤثراً فى النقل والانتقال للملكيه كان لابدّ لنا من إحراز صحه ذلك البيع فى الخارج. أو فى البيع الفضولى حيث تكون إجازة المالك شرطاً لصحته فإنّ هذه الإجازة إنّما تكون مكتمله للبيع فيما لو أحرزنا صحه البيع الفضولى الواقع فى الخارج من جميع الجهات عدا إجازة المالك.

ومع ذلك فإنّنا نجد موارد أخرى فى باب المعاملات حيث يتعلّق الأثر على الوجود الصحيح لا على صحه الموجود مثلاً فى مورد بيع المعاطاه يترتب أثر الملكيه على المعاطاه التى هى مصداق للوجود الصحيح للبيع.

وعلى هذا فإنَّ المسأله تختلف باختلاف الآثار فى باب العبادات والمعاملات ولا يمكن القول بأنَّ الأثر دائماً للوجود الصحيح أو أنَّ الأثر مطلقاً لصحّه الموجود. وبالتالي لا يكون الإشكال الثانى للمحقق النائى على كلام الشيخ الأنصارى فى إرجاع قاعده الفراغ إلى مفاد كان التامه ليس وارداً.

ولا فرق بين العبادات والمعاملات من جهه ترتب الأثر.

هذا كلّه فى الإشكال الأوّل للمحقق النائى على رأى الشيخ الأعظم وقد ناقشناه مفصلاً.

٢- إشكال المحقق العراقى على رأى الشيخ الأنصارى:

يقول المحقق العراقى فى إشكاله على كلام الشيخ الأنصارى بأنَّ الأثر المترتب من قبل الشارع على الشك فى الصحه يغير الأثر الذى رتبّه على الشك فى الوجود وأنَّ ما نراه أحياناً من الملازمه بينهما فى الخارج فى بعض الموارد لا يستلزم اتحادهما فلا يمكن إرجاع الشك فى أصل الوجود إلى الشك فى صحه الموجود الذى هو مفاد كان الناقصه.

ومن ناحيه أخرى فإن الالتزام برأى الشيخ الأنصارى (القائل بحصول التعيّد بالوجود مضافاً إلى التعيّد بالصحه عند الشك فى الصحه) مستلزم للأصل المثبت الذى لا اعتبار له وليس بحجه.

وما نراه هو صحّه هذا الإشكال على الشيخ الأنصارى، وقد ذكرنا الفرق بين هذين العنوانين فى الأبحاث السابقه عند التحقيق فى الروايات. وهذا نصّ كلام المحقق العراقى:

(نقول: إنّ الشك فى قاعده التجاوز بعدما كان متعلقاً بأصل وجود الشىء، وفى قاعده الفراغ بصحّه الموجود، نظير الشك فى وجود الكرّ والشك فى كرىه

الموجود، فلا- يتصوّر بينهما جامع قريب ثبوتاً حتى يمكن إرادتهما من لفظ واحد، ولا مجال لإرجاع الشكّ في صحّه الموجود إلى الشك في وجود الصحيح أو التام، إذ فرق واضح بين الشك في وجود الصحيح وبين الشك في صحّه الموجود، ومجرد كون منشأ الشك في وجود الصحيح هو الشك في بعض ما اعتبر فيه لا- يخرج عن الشك في الشئ ء بمفاد كان التامه إلى الشك في صحّه الموجود الذى هو مفاد كان الناقصه وإن كان يلازمه خارجاً نظير ملازمه الشك في وجود الكثر مع كثره الموجود وحينئذٍ فإذا كان المهمّ في قاعده التجاوز إثبات أصل وجود الشئ ء وفي قاعده الفراغ إثبات صحه الموجود المفروغ الوجود بمفاد كان الناقصه لا إثبات وجود الصحيح بمفاد كان التامه فلا مجال لإرجاع أحد المفادين إلى الآخر ولا لترتيب الأثر المترتب على صحه الموجود بإثبات الوجود الصحيح بمحض ملازمه أحد المفادين مع الآخر واتحادهما بحسب المنشأ لأنه من المثبت المفروض عندهم ولذا لا يحكمون بترتيب آثار كثره الموجود باستصحاب وجود الكثر وبالعكس(١).

٣- إشكال المحقق الأصفهاني على رأى الشيخ الأنصارى:

دخل المحقق الأصفهاني في مقام الإشكال على الشيخ الأعظم الأنصارى عن طريق التغيرات في اعتبارات الماهيه ويقول: بأن قيد الصحه في العمل يمكن أن يُفرض على نحوين: فتارةً يلاحظ قيد الصحه على نحو اللابشرط، وتارةً أخرى على نحو بشرط الشئ ء، ويعتبر العمل مقيداً بالصحه.

ففي موارد الشك في الصحه يلاحظ هذا القيد بشرط الشئ ء، وفي موارد الشك

١- محمد تقى البروجردى: نهايه الأفكار تقريراً لأبحاث الشيخ ضياء الدين العراقى ج ٣/ ٤ ص ٣٨-٣٩.

فى الوجود يؤخذ قيد الصحه على نحو اللابشرط، وهذان الاعتباران لحاظان متغايران تماماً حيث لا يمكن إرجاع أحدهما إلى الآخر، فلا يمكن تصوّر جامع واحد بين قاعدتى الفراغ والتجاوز ولا إرجاع قاعده الفراغ إلى قاعده التجاوز.

(... وإصلاح الجامع بإرجاع الشك فى الصحه فى وجود العمل الصحيح كما عن الشيخ الأعظم فى بعض فروع المسأله غير معقول، لأنّ ملاحظه العمل مهملاً واقعاً غير معقول وملاحظته بنحو اللابشرط القسمى يوجب اختصاصه بقاعده التجاوز وملاحظته بنحو الماهيه بشرط شىء أى العمل بوصف الصحه يوجب اختصاصه بقاعده الفراغ والاعتبارات متقابله فلا يعقل الجمع بينها (...)(١).

هذا وقد أجاب المحقق الأصفهاني نفسه بعد هذا الإشكال بأنّ المراد من الصحه ليس ترتيب الأثر لثلا يوجد جامع بين الوجود وترتب الأثر على الموجود. وبالتالي يقول:

إنّ مجرد الاختلاف بين قاعدتى الفراغ والتجاوز من جهه أنّ إحداهما بمفاد كان التامه والأخرى بمفاد كان الناقصه، مجرد هذا التفاوت غير مانع من تصور القدر الجامع، والصحه المشكوكه هى القدر الجامع وقد تكون بمفاد كان الناقصه تاره وبمفاد كان التامه تاره أخرى.

(ويندفع أصل الإشكال بأنّ الصحه لا يراد منها ترتب الأثر حتى لا يكون جامعاً للوجود ولترتب الأثر على الموجود (...)(٢).

تحقيق البحث فى الوجه الأوّل:

الوجه الأوّل لعدم إمكان تصوير الجامع بين قاعده الفراغ وقاعده التجاوز

١- محمد حسين الأصفهاني: نهايه الدرايه فى شرح الكفايه ٣: ٢٩٦.

٢- المصدر السابق.

على مبنى الميرزا النائيني هو أنّ مفاد قاعده التجاوز هو مفاد كان التامه، أمّا مفاد قاعده الفراغ فهو مفاد كان الناقصه ولا جامع بينهما.

أمّا الشيخ الأنصارى فقد أرجع فى مقام الردّ قاعده الفراغ إلى قاعده التجاوز حيث أورد بعض الإعلام إشكالات عديده على كلامه، منها إشكال المحقق العراقى الذى هو الأقوى من بينها حيث رأى أنّ الشك فى عالم الواقع نوعان أحدهما: الشك فى الوجود والآخر هو الشك فى الصحه.

أمّا إرجاع الشك فى الصحه إلى الشك فى وجود الصحيح إنّما هو مجرد تأويل لفظى لا يغيّر من الواقع شيئاً، والشاهد على تغيّرهما هو أنّ لكلّ من هذين النوعين من الشك أثر خاص به. كما أنّ إرجاع الشك فى الصحه إلى الشك فى وجود الصحيح كان أصلاً مثبتاً وهذا بحدّ ذاته أكثر من الدليل على المدعى.

مضافاً إلى أنّ هذا الإرجاع - على رأى الميرزا النائيني - على خلاف الأدلّه فى مقام الإثبات وسنبحث عن مقام الإثبات مفصّلاً.

بعد أن علمنا عدم تماميه ردّ الشيخ الأنصارى على الوجه الأوّل وإرجاعه قاعده الفراغ إلى قاعده التجاوز لا بدّ لنا من البحث فى إمكانيه تصوّر القدر الجامع بين مفادى كان التامه وكان الناقصه.

يقول المحقق الاصفهانى فى مقام بيان الجامع، بعد الإشكال على كلام الشيخ الأنصارى.

والجواب عنه: (إنّ الصحه المشكوكه تارةً تلحظ بمفاد كان التامه وأخرى تلحظ بمفاد كان الناقصه، فإن لوحظ فى مورد الشك وجود الصحه بلا- لحاظ اتّصاف عمل خاص بها، كان ذلك، بمفاد كان التامه وإن لوحظ وجود اتّصاف عمل بها بأن لوحظت وصفاً لعمل خاصّ كانت بمفاد كان الناقصه، وعليه فلا

ملزم للالتزام بأن الملحوظ في هذا القسم هو اتّصاف العمل بالصحة بل ليس هو إلّا صحه العمل فإنّه مورد الأثر فيمكن لحاظه بمفاد كان التامه، وعليه فلا مانع للجمع بين القاعدتين من جهة تباين نسبتيهما لاتحادهما ذاتاً(١).

نلاحظ أنّ المحقق الأصفهاني قد غيّر صورته المسأله حيث جعلنا صورته المسأله أنّ الشك لو كان بلحاظ اتّصاف العمل الموجود بالصحة كان بمفاد كان الناقصه وإن كان بلحاظ أصل وجود العمل كان بمفاد كان التامه إلّا أنّ الأصفهاني ذكر أنّ الصحه المشكوكه قدر جامع بين كان التامه وكان الناقصه حيث إن كان الشك في مورد ما قد لوحظ في وجود الصحه من غير اتّصاف عملٍ خاص كان ذلك مفاد كان التامه (قاعده التجاوز) وإن فرض اتّصاف عملٍ خاصّ بحيث كانت الصحه المشكوكه وصفاً لذلك العمل كان مفاد كان الناقصه (قاعده الفراغ).

وعلى هذا فإنّه لم يجعل الملحوظ اتّصاف العمل بالصحة بل يجعل الملحوظ صحه العمل وهي المورد لترتب الأثر، ويمكن لحاظها على نحو مفاد كان التامه.

والذي أعتقده هو أنّ كلام المحقق الأصفهاني كإرجاع الشيخ الأنصاري إنّما هو مجرد توجيه لفظي يخالف الواقع إذ من الواضح أنّ ليس البحث في قاعده التجاوز عن مسأله الصحه بل الشك في أصل وجود الجزء لا في صحته، وذلك كما لو شكّ المصلي في هذه المسأله هل ركع في صلاته أولاً؟ وعلى هذا فإنّ الصحه المشكوكه لا يمكن لها أن تكون كقدر جامع بين مفاد كان التامه (قاعده التجاوز) ومفاد كان الناقصه (قاعده الفراغ).

١- محمد حسين الأصفهاني: نهايه الدرايه ج ٣ نقلًا عن السيد عبد الصاحب الحكيم: منتقى الأصول تقريراً لأبحاث السيد محمد الحسيني الروحاني ٧: ١٣٢.

ثمّ إنّه بعد رفضنا للجامع الذى ذكره المحقق الأصفهاني يمكن أن يدعى متوهم بأنّ عنوان (الشك) هو قدر جامع بين الشك في الصحه والشك في الوجود. إلّا أنّ هذا التوهم في غير محلّه بدليلين، ولا يمكن أن يقع عنوان الشك جامعاً بين قاعده الفراغ وقاعده التجاوز:

أولاً: إنّنا في صدد إيجاد قدر جامع قريب بحيث يكون مذكوراً في روايه وتدعى وجوده في مقام الإثبات لتدلّ الروايه على قاعده الفراغ وقاعده التجاوز. مع أنّ عنوان (الشك) قدر جامع بعيد شأنه شأن القول بأنّ الجامع بين الصحه ووجود العمل هو عنوان (اللفظ) الصادق على كليهما.

ثانياً: إنّنا في صدد القدر الجامع في متعلق الشك مع قطع النظر عن الشك نفسه بمعنى أنّنا عندما نقول بأنّ مجرى قاعده التجاوز هو الشك في الوجود ومجرى قاعده الفراغ هو الشك في الصحه لا بدّ لنا في مقام بيان القدر الجامع من أن نلتمس القدر الجامع بين الصحه والوجود، كما لو التمسنا قدراً جامعاً بين الشك في الصلاه والشك في البيع فإنّه لا بدّ لنا حينئذٍ من إيجاد عنوان يستفاد من داخله عنوان الصلاه وعنوان البيع، وعنوان الشك ليس كذلك حيث لا يمكن انتزاع الصحه والوجود من عنوان (الشك).

وعليه فالحاصل من مباحث الوجه الأوّل لتعدّد القاعدتين أن لا قدر جامع بين مفاد كان التامّه (قاعده التجاوز) ومفاد كان الناقصه (قاعده الفراغ) فالوجه الأوّل للدليل الأوّل تام لا إشكال فيه.

البيان الثاني في الدليل الأوّل:

البيان الثاني في عدم وجود القدر الجامع بين قاعده الفراغ وقاعده التجاوز هو أنّ الشىء في قاعده الفراغ متيقّن الوجود أى أنّ قاعده الفراغ إنّما تعبدنا بصحه ما هو

مفروض الوجود بينما يكون الشئ ء فى قاعده التجاوز مشكوك الوجود أى تعبدنا بوجود المشكوك، ولا يمكن تصوّر القدر الجامع بين متيقّن الوجود ومشكوكه.

يقول المحقّق الأصفهاني فى هذا المجال: (... إنّ مرجع الشكّ فى الصحّه إلى فرض الوجود وهو لا يجمع الشكّ فى الوجود حيث لا جامع بين فرض الوجود وعدم فرض الوجود وهو من الجمع بين المتقابلين...) (١).

ويقول السيد الخوئى أيضاً:

(المجعول فى قاعده الفراغ هو البناء على الصحه والتعبد بها بعد فرض الوجود والمجعول فى قاعده التجاوز هو البناء على الوجود والتعبد به مع فرض الشكّ فيه ... فلا يمكن الجمع بينهما فى دليلٍ واحدٍ إذ لا يمكن اجتماع فرض الوجود مع فرض الشكّ فى الوجود فى دليلٍ واحدٍ). (٢)

وهذا الوجه كالوجه الأوّل تامّ وصحيح و [لا غبار عليه] أمّا على مبنى الشيخ الأنصارى الذى يرجع مفاد كان الناقصه إلى كان التامه، كذا وعلى مبنى المحقّق الأصفهاني القائل بوجود القدر الجامع بين مفاد كان التامه وكان الناقصه فلا صحّه لهذا الوجه إذ لم يكن الشئ ء فى قاعده الفراغ متيقّن الوجود بل كان مشكوك الوجود كما فى قاعده التجاوز، هذا على مبنى الشيخ الأنصارى، أمّا المحقّق الأصفهاني فقد جعل الشكّ فى الصحه قدراً جامعاً بين القاعدتين، وعلى هذين المبنىين لا يتمّ الوجه الثانى.

البيان الثالث فى الدليل الأوّل:

إشاره

قد يتناه أثناء عرضنا للوجه الأوّل إلّا أنّ هناك نقاطاً أخرى لابدّ من البحث

١- محمد حسين الأصفهاني: نهايه الدرايه ٣: ٢٩٧.

٢- السيد محمد سرور الواعظ الحسينى: مصباح الأصول ٣: ٢٦٩.

فيها ودراستها بشكل مستقل.

فإنَّ السبب في عدم وجود القدر الجامع بين قاعدتي الفراغ والتجاوز- بناءً على هذا الوجه- هو أنَّ متعلِّق الشك في قاعده الفراغ هو الصحه بينما في قاعده التجاوز هو الوجود ولا يعقل تصوّر قدر جامع بين الصحه والوجود.

يقول المحقق النائيني بهذا الشأن (إنَّ متعلِّق الشك في قاعده التجاوز إنّما هو وجود الشئ ء ... وفي قاعده الفراغ إنّما هو صحه الموجود ولا جامع بينهما).^(١)

وللمحقق العراقي في هذا السياق كلامٌ ذكر بعده في كلمات المرحوم السيد الخوئي وهو أنَّ العلماء والمحققين يصرّحون في مبحث الإطلاق بأنَّ الإطلاق هو رفض القيود لا جمع القيود^(٢).

فلو كان الإطلاق بمعنى جمع القيود لزم أن يلاحظ الشارع عند الحكم على موضوع مختلف أنواع القيود ويثبت الحكم على جميع هذه الأنواع فعلى سبيل المثال عند جعل حكم الحرمة للخمر التي لها أنواع مختلفه كالمتخذ من العنب من التمر الأحمر والأصفر فعليه أن يلاحظ جميع أنواع العصير ثم يجعل الحكم عليها فالإطلاق هو رفض القيود لا جمع القيود بمعنى أن الشارع المقدّس عند الحكم بالحرمة على الخمر لا يلاحظ قيوداً من قيود الخمر.

فإنَّ المحقق العراقي قد استخدم هذه القاعده فيما نحن فيه وقال: بأنَّ عنوان الشك في الشئ ء بعد تجاوز المحلّ- المذكور في الروايات- له إطلاق والشارع

١- محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ٤: ٦٢٠.

٢- علي سبيل المثال: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ١: ١٦٥، السيد محمد سرور واعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ١٥٥، حسن الصافي الأصفهاني: الهدايه في الأصول ١: ٢٣٣ وج ٢ ص ١٤٠ - ٢١١ - ٣٩٩، السيد عبد الصاحب الحكيم: منتقى الأصول ج ٢ ص ٤٣٠ وج ٣ ص ١٥٩ - ٣٦٠ وج ٦ ص ٣٠٧، السيد مصطفى الخميني: تحريرات في الأصول ج ٢ ص ١٥٢ ج ٣ ص ٣٦١ - ٣٩٤ - ٤٢٧.

لم يلاحظ شيئاً من خصوصياته من حيث كون الشك في الصحة أو الشك في الوجود بل حكم على نحو الإطلاق بعدم الاعتناء بالشك بعد الانتهاء من العمل.

ومن هنا نستنتج أنّ عنوان الشك أولاً وبالذات يشمل الشك في الصحة والشك في الوجود ولما لم يلاحظ الشارع المقدّس خصوصيات الشك لم يبق مجال للبحث في وجود القدر الجامع بين الشك في الصحة والشك في الوجود، وذلك أنّ القدر الجامع إنّما يتصور فيما لو لاحظ الشارع كلا الأمرين (الشك في الصحة والشك في الوجود) لكنّه لاحظ هنا مطلق الشك فقط حيث ينطبق على قاعده الفراغ كما ينطبق على قاعده التجاوز.

وقد ذكر هذا المطلب في كلمات السيد الخوئي أيضاً كما أسلفنا فهو يقول:

(والتحقيق أنّ الاستدلال المذكور ساقط من أصله لما ذكرناه مراراً من أنّ معنى الإطلاق هو إلغاء جميع الخصوصيات، لا الأخذ بجمعها فإذا جُعل حكم لموضوع مطلق، معناه ثبوت الحكم به بالفاء جميع الخصوصيات كما إذا جعلت الحرمة للخمر المطلق مثلاً فإنه عبارته عن الحكم بحرمة الخمر بإلغاء جميع الخصوصيات من كونه أحمر أو أصفر أو مأخوذاً من العنب أو من التمر وغيرها من الخصوصيات لا الحكم بحرمة الخمر مع لحاظ الخصوصيات والاحتفاظ بها، بمعنى أنّ الخمر بما هو أحمر حرام وبما هو أصفر حرام وهكذا، وحينئذٍ لا مانع من جعل قاعده كليّه شامله لموارد قاعده الفراغ وموارد قاعده التجاوز بلا لحاظ خصوصيات الموارد بأن يكون موضوع القاعده مطلق الشك في شيء بعد التجاوز عنه بلا لحاظ خصوصيه كون الشك متعلقاً بالصحة أو بالوجود فيكون المجعول عدم الاعتناء بالشك في الشيء بعد التجاوز عنه بلا لحاظ كون الشك متعلقاً بالوجود أو بالصحة أو غيرهما من خصوصيات المورد...) (١).

والظاهر أنّ الكلام المذكور تامٌّ لا إشكال فيه إذ أنّ إطلاق عنوان (الشك في الشيء بعد التجاوز عنه) يشمل الشك في الصحه والشك في الوجود، ومن هنا لا داعي للانفكاك بينهما ثم التماس القدر الجامع بينهما بل يكفي هذا العنوان الكلي القابل للانطباق على كلتا القاعدتين.

وقد أقرّ بهذا العنوان الكلي المحقق النائيني كقدر جامع حيث يقول: (... الشارع في مقام ضرب قاعده كليته للشك في الشيء بعد التجاوز عنه) (١).

وكذا أقرّ بهذا الكلام من جاء بعده من العلماء.

يتابع السيد الخوئي كلامه بذكر مطلب آخر تعود جذوره إلى كلمات المحقق الاصفهاني (٢) فهو يقول:

(بل يمكن أن يقال: إنّ وصف الصحه من الأوصاف الانتزاعية التي ليس في الخارج بإزائها شيء إذ هو منتزع من مطابقه المأتي به للمأمور به فالشك في الصحه دائماً يرجع إلى الشك في وجود جزء أو شرط فلا مانع من جعل قاعده شامله لموارد الشك في الوجود وموارد الشك في الصحه لكون الشك في الصحه راجعاً إلى الشك في الوجود فتكون قاعده الفراغ راجعه إلى قاعده التجاوز) (٣).

يقول السيد الخوئي في هذه العبارات مستدرکاً ما ذكره أولاً: لو أغمضنا النظر عن مبني الإطلاق والتزمنا أنّ هنا شكين مختلفين بحيث لا بد من تصوّر قدر جامع بينهما إلّا أنّ إرجاع الشك في الصحه إلى الشك في وجود الجزء أو الشرط هو قانون كلي.

وبعبارة أخرى أنّ الشك في صحه عملٍ مركب ينشأ دائماً من الشك في

١- محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ٤: ٦٢٤.

٢- وقد ورد هذا المطلب في كلمات المحقق العراقي (فوائد الأصول ٤: ٦٢٥ هامش ١).

٣- السيد محمد سرور الواعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ٢٧١.

وجود جزئه أو شرطه، وبالتالي فإنَّ القدر الجامع بين الصحة والوجود هو الوجود كما أنَّ القدر الجامع بين الشك في الصحة والشك في الوجود هو الشك في الوجود وعليه تعود قاعده الفراغ إلى قاعده التجاوز.

وهذا الكلام منه يشبه إلى حدّ كبير بكلام الشيخ الأنصارى في أنَّ التعيّد بالصحة إنّما هو بمعنى التعيّد في الوجود في قاعده الفراغ، وقد عبّنا الشارع في موارد الشك في الصحة بوجود الصحيح.

إشكالات هذه النظرية:

الإشكال الأوّل: ذكرنا في المباحث السابقه أنّ الشك في الصحة أحياناً يكون ناشئاً من الشك في وجود المانع، ومن جهة أخرى فإنَّ الشك في وجود المانع يختلف عن الشك في وجود الجزء أو الشرط حيث إنّ القاعده في الشك في وجود الجزء أو الشرط تعيّد الإنسان بالوجود ولا تعيّد من هذا القبيل في الشك في وجود المانع، وعليه لا يمكن القول بأنّه كلّما كان الشك في الصحة كان هذا الشك ناشئاً من الشك في الوجود وإنَّ القاعده تعيّدنا بالوجود.

الإشكال الثاني: هو إنّ كلام السيد الخوئي في الشك في شرط المركّب أيضاً غير تام، فلا يمكن القول بأنَّ الشك في صحة المركّب ينشأ دائماً من الشك في وجود الشرط. وأنَّ الشك في الصحة راجع إلى الشك في الوجود، والقاعده تعيّدنا بالوجود، مثلاً لو شك المكلّف بعد الفراغ من صلاه الظهر بأنّه هل كان متطهراً أو لا؟ فإنَّ الطهاره من شروط صحّه الصلاه، فلو أنّ الشك في صحه الصلاه رجع إلى الشك في وجود الطهاره وتعيّد المكلّف بوجود الطهاره بمقتضى القاعده كان لا بد من الحكم عليه بالتمكّن من قيامه بصلاه العصر مع أنّ أحداً من الفقهاء لم يُفْتِ بذلك.

وعلى هذا فنظراً إلى الإشكاليين السابقين فإن إرجاع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود غير قابل للقبول.

نتيجه الدليل الأول:

بالنظر إلى الوجوه الثلاثه للدليل الأول والإشكالات الواردة عليها يتبين لنا أن الطريق الوحيد لإثبات وحده القاعدتين هو التمسك بالإطلاق.

أما في مقام الإثبات فإن وجدنا روايه مطلقه أمكن انطباقها على كلتا القاعدتين.

الدليل الثاني: اجتماع لحاظي الآليه والاستقلاليه في الشئ الواحد:

إشاره

الدليل الثاني الذي ذكره الميرزا النائيني على تعدد قاعدتي الفراغ والتجاوز هو اجتماع لحاظين متغايرين على ملحوظ واحد وذلك أن قاعده الفراغ إنما تتعلق بكل العمل بمعنى أن يشك في صحه العمل بعد الفراغ منه فتدل قاعده الفراغ على صحته، أما قاعده التجاوز فتتعلق بجزء العمل بمعنى أن يشك عند الإتيان بجزء في الجزء السابق عليه فتدل قاعده التجاوز على إتيانه - ففي قاعده الفراغ يجب على المولى أن يتصور كل العمل أما حين تصور المركب لا بد من تصور أجزائه في الرتبه السابقه على تصور المركب.

وبتعبير آخر فإن الاجزاء عند لحاظ المركب تلاحظ لحاظاً تبعياً اندكاً كاكياً بتبع تصور الكل. وعليه يكون لحاظ الأجزاء في قاعده الفراغ لحاظاً تبعياً غير استقلالي بينما يتصور الجزء في قاعده التجاوز على نحو الاستقلال حيث يقول المولى:

(إذا خرجت عن جزء ودخلت في جزء آخر فشكك ليس بشئ) وعلى هذا فلو أراد الشارع المقدس أن يجعل هاتين القاعدتين ضمن خطاب واحد وجب

عليه أن يلاحظ الأجزاء على نحو الاستقلال وعلى نحو التبعية فيتعلق اللحاظ الاستقلالي واللقاظ التبعى بالجزء الواحد فى زمان واحد مع أن اجتماع لقاطن مختلفين فى الملحوظ الواحد غير ممكن.

يقول المحقق النائى فى هذا السياق:

(إن المركب حيث إنه مؤلف من الأجزاء بالأسر فلا- محاله تكون ملاحظه كل جزء بنفسه سابقه فى الرتبه على لقاط المركب بما هو، إذ فى مرتبه لقاط المركب يكون الجزء مندكاً فى فى اللقاط ويكون الملحوظ الاستقلالى هو المركب لا غير فلقاط كل حرف بنفسه سابق على لقاط الكلمه بما هى كما أن لقاط الكلمه فى نفسها سابق فى الرتبه على لقاط الآيه فإذا كان لقاط كل من الأجزاء سابقاً على لقاط المركب فى الرتبه وكان لقاطه فى ضمن المركب اندكاً كياً فكيف يمكن أن يريد من لفظ (الشىء) الواقع فى القاعده الجزء والكل معاً حيث يكون الكل بنفسه ملحوظاً حتى يتحقق به مورد قاعده الفراغ ويكون الجزء بنفسه ملحوظاً فى عرضه حتى يتحقق به مورد قاعده التجاوز)(١).

الإشكالات الوارده على الدليل الثانى:

١- نظريه المحقق النائى:

اشاره

يقول المحقق النائى بعد ذكر هذا الدليل على تعدد قاعدتى الفراغ والتجاوز فى مقام الإجابة: (إنما يتم هذا الدليل فيما إذا لوحظت الأجزاء فى عرض لقاط المركب ولكنها ليست كذلك إذ لو راجعنا الروايات لتبين لنا أنها طائفتان:

أ- الروايات المطلقه التى تبين وظيفه المكلف عند الشك فى كل المركب.

١- السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: أجود التقريرات ٤: ٢١٢، محمد على الكاظمى الخراسانى: فوائد الأصول ج ٤ ص ٦٢١-

ب- الروايات الخاصه التي تبين وظيفه المكلف عند الشك في الأجزاء فتقول مثلاً لو شك في الركوع بعد إكمال السجود لا يُعتنى به.

والروايات الخاصه هنا حاكمه على الروايات المطلقه فلا يتحقق اجتماع لحاظين متغايرين على ملحوظ واحد في عرض واحد، لأنّ الشارع المقدّس قد لاحظ كلّ المركب أولاً ثم ذكر الأجزاء في الأدله الأخرى على نحو الاستقلال، ومن هنا فلا يكون لحاظ المركب والأجزاء في عرض بعضهما وفي زمان واحد إذ الشارع قد لاحظ الكلّ أولاً ثم لاحظ الأجزاء، وعليه فلا يلزم اجتماع اللحاظين المتغايرين.

وهذا نصّ عباره الميرزا النائيني:

(أنّ الشك في الأجزاء لو كان ملحوظاً في جعل القاعده مثل ما لوحظ نفس العمل فيه، لكان لهما مجال واسع، لكنّ الأمر ليس كذلك بل المجمعول ابتداءً هو عدم الاعتناء بالشكّ بعد التجاوز عن العمل، فلو كنّا نحن وهذه الإطلاقات، لقلنا باختصاصها بموارد الشك بعد الفراغ ولم نقل بجريانها في شىء من موارد الشك في موارد قاعده التجاوز، لكنّ الأدله الخاصه دلّت على اعتبارها في موارد الشك في الأجزاء أيضاً فهي دالّه بالحكومه على لحاظ الجزء سابقاً على لحاظ التركيب أمراً مستقلاً بنفسه... (١) والحاصل أنّ المراد من لفظ (الشىء) الوارد في الروايات ليس هو العمل وأجزاؤه حتّى يرد ما ذكر... فلا يلزم الجمع بين

١- (يعنى أن الشارع نزل في الشكّ في الجزء في باب الصلاه منزله الشك في الكلّ في الحكم بعدم الالتفات إليه فيكون إطلاق الشىء على الجزء باللحاظ السابق على التركيب وصار من مصاديق الشىء بعداً وتنزيلاً فالكبرى المجمعوله الشرعيه ليست هي إلا عدم الاعتناء بالشىء المشكوك فيه بعد التجاوز عنه ولهذه الكبرى صغريان وجدانيه تكوينيه وهي الشك في الكلّ بعد الفراغ عنه من غير فرق بين الصلاه وغيرها وصغرى تعديده تنزليه وهي الشكّ في الجزء في خصوص باب الصلاه) محمد على الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ج ٤ ص ٦٢٤-٦٢٥.

الإشكال على نظريه المحقق النائيني:

ظهر مما سبق أنّ رد الميرزا النائيني لا يشكّل جواباً عن الإشكال بل هو إقرار وقبول الإشكال، وذلك أنّه أقرّ بأنّ التعبير الواحد لا يمكنه أن يبيّن الشك في المركّب والشك في الجزء معاً بل لا بد من إثبات قاعده الفراغ أولاً ثمّ يستفاد قاعده التجاوز من الأدلّه الحاكمه، وعليه فإنّه يركز في جوابه عن الإشكال، على عدم كون القاعدتين في عرض واحدٍ وهذا قبول الإشكال.

وبعبارة أخرى إنّ المحقق النائيني لو كان يردّ على إشكال (اجتماع لحاظين متغايرين على ملحوظ واحدٍ) بالاعتماد على فرض القاعدتين في عرض واحد لم يردّ على ردّه إشكال لكنّه غير صورته فرض المسألّه في مقام الإجابة، وهذا اعتراف وتسليم للإشكال لا جواب عنه.

٢- نظريه المحقق الخوئي:

ذكر السيد الخوئي في مقام الإجابة عن الدليل الثاني للمحقق النائيني ثلاثه أجوبه، وها نحن نذكرها بغرض مناقشتها:

أ- الأوّل أنّه لا اختصاص لقاعده الفراغ بالشك في صحّه الكلّ بل تجرى عند الشك في صحّه الجزء أيضاً ولعله المشهور، فعلى تقدير تعدد القاعدتين أيضاً يلزم تعلق اللحاظ الاستقلالي والتبعي بالجزء في جعل نفس قاعده الفراغ فما به الجواب على تقدير التعدّد يجاب به على تقدير الاتحاد أيضاً(٢).

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ج ٤ ص ٢١٦-٢١٧.

٢- السيد محمد سرور الواعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ٢٧٣.

إنَّ الجواب الأوَّل للسيد الخوئي في الواقع جواب نقضى على الدليل الثانى حيث إنَّ إشكال اجتماع لحاظين متغايرين على ملحوظ واحد يرد في قاعده الفراغ أيضاً على مبنى قاعده تعدد القاعدتين، لأنَّ قاعده الفراغ كما تجرى في موارد الشك بعد إتمام العمل، كذلك تجرى في موارد الشك في صحه الجزء فإنَّ من شكَّ حاله السجود في صحه ركوعه المأتى به جرت في حقّه قاعده الفراغ في هذا الجزء المفروغ منه وعليه يُستشكل في مجرى قاعده الفراغ أنَّ الشارع المقدس يجب أن يلاحظ الجزء استقلالاً وتبعاً في مقام جعل القاعده.

الإشكال على جواب السيد الخوئي الأوَّل:

الظاهر أنَّ جواب السيد الخوئي غير تامٍّ إذ- كما بينا سابقاً وسيأتى في فروع المسأله لاحقاً- أنَّ قاعده الفراغ لا تجرى في الشك في الأجزاء بل هي مختصه بالفراغ من مجموع العمل أمَّا في الشك في الأجزاء فتجربى قاعده التجاوز فقط، فلو شك في أصل وجود الجزء دلَّ منطوق قاعده التجاوز على عدم الاعتناء بالشك، أمَّا لو شك في صحه الجزء المأتى به فإنَّ قاعده التجاوز تدلُّ بمفهوم الأوَّلويه على عدم الاعتناء بالشك إذ لو لم يجب الاعتناء بالشك في أصل وجود الشىء لم يجب الاعتناء بالشك في صحته بطريق أولى.

ب: الثانى: إنَّ الجمع بين القاعدتين ممكن بإلغاء الخصوصيات على ما ذكرناه فإنَّ لحاظ الكلّ والجزء بما هما كلٌّ يستلزم اجتماع اللحاظ الاستقلالى والتبعى في الجزء بخلاف لحاظهما مع إلغاء خصوصيه الجزئيه والكلّيه بأنَّ يلاحظ لفظ عام شامل لهما كلفظ الشىء ويحكم بعدم الاعتناء بالشك فيه بعد الخروج عن محله فإنَّه لا محذور فيه أصلاً(١).

يذكر المحقق الخوئي في هذا الجواب أنه كما بينا في الجواب عن الدليل الأول أنّ متعلّق الشك هو عنوان الشئ ء بعد المضىّ الشامل للصحة والوجود فإنّ هنا أيضاً لا يلزم إشكال اجتماع لحاظين متغايرين على ملحوظ واحد فيما لو ألغينا خصوصيه الكليّه والجزئيه بجعل لفظ عام كلفظ (الشئ ء) بعنوان الكبرى.

الظاهر أنّ هذا الجواب تامّ وصحيح (١) لأنّ اجتماع اللحاظين المتغايرين إنّما يلزم فيما لو لاحظ الشارع المقدّس في الكبرى الكليّه الجزء والكلّ بخصوصياتها أمّا لو الغيت الخصوصيه عنهما واستعمل في الكبرى عنوان عام كلىّ بحيث يشمل الجزء والكلّ معاً فلا يلزم المحذور.

ج- (الثالث ما ذكرناه أخيراً من أنّ الشك في صحة الصلاه مثلاً بعد الفراغ منها يكون ناشئاً من الشك في وجود الجزء أو الشرط فيكون مورداً لقاعده التجاوز ويحكم بوجود المشكوك فيه فلا حاجه إلى جعل قاعده الفراغ مستقلاً) (٢).

الجواب الثالث للسيد الخوئي يعاكس جواب المحقق النائيني وذلك أنّ الميرزا النائيني كان يرى أنّ هناك مجعولاً شرعياً واحداً يسمّى بقاعده الفراغ، أمّا

١- أورد بعض الفضلاء بأنّ عنوان عدم الاعتناء بالشكّ في الشئ ء بعد المضى عنه لا يمكن أن يكون جامعاً بين قاعدتي الفراغ والتجاوز إذ كما ذكر الأستاذ المعظم في الأبحاث السابقه أنّ القدر الجامع يجب أن يكون قريباً بين عنواني الصحة والوجود وليس كذلك عنوان الشئ ء بعد المضى لشموله لعناوين أخرى كالموالاه والترتيب أو الركعه مع أنّ قاعده الفراغ والتجاوز لا تجرى فيها ولم يحكم أحدٌ بأنّ من شك في الركعه الثالثه من الثلاثيه هل جاء بالركعه الثانيه أولاً؟ بوجوب البناء على الإتيان بل تبطل الصلاه بهذا الشك، إلا أن نقول بأنّ عنوان الشئ ء الوارد في الروايات لا يشمل العناوين التي ليس لها ما يازاء مستقل وكانت من العناوين الانتزاعيه كما التزم بذلك المحقق العراقي في الموالات والترتيب (نهايه الأفكار ج ٣/ ٤ ص ٣٩) لكن يجب عليه حينئذٍ أن يلتزم بأن قاعده الفراغ الجاربه في الشك في الشئ ء بعد الفراغ لا تجرى في كلّ من العبادات والمعاملات لأنّ عناوين العبادات كالصلاه والصوم والمعاملات كالبيع والنكاح برمتها عناوين انتزاعيه.

٢- السيد محمد سرور الواعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ٢٧٣.

المحقق الخوئي فيرى أنّ الشك في الصّحّه راجع إلى الشك في الوجود وبالتالي يكون من مصاديق قاعده التجاوز ويحكم فيه بوجود الجزء المشكوك فيه، ومن هنا فلا حاجة إلى جعل مستقل لقاعده الفراغ حتى يُستشكل بأنّ في جعل قاعده الفراغ لا بد من لحاظ الأجزاء على نحو التبعية والاندكاك، وفي قاعده التجاوز على نحو الاستقلال، وعليه فلا يمكن جعلهما بخطاب وتعبير واحد.

والظاهر أنّ هذا الجواب غير تام لأنّه قبول وإقرار بالإشكال وليس ردّاً عليه كما سبق ذلك في جواب المحقق النائيني.

الدليل الثالث: محذور الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي:

إشاره

المحذور الثالث هو أنّه لو تضمّنت الكبرى الكليه الواحده على بيان قاعدتي الفراغ والتجاوز أدى ذلك إلى لزوم استعمال لفظ واحد في كلا معنييه الحقيقي والمجازي واستعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معاً مشكل ومحال.

توضيح ذلك: هو أنّ مجرى قاعده التجاوز هو التجاوز عن محل الجزء المشكوك بينما مجرى قاعده الفراغ هو التجاوز عن نفس العمل المركّب والتجاوز عن الشئ نفسه، والجمع بينهما في التعبير والخطاب الواحد غير ممكن.

يقول المحقق النائيني في هذا المجال:

الرابع أنّ الميزان في جريان قاعده التجاوز هو التجاوز عن محلّ الجزء المشكوك كما إذا دخل في التشهد وشكّ في وجود الجزء السابق عليه كالسجده والميزان في جريان قاعده الفراغ هو التجاوز عن نفس المركب فكيف يمكن إرادته التجاوز عن المحل والتجاوز عن نفس الشئ من لفظ التجاوز الوارد في

يقول المحقق السيد الخوئي في توضيح هذا الدليل:

الوجه الثالث أنّ الجمع بين القاعدتين يستلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى العنائي وهو لا يجوز. وذلك لأنّ التجاوز عن الشئ ء في مورد قاعده الفراغ هو التجاوز الحقيقي إذ الشك متعلق بصحّته مع العلم بوجوده فيصدق التجاوز عنه حقيقه بخلاف التجاوز في مورد قاعده التجاوز فإنّه لا يصدق التجاوز الحقيقي عن الشئ ء مع الشك في وجوده، فلا بدّ من إعمال عنايه بأن يكون المراد من التجاوز عن الشئ ء هو التجاوز عن محلّه على طريقه المجاز في الكلّمه أو في الإسناد أو في الحذف، بأن يراد من الشئ ء محلّه أو يُسند التجاوز إليه بالإسناد المجازي أو يقدر المضاف وهو لفظ المحلّ فالجمع بين القاعدتين في جعل واحد يستلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والعنائي وهو لا يجوز (٢).

الإشكالات على الدليل الثالث:**إشاره**

أجيب عن الدليل الثالث (محذور الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بجوابين أحدهما للمحقق النائيني والآخر للسيد الخوئي).

أمّا جواب المحقق النائيني عن الدليل الثالث:

١- نظريه المحقق النائيني:

أنّ هناك عنواناً عاماً هو (التجاوز عن الشئ ء) وله مصاديق مختلفه أي أنّ

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ٤: ٢١٥، محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ٦٢٢: ٣.

٢- السيد محمد سرور الواعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ٢٧٤.

هناك أمرين يوجبان تحقق ذلك العنوان أحدهما الفراغ من العمل، والمصداق الآخر هو التجاوز عن المحلّ المعين وعليه فلا يلزم إشكال الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي.

(إنّ المراد من التجاوز الوارد فيها هو التجاوز عن نفس الشئ مطلقاً غايه الأمر أنّ التجاوز عن محلّ المشكوك بعد تعين وقوعه فيه يوجب صدق التجاوز عن المشكوك، فمحقق التجاوز عن الشئ أمران أحدهما التجاوز عنه بالفراغ عنه والثاني التجاوز عنه بتجاوز محلّه المتعين وقوعه فيه كما في موارد التجاوز)(١).

٢- نظريه المحقق الخوئي:

أجاب المرحوم السيد الخوئي عن هذا الإشكال بما يُشبهه جوابه عن الإشكال الثاني وهو أنّ الشك في الصحة ناشئ عن الشك في الوجود ومتى أمكن إجراء قاعده التجاوز لم يبق مجال لقاعده الفراغ.

يظهر الجواب عن هذا الاستدلال مما ذكرناه من أنّ الشك في الصحة دائماً ناشئ من الشك في وجود الجزء أو الشرط فالتجاوز في مورد قاعده الفراغ أيضاً هو التجاوز عن محلّ الشئ المشكوك فيه سواء كان جزءاً أو شرطاً فلا فرق بين قاعده الفراغ والتجاوز عن هذه الجبهه ولا يلزم بين المعنى الحقيقي والعنائي(٢).

الدليل الرابع محذور التدافع:

إشاره

الإشكال الأخير على اتحاد قاعده الفراغ والتجاوز هو محذور التدافع الذي

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ٤: ٢١٦، والجدير بالذكر أنّ جواب المحقق إنّما قرره المحقق الكاظمي بوجه وبيان آخر حيث قال: (إنّ المراد من التجاوز إنّما هو التجاوز عن محلّ المشكوك فيه مطلقاً فإنّ الشك في قاعده الفراغ أيضاً يكون بعد التجاوز عن محلّ الجزء المشكوك فيه الذي كان سبباً للشك في وجود الكلّ) فوائد الأصول ٣: ٢٦٢.

٢- السيد محمد سرور الواعظ الحسيني: مصباح الأصول ٣: ٢٧٤.

ذكر أصله الشيخ الأعظم الأنصارى فى الرسائل إلّا أنّ المحقق النائنى ذكره بيان أوضح ودقّه أكثر.

توضيح الإشكال: أنّه لو دلّت الكبرى الواحدة (عدم الاعتناء بالشك بعد المضى، على القاعدتين لزم التناقض والتدافع، مثلاً لو شك المصلّى حاله السجود فى أنّه هل ركع أو لا؟ دلّ منطوق (عدم الاعتناء بالشك بعد المضى) على عدم اعتنائه بشكّه لأنه قد تجاوز عن محل الجزء المشكوك، وبهذا يكون المنطوق مفيداً لقاعده التجاوز، أمّا بالنسبه إلى جميع الصلاه فلم يحصل المضى فيها لأنّ العمل لم تكتمل بعد، ومن هنا دلّ مفهوم القاعده على وجوب الاعتناء بهذا الشك، وبالتالي يكون المفهوم مفيداً لقاعده الفراغ، وعلى هذا كله لا يمكن للكبرى الكليه الواحدة أن تبين الشك فى الكلّ والجزء معاً.

وبعبارة أخرى فإنّ التعبير الواحد (الكبرى الكليه) لو دلّت على القاعدتين فإنّ فى الشك فى الجزء قبل انتهاء العمل فتحكم قاعده الفراغ بعدم الاعتناء بالشك، أمّا قاعده الفراغ فتحكم بوجوب الاعتناء بالشك وهذا ليس بصحيح، لأنّ ذلك يعنى تدافع القاعدتين (١).

الإشكالات على الدليل الرابع:

أجيب عن هذا الدليل بعدّه أجوبه وقد أوردت عليها إیرادات متعدده ونحن بدورنا نناقشها ونبحث حولها:

١- يقول المحقق النائنى فى هذا المجال وتوضيحاً للإشكال: (إنه يلزم التدافع بناءً على اتحاد الكبرى فيما إذا شك بعد التجاوز عن محلّ المشكوك فإنّه باعتبار لحاظ الجزء نفسه كما هو مورد قاعده التجاوز يصدق أنّه تجاوز عن محلّه فلا يعنى بالشك وباعتبار لحاظ المركب بما هو يصدق إنّ لم يتجاوز فيجب عليه التدارك فيلزم التدافع من جهة الاعتبارين) السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: أجود التقريرات ٤: ٢١٣، محمد على الكاظمى الخراسانى: فوائد الأصول ٣: ٦٢٣، السيد محمد سرور الواعظ الحسينى: مصباح الأصول ٣: ٢٧٤.

نظريه المحقق النائيني:

إنَّ المحقق النائيني بعد أن بيّن أصل الدليل ذكر الإشكاليين عليه ثمَّ أجاب عنهما:

الإشكال الأوّل: هو أن محذور التدافع ليس مختصّاً بما إذا أفادت الكبرى الكليه الواحده كلتا القاعدتين بل التدافع يبقى حاضراً حتّى لو كانت القاعدتان قاعدتين مستقلّتين لأنّ قاعده التجاوز تحكم بوجود عدم الاعتناء بالشك في الجزء قبل الفراغ من العمل كلّه بينما يحكم مفهوم قاعده الفراغ بلزوم الاعتناء بذلك الشك وذلك لأنّ العمل لم ينته بعد.

الجواب: أجاب المحقق النائيني عن هذا الإشكال انطلاقاً من رؤيته في حكومه قاعده التجاوز على قاعده الفراغ بأنّ لو جعلنا القاعدتين مستقلّتين فإنّ قاعده التجاوز بما أنّها حاكمه على قاعده الفراغ فلا يلزم محذور التدافع بخلاف ما لو جعلناهما قاعده واحده معنونه بعنوان واحد.

فإن قلت: إذا كان كلّ من قاعدتي التجاوز والفراغ مغايره للأخرى يلزم التدافع أيضاً إذ بمقتضى قاعده التجاوز قد تجاوز عن محل الجزء المشكوك وبمقتضى قاعده الفراغ لم يتجاوز عن المركب فلزوم التدافع من آثار جعل القاعدتين سواء كان بجعل واحد أو بجعلين.

قلت: إذا كان جعل قاعده التجاوز مغايراً لجعل قاعده الفراغ فلا محاله تكون قاعده التجاوز حاكمه على قاعده الفراغ فإنّ الشك في صحه العمل وفساده في مفروض الكلام مسبّب عن الشك في وجود الجزء المشكوك وعدمه فإذا حكم بمقتضى قاعده التجاوز بوجود الجزء فلا يبقى شك في صحه العمل وفساده فالتدافع بوحده الجعل ليس إلّا(١).

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ٤: ٢١٣.

الإشكال الثاني: لا- فرق في حكمه أحد الدليلين على الدليل الآخر أن يكون الدليلان مجعولين بجعل واحد أو بجعلين مختلفين، ومما يشهد على ذلك ما قلنا في مبحث الاستصحاب من أن الاستصحاب السببي حاكم على الاستصحاب المسببي مع أن دليل حجيتها أمر واحد وهو (لا تنقض اليقين بالشك أبداً).

ومن هنا فإن الحكمه آتية حتى فيما لو كانت القاعدتان مجعولتين بجعل واحدٍ وبالتالي لا يلزم التدافع هنا.

الجواب: أجاب المحقق النائيني بأن قياس قاعدتي الفراغ والتجاوز على الأصل السببي والمسببي قياس مع الفارق، وذلك إذ لا بد في باب الحكمه من وجود المقتضى لجريان كلا الدليلين، ومع جريان أحدهما لم يبق مجال لجريان الآخر، لوجود المانع أمامه كما هو الحال في الأصل السببي والأصل المسببي، وليس الأمر كذلك فيما نحن فيه إذ مع جريان قاعده التجاوز لا يبقى مورد لقاعده الفراغ.

وبعبارة أخرى أن قاعده الفراغ لا- تجرى في الشك في الجزء قبل الفراغ من العمل بوجه من الوجوه سواء كانت قاعده التجاوز حاكمه عليها أم لم تكن. وعليه ففي قاعده الفراغ والتجاوز لو تكفلت الكبرى الواحده لبيان كلتا القاعدتين لم يكن ذلك من باب حكمه أحد الدليلين على الآخر بل يكون اعتباران في مورد واحد.

فإن قلت: لا فرق في حكمه أحد الأصليين على الآخرين ما إذا كانا مجعولين بجعل كحكمه الاستصحاب على البراءة وبين ما إذا كانا مجعولين بجعل واحد كما في حكمه أحد الاستصحابيين على الآخر فإذا كان شمول

القاعده لمورد التجاوز عن الجزء موجبا لعدم التدافع من جهه حكومتها على قاعده الفراغ فلا يفرق بين الجعل الواحد والجعلين.
قلت: حكومه أحد الأصلين المجعولين بجعل واحد على الآخر تتوقف على كون المورد في حد ذاته قابلا لجريان كل منهما
وكون فعليته الجريان في أحدهما مانعه عن الجريان في الآخر لارتفاع موضوعه به كما في موارد الأصل السببي والمسببي ولو
كانا من سنخ واحد، ومحل الكلام ليس من هذا القبيل إذ جريان قاعده الفراغ فرع الفراغ عن العمل وهو غير متحقق في مفروض
المثال فقبل الفراغ لا موضوع لجريان القاعده حتى يتكلم في حكومه قاعده التجاوز عليها بل المتحقق فيه هو عكس القاعده.

ولا ريب أنه مع اتحاد الكبرى المجعوله ولحاظ الجزء أمراً مستقلاً عند لحاظ المركب بما هو، يندرج مفروض المثال في القاعده
وعكسها باعتبارين وأين هذا من حكومه أحد الأصلين على الآخر؟ وبالجملة حكومه بعض أفراد الأصل على البعض الآخر وإن
كان مما لا ينكر إلا أنه ليس في المقام فردان من الأصل بل اعتباران في مورد واحد يكون المورد داخلاً في نفس القاعده باعتبار
وفي عكسه باعتبار آخر، ولا معنى لدعوى حكومه أحد الاعتبارين على الآخر، وهذا بخلاف ما إذا كان هناك قاعدتان
مجعولتان على نحو الاستقلال فإن الشك في مفروض المثال داخل في كل من القاعدتين في حد ذاته لكن شمول قاعده
التجاوز له يمنع عن شمول القاعده الأخرى له باعتبار عكسه بالحكومه فدعوى الحكومه تنحصر بصوره تعدد القاعدتين ليس
إلا (١).

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ج ٤ ص ٢١٣-٢١٤.

جواب المحقق النائيني عن محذور التدافع:

أجاب الميرزا النائيني بنفسه عن محذور التدافع بعد ذكره للإشكاليين والجواب عنهما، وجوابه هذا هو نفس الجواب الذي أجاب به عن محذور اجتماع اللحاظين المتغايرين فيما سبق، وذلك أنّ المستفاد ابتداءً ولأوّل وهله من الروايات الواردة في هذا الباب هي قاعده الفراغ، أمّا بعض الروايات الداله على قاعده التجاوز فأنّها ليست في عرض الروايات بل هي حاكمه عليها، ومن هنا فلا تجرى القاعدتان في زمان واحد في عرض بعضهما ليلزم محذور التدافع.

وعندي أنّ كلامه هذا إنّما هو إقرار وقبول للإشكال وليس جواباً عنه كما أسلفنا ذلك في بحث محذور اجتماع اللحاظين المتغايرين.

نظريه المحقق الخوئي:

ذكر المرحوم المحقق السيد الخوئي في مقام الإجابة عن هذا الدليل ما أجاب به عن الدليل الثاني والثالث حيث قال: لما كان الشك في الصحه راجعاً إلى الشك في الوجود فمع جريان قاعده التجاوز لم يبق هناك شكّ لنتحتاج إلى جريان قاعده الفراغ.

وبعبارة أخرى: لما أثبتنا وجود الصحيح بإجراء قاعده التجاوز لم يبق مجال للشك في الصحه لنتحتاج إلى إجراء قاعده الفراغ حتى يلزم التدافع بينهما- وبهذا البيان يُرفع محذور التدافع:

والجواب عنه أنّ الشك في صحه الصلاه في مفروض المثال (وهو الشك في الركوع بعد الدخول في السجود) مسبب عن الشك في وجود الركوع لما ذكرناه من أنّ الشك في الصحه دائماً ناشئ من الشك في وجود أو الشرط فبعد الحكم بوجود الركوع لقاعده التجاوز لا يبقى شك في صحه الصلاه حتى يكون مورداً

لمفهوم قاعده الفراغ ويقع التدافع بينه وبين منطوق قاعده التجاوز(١).

مناقشه نظريه المحقق الخوئي:

ذكرنا في الأبحاث السابقه إشكالين على القول بأن الشك في الصحه إنما ينشأ دائماً من الشك في وجود الجزء أو الشرط وسنبحث في ذلك مفصلاً في نهايه البحث عن مقام الثبوت، ونتجنب عن الخوض في ذلك هنا:

الرأى المختار فى الدليل الرابع:

الظاهر أنّ الجواب الصحيح هو الجواب الرابع الذى ذكر فى الدليل الثانى المتعلق بمحذور اجتماع اللحاظين المتغايرين.

توضيح ذلك أنه: لو تصوّرنا من البدايه نوعين من التصوّر أحدهما التجاوز عن الشىء (أى التجاوز عن مجموع الشىء) والآخر هو التجاوز من الجزء إلى الجزء الآخر حصل التدافع بين قاعدتى الفراغ والتجاوز حيث إنّ فى مورد الشك فى الركوع حين السجده يدلّ منطوق قاعده التجاوز (الجاريه فى التجاوز من الجزء إلى الجزء الآخر) على عدم الاعتناء بهذا الشك، لكن مفهوم قاعده الفراغ (الجاريه فى التجاوز من مجموع الشىء وكلّ المركب) يدلّ على وجوب الاعتناء بهذا الشكّ فيحصل التدافع بين منطوق قاعده التجاوز ومفهوم قاعده الفراغ فيتدافعان.

أمّا لو جعلنا كبرى كليّه واحده بحيث لا تعين متعلق التجاوز كأن يكون ذلك التعبير الكلى (عدم الاعتناء بالشك بعد المضى أو التجاوز عن الشىء) فتكون الكبرى الكليّه مطلق التجاوز سواء عن مجموع العمل أو من جزء إلى جزء آخر

١- السيد محمد سرور الواعظ الحسينى: مصباح الأصول ٣: ٢٧٥.

فلا يتحقق التدافع بين منطوق قاعده التجاوز ومفهوم قاعده الفراغ.

نتيجه البحث في مقام الثبوت:

نتيجه ما بحثنا عنه في مقام الثبوت إلى الآن هي أن جعل قاعدتي الفراغ والتجاوز بالجعل الواحد أمر ممكن حيث يمكن للشارع أن يبين كلتا القاعدتين ضمن كبرى كليته واحده، هذا وقد أجبنا فيما سبق (١) عن جميع المحاذير الواردة على اتحاد القاعدتين، هذا وإن كان جعلهما على نحو الاستقلال أمراً ممكناً خالياً من الإشكال أيضاً.

بعد البحث عن مقام الثبوت تصل النوبه للبحث عن مقام الإثبات وهو أن الشارع هل قام بتشريع القاعدتين في كلامه بجعل واحدٍ أو بجعلين مستقلين أو أن تعابير الروايات مختلفه في ذلك؟

ولابد قبل الخوض في البحث عن مقام الإثبات، من بيان أن الشك في الصحه راجع إلى الشك في الوجود أم لا؟ ذلك أن هذا المطلب قد ذكر في كلمات كثير من الأعاضم فإن سلّمنا بهذه الكبرى كان لابد لنا عند الحديث عن الروايات في المباحث الآتية من الالتزام بأن المراد من الروايات الداله على الشك في الصحه هو الشك في الوجود، وبالتالي تكون الروايات كلّها داله على قاعده التجاوز.

تحليل نظريه رجوع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود:

أوردنا في البحث السابق إشكاليين على هذه الكبرى القائله برجوع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود.

١- نعم ذكر في كتاب فوائد الأصول محذور خامس وقد أجاب عنه الميرزا النائيني (فوائد الأصول ج ٣ ص ٢٦٣-٦٢٤).

الإشكال الأول:

فى كلفنه جربان هذه الكبرى فى الموانع فإن الشك فى صحه المانع لو رجع إلى الشك فى وجود المانع كان العمل باطلاً مع أن القاعده تفيد صحه العمل المأتى به.

الإشكال الثانى:

هو أننا لو سلّمنا بصحّه هذه الكبرى كان لابدّ لنا من التّعبد بوجود الطهاره فيما لو شككنا فى الطهاره بعد الفراغ من صلاه الظهر فندخل فى صلاه العصر بهذه الطهاره التّعبدية وهذا ما لم يُفْتِ به أحدٌ من الأعظم والعلماء.

وهنا نضيف إلى هذين الإشكاليين ثلاثه إشكالات أخرى نتم ونتم البحث.

الإشكال الثالث:

يستفاد هذا الإشكال من كلمات المحقق العراقى (١) فهو وإن لم يكن فى مقام الإيـراد على هذه الكبرى بل كان غرضه بيان مطلب آخر إلا أنه يمكن عدّه إشكالاً على هذه الكبرى.

والإشكال وهو أنه لو شك بعد الصلاه فى وجود شروط ليس لها ما يـازاء خارجى مستقلّ كالترتيب والموالاه لم تجر فيها قاعده التجاوز لأنها منصرفه إلى الشك فى أشياء لها وجود استقلالى.

فإنّ قاعده الفراغ وإن جرت هنا وحكمت بصحّه صلاه هذا الشخص إلا أنّها

١- فهول يقول: (مع أنه لا يتمّ فيما لو كان الشك فى الصحه من جهه الشكّ فى فقد الترتيب أو الموالاه مثلاً لا من جهه الشكّ فى فقد الجزء فإنّه من جهه انصراف الشىء عرفاً عن مثل هذه الإضافات إلى ما كان له وجود مستقلّ لا يصدق على الكلّ أنّه شىء مشكوك لأنّه بما هو شىء بلحاظ أجزاءه مقطوع الوجود والتحقّق وبلحاظ الترتيب والموالاه لا يصدق عليه الشىء عرفاً فما يكون الكلّ شيئاً عرفاً لا يكون مشكوكاً وما عنه يكون مشكوكاً لا يكون شيئاً فلا يمكن تصحيح الصلاه إلا بإثبات صحه الموجود) محمد تقى البروجردى النجفى: نهايه الأفكار تقريراً لما أفاده المحقق العراقى ج ٤ قسم ٢ ص ٣٩.

لا يمكنها إثبات وجود الترتيب والموااله لعدم استقلاله هذه الأشياء، وعدم احتسابها أجزاء مستقله كى يتعبد المكلف بوجودها. ومن هنا فلا معنى لجريان قاعده التجاوز فى الأجزاء والشرائط من هذا القبيل لأنها تجرى فى تلك الأجزاء والشرائط التى تتصور فىهما الدخول والخروج.

الإشكال الرابع:

هناك موارد تكون مجرى قاعده الفراغ فقط دون قاعده التجاوز وهى موارد الشك فى الجزء الأخير من المركب، وذلك لأن جميع الفقهاء إنما يعتبرون فى جريان قاعده التجاوز الدخول فى الآخر والتالى، وعليه فلا تجرى قاعده التجاوز فى موارد الشك فى الجزء الأخير، أما فى قاعده الفراغ فلم يعتبر فيها بعض المحققين الدخول والانتقال إلى التالى.

وعليه فلو انتهى المكلف من صلاته وشك فى أنه هل أتى بالتسليم أولاً مع أنه يدخل فى أى عمل آخر بعد الفراغ من صلاته فإنه لا مجال لجريان قاعده التجاوز هنا لأن التعبد بوجود الشىء بقاعده التجاوز إنما يتم فيما لو انتقل المكلف إلى الجزء التالى، وفى فرضنا لم ينشغل المكلف بأى عمل آخر.

الإشكال الخامس:

إنّ الشك فى الصحه والشك فى الوجود- كما ذكر المحقق العراقى (١)- أمران مستقلان ولكلّ منهما آثار خاصه به فإنّ قاعده التجاوز تعبّد المكلف بالوجود عند الشك فى الوجود ولا يمكن إثبات الصحه من خلال التعبد بالوجود إذ لا تكون الصحه على هذا مجعوله للشارع بمعنى أنّ الشارع لم يحكم بصحه العمل بل أمر بها العقل فيكون عنوان الصحه أمراً انتزاعياً عقلياً، فلو تعبّدنا بوجود

الشيء بواسطة جريان قاعده التجاوز لم يمكن لنا إثبات الصحه إلّا عن طريق الأصل المثبت، والعكس صحيح إذ لو تعيّدنا بالصحه لم يجرّ لنا إثبات الوجود إلّا بالأصل المثبت.

وعلى هذا فإنّ الصحه والوجود أثران مستقلان لا- يمكن إثبات الآخر بوجود أحدهما إلّا على القول بالأصل المثبت، ومن هنا فلا بدّ لكلّ من يقول بإرجاع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود أن يلتزم بأصله المثبت.

بعد أن بيّنا انجرام الكبرى الكليّه القائله بإرجاع الشك في الصحه إلى الشك في الوجود وأنّ من الممكن في مقام الثبوت جعل قاعدتي الفراغ والتجاوز بالجعل الواحد وصل بنا البحث عن مقام الإثبات وعمّا هو المستفاد من كلام الشارع في الروايات الوارده في جعل قاعده الفراغ والتجاوز.

مقام الإثبات

البحث في مقام الإثبات في تعدّد قاعدتي الفراغ والتجاوز

قبل البحث عن الروايات الوارده حول هذا الموضوع رأينا من الأنسب أن نذكر أولاً رأى المحقق النائيني في باب جعل قاعده الفراغ والتجاوز.

نظريه المحقق النائيني في جعل قاعده الفراغ والتجاوز:

ذكرنا كلامه فيما سبق من الأبحاث وفي الردّ على بعض المحاذير وبيّنتى كلامه على أنّ المستفاد من أكثر الروايات هو قاعده الفراغ أي عدم الاعتناء بالشك بعد الانتهاء من جميع العمل بمعنى أنّه لو شك بعد الفراغ من كلّ المركّب لم يجب الاعتناء بذلك الشك.

ثمّ يتابع كلامه بأنّ من بين الروايات روايتين تدلّان على قاعده التجاوز وهما

حاكمتان على قاعده الفراغ بحيث توسعان موضوع قاعده الفراغ.

توضيح ذلك: أن روايات قاعده الفراغ تدلّ على عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل المركّب أمّا صحيحه زراره وموثقه إسماعيل بن جابر فتدلّان على عدم الاعتناء بالشك في أجزاء الصلاة في أثناء الصلاة فأنّها تلحقان الشك في أجزاء الصلاة بالشك في صحه المركّب فتكون لهما الحكومه على تلك الروايات وتوسّعان موضوعها الذى هو خصوص الشك في كلّ المركب بعد إنّها العمل وتبينان بأنّ عدم الاعتناء بالشك من قبل المكلف له موردان أحدهما في صحه العمل المركّب والآخر في أجزاء الصلاة فيلحق الشك في الجزء بالشك في الكلّ في حكم عدم الاعتناء.

حاصل كلام المحقق النائيني هو أنّه لدينا قاعده واحده تسمى قاعده الفراغ وهى تجرى في الشك في الكلّ وتجرى في الشك في الأجزاء أيضاً إلّا أنّ الشك في الأجزاء مختص بأجزاء الصلاة لأننا نتبع الدليل الحاكم وهو مختص بمورد أجزاء الصلاة فقط.

الإشكالات على نظريه المحقق النائيني:

الظاهر أنّ كلام المحقق النائيني مخدوش من عدّه جهات:

١- بغض النظر عن صحيحه زراره وموثقه إسماعيل بن جابر يمكن دعوى التعميم لروايات قاعده الفراغ أنفسها بحيث تجرى في الشك في الكلّ والشك في الأجزاء، وعليه فتشمل قاعده الفراغ بنفسها الشك في الأجزاء.

٢- ما ذكره من اختصاص قاعده التجاوز بأجزاء الصلاة غير قطعى بل هو مدار نقاش ومحلّ نزاع فإنّ بعض الأعاضم كالشيخ الأنصارى يرى أنّ قاعده التجاوز غير مختصّه بالصلاة وإن كان من المسلّم عدم جريانها في الوضوء.

٣- ولو أغمضنا النظر عن الإشكاليين السابقين فإنَّ أصل كلام المحقق النائيني القائل بحكومه صحيحه زواره وموثقه إسماعيل بن جابر على روايات قاعده الفراغ غير تام إذ يُعتبر في باب الحكومه أن يكون الدليل الحاكم ناظراً عرفاً إلى الدليل المحكوم وينزل شيئاً منزله موضوع الدليل المحكوم مع أنَّ العرف لو لاحظ روايات قاعده الفراغ التي تقول

: (كلما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه)

إلى جانب صحيحه زواره وموثقه إسماعيل بن جابر التي تقولان:

(إذا شككت في قراءه الصلاه أو تكبيرها فلا تعتن بالشك)

لم يجد أئى ارتباط بينهما فليس في هاتين الروايتين ما يفهم منه العرف أنهما ناظرتان إلى الروايات الواردة في باب قاعده الفراغ. فلا- ناظريه عرفاً ليحكم بحكومه هاتين الروايتين على روايات قاعده الفراغ، وهذا الإشكال إنما يتم فيما لو اعتبرنا في تعريف الحكومه ناظريه الدليل الحاكم على الدليل المحكوم.

مقدمات بحث مقام الإثبات:

قبل الخوض في البحث مفضلاً عمّا يستفاد من الروايات من القاعدتين أو القاعده الواحده لابدّ من تقديم أمور كمقدماتٍ للبحث في مقام الإثبات:

المقدمه الأولى: ورد في الروايات تعبيران أحدهما (المضى) والآخر (الخروج عن الشىء).

والسؤال هنا: هل للخروج عن الشىء له إطلاق بحيث يشمل الخروج من الجزء كما يشمل الخروج من الكلّ أو أنّه يدلّ على الخروج من كلّ المركّب فقط؟

ذهب بعض الأعاظم كالمحقق البجنوردى (رحمه الله) (١) إلى أنّ التعبير المذكور له

إطلاق وأنّ المستفاد من جميع الروايات عنوان واحد هو عدم الاعتناء بالشك بعد الخروج من الشىء ولما كان الشىء يصدق على الجزء أيضاً، فلا فرق بين أن يكون الشك شكّاً فى كلّ الشىء أو شكّاً فى جزئه.

لكنّ الذى يظهر فى الرأى عدم صحّحه هذا الرأى لأنّ الخروج من الشىء تعبير له ظهور واضح فى أنّ الإنسان قد أتمّ العمل، فالمتبادر إلى الأذهان من تعبير (الخروج من الشىء) هو الخروج من تمام الشىء أما إرادته الخروج من الجزء فهى بحاجة إلى القرينه، لأنّ العرف يعتبر المركّب شيئاً واحداً سواء فى ذلك المركّب الخارجى كالمعجون أم المركّب الاعتبارى كالصلاه، فلو تقرّر إطلاق الشىء على الجزء أيضاً للزم أن يمكن إطلاق عنوان الأشياء على ذلك المركّب مع أنّ العرف يأبى ذلك الإطلاق، وهكذا عند الشارع حيث اعتبر الوحده فى المركّبات الاعتباريه فيطلق الشىء على كلّ الصلاه، وعليه فإنّ الخروج من الشىء وإنّ جاز إطلاقه لأول وهله على الانتقال من أحد أجزاء المركّب إلى الجزء الآخر إلّا أنّ إرادته الجزء من الشىء تحتاج إلى القرينه.

المقدمه الثانيه: إنّ فى روايات هذا البحث تعبيراً آخر وهو قوله (ع):

(كلّما شككت فيه)

وقد بيّنا سابقاً أنّ الشك هنا قسمان: شك فى الوجود وشك فى الصحه، ويرى الشيخ الأعظم الأنصارى فى كتاب الرسائل أنّ عبارته (شككت فيه) ظاهره فى الشك فى الوجود فعندما يقال بأنّ المكلف قد شكّ فى الشىء يراد به الشك فى أصل وجوده أمّا استفادته الشك فى الصحه من هذه العبارة فمحتاجه إلى القرينه.

هذا لكنّ الذى يبدو فى النظر أنّ لهذه العبارة (كلّما شككت فيه) إطلاقاً بحيث تشمل الشك فى الوجود والشك فى الصحه معاً.

نعم لو أريد منها خصوص الشك في الصحه لكان ذلك مفتقراً إلى القرينه. ولهذا فكلمًا أريد في هذه الروايات الشك في الصحه جيء فيها بالقرينه على فهم هذا المعنى.

فعلى سبيل المثال قال (ع):

(كلمًا شككت فيه مما قد مضى)

فإن قوله (مضى) يعنى الإتيان وهو تعبير يستخدم فيما لو كان أصل وجود الشئ مفروغاً عنه وإنما كان الشك في صحته وإلا فإن التعبير بقوله (مضى) لا يتأتى فيما لو كان الشك في أصل وجود الشئ.

المقدمه الثالثه: النقطة الأخرى التى لا بد من الالتفات إليها هى أنه عند دراستنا لهذه الروايات علينا أن لا نتوهم بمجرد وقوع نظرنا على عبارته (فرغت) أن الروايه مرتبطه بقاعده الفراغ كما أن كلمه (التجاوز) يجب أن لا توهمنا بأن الروايه ناظره إلى قاعده التجاوز.

والذى أعتقده أن الروايات على ثلاث طوائف: الطائفة الأولى روايات ظاهره بل هى صريحه ونصّ فى قاعده التجاوز:

والطائفة الثانيه روايات لها ظهور فى قاعده الفراغ.

والطائفة الثالثه روايات يحتمل فيها كلا الاحتمالين، ومن هنا فلو أمكن لنا استخراج القدر الجامع كانت داله على كلتا قاعدتى الفراغ والتجاوز وإلا فإن هذه الروايات كانت مجمله.

دراسه الروايات: ولا بد فى مقام الإثبات من دراسه جميع الروايات بدقه وإمعان ونحن نقسم هذه الروايات إلى ثلاث طوائف.

أ- روايات قاعده التجاوز:

الطائفة الأولى الروايات الداله على قاعده التجاوز فقط من دون أن تستفاد

منها قاعده الفراغ ولما سبق البحث السندى لهذه الروايات فى المباحث السابقه فإتنا نركّز فى هذا المجال على البحث الدلالى للروايات:

١- سألته عن رجل يشكّ بعدما سجد أنّه لم يركع، قال (ع):

(يمضى فى صلاته) (١).

فى هذه الروايه يُسأل الإمام (ع) عن حكم من شكّ بعدما سجد فى أنّه هل ركع أولاً؟ وقد أجاب الإمام (ع) بأنّ صلاته صحيحه ولا يعتنى بشكّه. وعلى هذا فإنّ هذه الروايه نصّ فى الشك فى وجود الركوع (الشك فى وجود الجزء) وهو مجرى قاعده التجاوز ولا يمكن أن تستفاد منها قاعده الفراغ بوجه من الوجوه.

٢- الروايه الثانيه شبيهه بالروايه السابقه: (فى رجلٍ شكّ بعدما سجد أنّه يركع، فقال (ع):

(يمضى فى صلاته حتى يستقين) (٢).

وهى أيضاً صريحه فى الشك فى وجود الركوع حيث يقول الإمام (ع): لا يجب الاعتناء بهذا الشك حتّى يتيقن بعدم إتيانه.

٣- (فى الذى يذكر أنّه لم يكبر فى أول صلاته، قال (ع):

(إذا استيقن أنّه لم يكبر فليعدّ ولكن كيف يستيقن) (٣).

النقطه الأولى فى هذه الروايه هى أنّ مراد السائل من قوله: (

يذكر أنّه لم يكبر

(الشك فى الإتيان بتكبيره الإحرام بمعنى أن يخطر فى ذهن المكلف سؤال بأنّه هل كبر أولاً؟ وليس المراد أنّ المكلف متيقن من أنّه لم يكبر لتجب عليه إعادة الصلاه حينئذٍ. وذلك كما يصرّح به الإمام (ع).

والنقطه الثانيه فى الروايه أنّ معنى قوله (ع):

(ولكن كيف يستيقن)؟

هو أنّ

١- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ج ٤ باب ١٣ من أبواب الركوع ص ٣١٧ حديث ٥.

٢- المصدر نفسه، ج ٧.

٣- المصدر نفسه ج ٦ باب ٢ من أبواب تكبيره الإحرام، ص ١٣، ح ٢.

المكلف الشاكّ كيف يمكنه الوصول إلى حاله اليقين بهذه السرعة أي لا يمكن الاستيقان بهذه السرعة بالنسبه لمن شكّ في إتيان عملٍ ما.

٤- الروايه الرابعه صحيحه زراره: (رجل شكّ في الأذان وقد دخل في الإقامه؟ قال (ع): (يمضى) قلت: رجل شكّ في الأذان والإقامه وقد كبر؟ قال (ع): (يمضى) قلت: رجل شكّ في التكبير وقد قرأ؟ قال (ع): (يمضى) قلت: شك في القراءه وقد ركع: قال (ع): (يمضى) قلت: شك في الركوع وقد سجد؟ قال (ع):

(يمضى على صلاته)

ثم قال (ع):

(يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء) (١).

صدر هذه الروايه نصّ في قاعده التجاوز وقد بينت خمسه من موارد قاعده التجاوز إلّا أنّ ذيلها في مقام بيان كبرى كليه مبتنيه على أنّه (إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء).

وقد سبق في المقدمه الأولى من مباحث مقام الإثبات أنّ الخروج عن الشىء ظاهر في الخروج عن كلّ الشىء وجميع المركّب بمعنى أنّ هذه العبارة من الروايه إذا خرجت من الشىء ثم شكك فيه- لو كان لها الانصراف في الشك في الصحه حيث لو أكمل عملاً ثم دخل في غيره لم يجب الاعتناء بذلك الشك حصل التعارض حينئذٍ بين صدر الروايه وذيلها فكيف يمكن حلّ هذا التعارض؟

يقول الإمام الخميني (٢) في حلّ هذا التعارض: بأنّ ذيل الروايه منفصل عن صدرها تماماً فإنّ صدر الروايه يدلّ على الشك في الوجود بينما يدلّ ذيلها على الشك في الصحه.

١- المصدر نفسه ٨: ٢٣٧.

٢- الاستصحاب ص ٣١٢.

هذا وإن كان (رحمه الله) قد ذكر أولًا بأنّه من غير المستبعد أن نجعل صدر الروايه قرينه على التصرف في ذيلها ونحكم بأنّ المراد من عباره (الخروج من الشىء) الواردة في الروايه هو الخروج من جزء الشىء والتجاوز عن محلّه. لكنّه ذكر في الأدلّه بأنّ هذه التوجيه لا يخلو من مناقشه وإشكال يتمثل في أنّ صدر الروايه وذيلها لكلّ منها ظهور غير ظهور الآخر والظهوران يتعارضان ثمّ يتساقطان فلا يمكن الاستدلال بأى واحدٍ من الظهورين.

والذى أعتقده هو أنّ ظهور الصدر والذيل إذا تساويا وتكافا صارت الروايه مجملّة، هذا ويمكن جعل كلّ من صدر الروايه وذيلها قرينه على الآخر حيث إنّ صدر الروايه نصّ في الشكّ في الصحّح بينما ذيل الروايه ظاهرٌ في الشكّ في الوجود فيقدّم الصدر على الذيل لكونه نصًّا أو أظهر.

ومن ناحيه أخرى يمكن القول بأنّ الإمام الخميني (رحمه الله) إنّما كان كلامه حول ذيل الروايه في مقام إفاده قاعده كليّه، ومن هنا ذكر عدّه موارد على سبيل المثال مما يكون ذلك قرينه على التصرف في صدر الروايه إذ كلّما ذكر في الكلام أمران أحدهما على نحو التمثيل والآخر على نحو القاعده الكليّه فإنّ العرف يحكم بأنّ القاعده قرينه على الأمثله قطعاً ولا يحكم - فيما لو ذكر المتكلم مثلاً ثمّ بين القاعده الكليّه - بأن القاعده منحصره في هذا المثال بل يرى أنّ القاعده تجاوزت عن حدود هذا المثال بحيث سرت إلى سائر الموارد.

وبهذين التقريرين يمكن إخراج الروايه من إجمالها ولكنّ الإنصاف أن التقرير الأوّل هو الأوّل والأرجح إذ أنّ في صدر هذه الروايه ذكرت ثلاثه موارد على سبيل المثال ثمّ ذكرت القاعده الكليّه مما يدلّ ذلك على أنّ هذه الموارد قرينه على انحصار القاعده في هذه الأمثله.

والذى ندّعيه هو أنّه لو ورد في الكلام مثال واحد لم تكن القاعده منحصره به بل تتعدّى إلى سائر الموارد.

أمّا لو وردت في صدر الروايه موارد عديده على سبيل المثال ثمّ ذكرت في ذيل الروايه قاعده كئيه فإنّ الكلام يكون ظاهراً في أنّ القاعده مطابقه للأمثله ومنحصره فيها وتكون كثره الموارد المذكوره في صدر الروايه قرينه عند العرف على هذا الانحصار والاختصاص. وفيما نحن فيه لمّا كانت الأمثله المذكوره في صدر الروايه متعلّقه بالشك في الوجود وقاعده التجاوز فإنّ القاعده الكئيه المذكوره في ذيلها يجب حملها على قاعده التجاوز أيضاً.

والحاصل أنّ ثلاثاً من هذه الروايات الخمس تدلّ على جريان قاعده التجاوز في خصوص الصلاه والروايه الرابعه ظاهره في جريان قاعده التجاوز في الوضوء، والروايه الخامسه لها سعه وشموليه وليست مختصّه بالصلاه وذلك بملاحظه القاعده المذكوره في ذيل هذه الروايه.

ب- روايات قاعده الفراغ:

الطائفه الثانيه هي الروايات الظاهره في قاعده الفراغ ولا يستفاد منها قاعده التجاوز:

١- الروايه الأولى الداله على قاعده الفراغ: (في الرجل يشك بعدما ينصرف من صلاته قال: فقال (ع):

(لا يعيد ولا شيء عليه) (١)

والسؤال فيها عمّن فرغ من صلاته ثمّ شكّ في صحّتها وعليه يكون مورداً لقاعده الفراغ والإمام (ع) يحكم بصحّته وصلاحه وعدم الاعتناء بشكّه.

٢- (كلّ ما شككت فيه بعدما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد) (٢) قد سبق

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ٨: ٣٤٤.

٢- المصدر نفسه ٨: ٣٤٤.

الكلام فى هذه الروايه فى المباحث السابقه وقلنا بأنّ قوله (ع): ()

كلّ ما شككت فيه

(له إطلاق يشمل الشك فى إتيان الجزء كما يشمل الشك فى كلّ المركّب، ولما ذكر فى تتمه الروايه قوله (ع): ()

بعد ما تفرغ من صلاتك

(يتّضح لنا أنّ المراد من الشك هو الشك فى مجموع المركّب بعد الفراغ من العمل ومن هنا: حكم الإمام (ع) بأنّه لو شك فى صحه الصلاه بعد الفراغ منها لا يعنى بالشك وتكون صلاته صحيحه.

يرى الإمام الخمينى (رحمه الله) أنّ هذه الروايه من مصاديق قاعده التجاوز وتدلّ على أنّ المكلف إذا شك فى العمل المأتى به بعد الفراغ منه سواء كان الشك فى الأجزاء أو الشرائط أم كان الشك فى الوجود والصحه لابد من عدم الاعتناء بذلك الشك- وهو يصرّح: بأنّ التجاوز عن مجموع العمل هو الملاك طبقاً لهذه الروايه. هذا ولكنّ الظاهر أنّ هذا الاستنتاج خلاف الظاهر لظهور قوله (ع): (بعدما تفرغ من صلاتك) فى قاعده الفراغ.

٣- (كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو)(١).

وفى هذه الروايه تكون عبارته (مما قد مضى) قرينه على أنّ المراد بالشك هو الشك فى صحه الكلّ والمجموع، وعليه يكون ذيل الروايه قرينه على اختصاص الروايه بقاعده الفراغ.

٤- (رجلٌ شكّ فى الوضوء بعدما فرغ من الصلاه، قال (ع):

(يمضى على صلاته ولا يعيد)(٢).

لو شكّ المكلف بعد أن فرغ من صلاته فى أنّه هل توضّأ أولاً، أجب

١- المصدر نفسه ١٣: ٣٥٨.

٢- المصدر نفسه ١: ٤٦٨.

الإمام (ع) لا يعتنى بشكّه وصلاته صحيحه ولا حاجه إلى الإعادة. وهذه الروايه أيضاً صريحه في قاعده الفراغ لحصول الشك بعد الفراغ من العمل.

٥- صحيحه زراره: (قال (ع):

إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا فأعدّ عليهما، فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى من الصلاة أو غيرها فشككت فلا شيء عليك (١).

في هذه الروايه يبدو لأوّل وهله أنّها من روايات باب قاعده الفراغ بقريته قوله (ع): (فرغت) كما يظهر ذلك من أكثر الأعظم لكنّ الذي يقتضيه دقيق النظر - كما بينا ذلك في مقدّمات البحث في مقام الإثبات - إن مجرد استعمال كلمتي الفراغ والتجاوز في الروايه لا- يكون دليلاً على حمل الروايه على تلك القاعده بل لا يبيّن من ملاحظه الملاك الموجود في الروايه فإن كان متعلقاً بالشك في صحه كلّ المركّب كانت الروايه مختصّه بقاعده الفراغ وإن كان الملاك شاملاً للشك في إثبات الجزء كانت الروايه مبنيّه لقاعده التجاوز.

المشهور في قاعده الفراغ أنّها تجرى عند الشك في الصحه بعد إكمال العمل إلّا أنّ في صحيحه زراره يقع البحث في أنّ المكلف قد شكّ في وجود غسل اليدين ليكون المراد بالشك الوارد في صدر الروايه هو الشك في وجود الجزء ويكون ذلك قريته على ذيل الروايه القائل:

(فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه)

لكون الذيل تفريراً على الصدر.

نقد مبني الإمام الخميني في تعدد القاعدتين

والسؤال المطروح هنا هو أن هذه الصحيحه مختصّه بقاعده الفراغ أو التجاوز؟ وكيف يمكن توجيه ذلك؟

١- المصدر نفسه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

يمكن القول بأن مجرى قاعده الفراغ هو الشك في الوجود سواء كان هذا الشك بعد تماميه العمل أم في أثناء العمل كما ذهب إلى ذلك المرحوم الإمام الخميني (رحمه الله) (١) من أنّ القاعدتين في أصل المسأله قاعده واحده وهى قاعده التجاوز الجاربه في الشك في الوجود والشك في الصّحه، أثناء العمل وبعد الانتهاء منه. فلو التزمنا بهذا المبني أمكن لنا استفاده قاعده التجاوز من التعبير بالفراغ في هذه الروايه.

هذا ولكنّ الذي أراه هو أنّ هذا المبني ورأى المرحوم الإمام الخميني (رحمه الله) لا يتلاءم مع مجموع الروايه، لأنّ قاعده الفراغ التي تتعلّق بالشك في صّحه مجموع العمل تشمل ما لو كان الشك في مجموع العمل ناشئاً من الشك في الجزء أو الشرط المعين وما لم يكن ناشئاً من الشك في الجزء المعين بل شكّ بعد الفراغ من العمل في أنّ العمل المأتي به هل كان صحيحاً أولاً؟ ويستفاد هذا المطلب من صحيحه زراره بشكل واضح.

هذا مضافاً إلى وجود روايه أخرى يستفاد منها أيضاً هذا المطلب وهى: (رجل شك في الوضوء بعدما فرغ من الصلاه، قال (ع):

(يمضى في صلاته ولا يعيد) (٢)

فعلى ما يستفاد من هاتين الروايتين يكون مورد قاعده الفراغ أعمّ من الشك في الصّحه والشك في إتيان جزء معين وعدمه وبالتالي تكون صحيحه زراره مختصّه بقاعده الفراغ دون قاعده التجاوز خلافاً لما ذهب إليه المرحوم الإمام (رحمه الله) من أنّها مختصّه بقاعده التجاوز.

الفرق بين قاعدتي الفراغ والتجاوز:

فالأنسب هنا بيان الفارق بين قاعدتي الفراغ والتجاوز. فإنّ القائلين بتغاير

١- الاستصحاب، ص ٣١٥.

٢- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٨ حديث ٥.

القاعدتين كالمرحوم المحقق الهمداني والمرحوم المحقق العراقي والمرحوم الأخوند الخراساني يرون الفارق من جهة متعلق الشك ويوجهون التغاير بين القاعدتين عن طريق التغاير بين الشك في الوجود والشك في الصحة بمعنى أن قاعده التجاوز تختص بمورد الشك في الوجود والإتيان، بينما تختص قاعده الفراغ بالشك في الصحة.

وعلى مبنى هؤلاء الأعظم تكون النسبه بين قاعدتي الفراغ والتجاوز عموماً من وجه، مادّه الافتراق من جهة قاعده التجاوز ما إذا شك المكلف حاله الصلاه في أنه هل أتى بالجزء السابق أولاً؟ ففي هذا المورد تجرى قاعده التجاوز دون قاعده الفراغ.

وأما مادّه الافتراق من جهة قاعده الفراغ ففيما لو شك المكلف بعد الانتهاء من الصلاه في صحتها من جهة فوات الموالاه أو الإخلال بالترتيب حيث تجرى هنا قاعده الفراغ دون قاعده التجاوز.

وأما مادّه الاجتماع فهي فيما لو شك المكلف بعد الفراغ من العمل في إتيان جزء معين حيث تجرى هنا قاعده التجاوز من جهة الشك في الوجود كما تجرى قاعده الفراغ من جهة الشك في وجود ذلك الجزء يؤدي إلى الشك في صحه مجموع المركب وعدم صحته.

لكنّ الظاهر أنّ هذا المبنى لا يستفاد من الروايات، والذي يستفاد منها بعد المزيد من التأمل.

أولاً بأنّ الفرق بين هاتين القاعدتين إنّما يتجسّد في حصول الشك بعد الانتهاء من العمل أو في أثناءه بمعنى أنّ الشك بعد انتهاء العمل موردٌ لجريان قاعده الفراغ سواء كان الشك في صحه العمل أم في وجود الجزء المعين، أمّا لو حصل

الشك أثناء العمل جرت قاعده التجاوز، ومن هنا فلو لم تكن روايات قاعده التجاوز لكان الواجب بمفاد روايات قاعده الفراغ أن يُرتب الأثر على الشك حين العمل ويجب الاعتناء به.

وعلى هذا يكون بين القاعدتين نسبة التباين ولا تجمعهما مادّة الاجتماع أبداً، لأنّ القاعدتين حينئذٍ متغايرتان تماماً، مضافاً إلى أنّ الفراغ من العمل في قاعده الفراغ يُعتبر ملاكاً عرفياً وعقلائياً حيث لو شكّ في العمل بعد الانتهاء منه لا يعتنى بالشك، أمّا في قاعده التجاوز فهي مجرّد تعبد من الشارع حيث حكم بعدم الاعتناء تعبداً بالشك فيما لو تجاوز محلّ الجزء المشكوك.

ثانياً: بناءً على مفاد الروايات فإنّ قاعده الفراغ تجرى في الشك في الصّحة كما تجرى في الشك في الوجود، أمّا قاعده التجاوز فالظاهر اختصاص مدلول روايات التجاوز المطابقي بالشك في الوجود ولا تجرى قاعده الفراغ في هذه الموارد لاختصاص الشك بما بعد العمل.

لكننا في مثل هذه الموارد نتمسك بمفهوم الأولويه لقاعده التجاوز ونقول: لو جرت قاعده التجاوز عند الشك في أصل وجود جزء في أثناء العمل فأنّها تجرى بطريق أولى عند الشك في صحّة ذلك الجزء فالمدلول المطابقي لقاعده التجاوز يختص بالشك حين العمل في وجود الجزء لا في صحّة الجزء الموجود. أمّا موارد الشك في الصّحة فيستفاد حكمها من مفهوم الأولويه لهذه القاعده.

ثالثاً: إنّ قاعده التجاوز لا تجرى في جميع أنواع الأجزاء فإنّ هناك نوعين من الأجزاء لا تشملها هذه القاعده:

١- الأجزاء غير المستقلّة: والمراد بها ما كان كالترتيب والموالاه في الصلاه، فلو شككنا أثناء الصلاه في أنّه هل روعى الترتيب أو الموالاه في الصلاه أولاً، لم

يمكن لنا إثبات صحة الصلاة بقاعده التجاوز، نعم لو وقع هذا الشك بعد الانتهاء من الصلاة جرت قاعده الفراغ وصحّت الصلاة بها.

والدليل على عدم جريان قاعده التجاوز فى الأجزاء غير المستقله هو قوله (ع): (خرج منه ودخل فى غيره) الذى له ظهور واضح فى الأجزاء المستقله.

٢- الجزء الأخير للمركب: هو من الأجزاء التى لا تجرى فيها قاعده التجاوز كالتسليم فى الصلاة، فلو شكّ المكلف فى أصل تسليم صلاته لم يصدق عليه (ع): (خرج منه ودخل فى غيره) لأنه لم يدخل فى عمل آخر.

دراسه وتحليل رأى الإمام الخمينى (رحمه الله) فى استفاده قاعده التجاوز من الروايات

إشاره

المسأله الاخرى تحليل رأى المرحوم الإمام حول استفاده قاعده التجاوز من خلال الروايات وأنّ التجاوز أعمّ مطلق من الفراغ:

ذكرنا أنّ الإمام الخمينى (رحمه الله) حمل صحيحه زواره (١) على قاعده التجاوز وصرّح بأنّ التجاوز عن المحل والفراغ من العمل لا مدخلية لهما كملاك للقاعدتين (٢).

والذى أراه أن نظريه الإمام الخمينى (رحمه الله) غير قابله للاستفاده من الروايات. أولى هذه الروايات وعمدتها التى يمكن التمسك بها موثقه إسماعيل بن جابر:

(إسماعيل بن جابر، قال: قال أبو جعفر (ع):

إنّ شكّ فى الركوع بعدما سجد فليمض وإن شكّ فى السجود بعدما قام فليمض، كلّ شىء شكّ فيه ممّا قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه) (٣).

فهو يرى بمقتضى هذه الروايه أنّ قاعده التجاوز أعمّ مطلق باعتبار شمولها

١- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

٢- الاستصحاب، ص ٣١٥.

٣- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ج ٦ باب ١٣ من أبواب الركوع ص ٣١٨ حديث ٤.

للشك في الصحه والشك في الوجود، كما تشمل الشك في أثناء العمل والشك بعد العمل، وهذا المعنى العام يستوعب مدلول قاعده الفراغ ومن هنا فلا حازه إلى جعل قاعده مستقله بعنوان قاعده الفراغ.

مناقشه نظريه الإمام الخميني (رحمه الله):

والظاهر أنّ استفاده هذا المطلب من موثقه إسماعيل بن جابر غير تام لأن صدر الروايه إنّما يبين موردين من الشك (الشك في الركوع بعد إكمال السجود والشك في السجود بعد القيام) وكلاهما يعودان إلى الشك في أثناء العمل وهذان الموردان قرينه على أنّ المراد من ذيل الروايه حيث يقول الإمام (ع):

(كلّ شئٍ شك فيه مما قد جاوزه)

فيراد به أيضاً الشك في أثناء العمل وإن كان إطلاق (كلّ شئٍ شك فيه) من غير ملاحظه تتمه الروايه شاملاً للشك بعد العمل والشك في الصحه الذي هو مجرى قاعده الفراغ.

إنّ عباره

(مما قد جاوزه ودخل في غيره)

ظاهره في الشك حين العمل ومن أنكر هذا الظهور فإنّ أقصى ما يمكن أن يدّعيه هو أنّ الروايه مجمله من هذه الجبهه.

وقد ذكرنا فيما سبق أنّ المتكلم إذا ذكر مثلاً واحداً قبل بيان الكبرى الكليّه فإنّ ذكر الكبرى يكون قرينه على تعدّي الحكم عن ذلك المشال الواحد أمّا لو ذكر أمثله متعدده ولها محور واحد كانت الأمثله قرينه على الكبرى وانحصرت القاعده الكليّه في تلك الأمثله، وفي هذه الروايه ذكر الإمام (ع) قبل بيان القاعده الكليّه مثالين لهما محور واحد وهو الشك حين العمل فلا بدّ من أن تختص الكبرى المذكوره في الروايه بالشك حين العمل.

الروايه الثانيه التي تمسك بها الإمام الخميني هي موثقه محمد بن مسلم

(كلّما

شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو(١)

قائلًا: (ليس معناه كلُّما شككت في صحته بعد الفراغ منه بل معناه أنّه كلُّما شككت في وجوده جزءاً كان أو شرطاً أو نفس العمل ممّا قد مضى محلّه المقرّر الشرعي فأمضه كما هو فيكون مفاده إعطاء قاعده التجاوز)(٢).

فالإمام الخميني (رحمه الله) يرى أنّ الضمير في (فيه) الوارد في الروايه يعود إلى وجود العمل سواء كان نفس العمل أو جزئه أو شرطه ولا يعود الضمير إلى صحه العمل.

مناقشه رأى الإمام الخميني (رحمه الله):

الظاهر أنّ رأى المرحوم في هذه الروايه يمكن الإشكال عليه من جهات عديده:

١- إنّ هذا الكلام منه يحتاج إلى تقدير كثير من الألفاظ لكونه خلاف الظاهر.

٢- إنّ لفظه - من - المذكوره في الروايه بيانيه لا- تبعيزيه فتكون الروايه ظاهره في كلّ العمل فيكون المراد بالشك الشك بعد العمل، وعليه تختصّ الروايه بقاعده الفراغ دون قاعده التجاوز.

٣- إنّ ما تفضّل به الإمام الخميني (رحمه الله) في تفسير الروايه من أنّ معنى (قد مضى) أى قد مضى محلّه المقرّر الشرعي فهل يصدق تجاوز محل العمل على تجاوز العمل نفسه أولاً؟ ذلك أنّ المحلّ أمر تعبدى ولا يمكننا أن نعرف متى يتحقق التجاوز عن المحل ولا بد للشارع من أن يوضّح لنا ذلك، فمثلاً استفاد من

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ج ٨ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ص ٢٣٨ حديث ٣.

٢- الاستصحاب ص ٣٢٠.

كلمات الشارع أنّ محلّ الركوع قد تجاوز عند تحقق السجود، أمّا العرف فلا يفهم ذلك كما لا يدرك العرف الفرق بين الجزء الركني وغير الركني.

٤- مضافاً إلى كون مضيّ المحلّ أمراً تعبدياً فإنّ العرف لا يرى صدق تجاوز المحلّ على ما لو فرغ المكلف من العمل فلا يقال فيه: مضيّ محلّه بل يقال: مضيّ أصله وكلّه.

ولهذا كلّ (أي للإشكالات المذكورة) ذهب المشهور إلى أن معنى (كلّما شككت فيه) هو أنّه كلّما شككت في نفس العمل لا في جزئه أو شرطه، ولعلّ هذا هو السر في أن يحتمل الإمام الخميني (رحمه الله) بعد أسطر من كلامه السابق أنّ الرواية مختصّه بالشك في العمل فلا تشمل الشك في الجزء أو الشرط فهو يقول:

(يقرب احتمال آخر في قوله

(كلّما شككت فيه ممّا قد مضيّ فامضه كما هو)

وهو أنّه بصدد بيان موردٍ من موارد قاعده التجاوز أي الشك الحادث بعد مضيّ العمل المتعلّق بكلّ ما اعتبر فيه ... فالشك الحادث بعد العمل كالحادث بينه بعد مضيّ المحلّ لا اعتبار به (...)(١).

فهو في كلماته هذا يرى أنّ الموثّقة مختصّه بالشك بعد مضيّ العمل، وعليه تكون الرواية في صدد بيان أحد موارد التجاوز وهو الشك بعد الانتهاء من العمل، وحينئذٍ فلا دلالة لها على الشك في أثناء العمل.

٥- الإشكال الخامس هو أنّه (رحمه الله) استند إلى كلمه (مضيّ) في هذه الرواية بأنّ لها معنى عاماً يشمل مضيّ الجزء كما يشمل مضيّ كلّ العمل ونحن نقول بأنّ التعبيرات المختلفه قد وردت في الروايات من أمثال (بعدهما ينصرف) (بعدهما يصلّي) (بعدهما يفرغ) وهي غير قابله للحمل على معنى التجاوز بل لها ظهور في

قاعده الفراغ، ومن البعيد جداً أن يستفاد عنوان التجاوز عن المحلّ من هذه التعبيرات.

الروايه الثالثه التي استند إليها الإمام الخميني (رحمه الله) موثقه ابن أبي يعفور: (وعن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم بن عمرو، عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) قال:

(إذا شككت في شيء من الموضوع وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه) (١).

حيث يقول الإمام الصادق (ع) في هذه الروايه بأنك كلما شككت في جزء من الموضوع ولم تدخل في غيره فشكك لا يعتنى به ثم يبين الإمام (ع) قاعده كليّه بقوله:

(إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه)

يعنى أن الشك إنما يعتنى به فيما لو لم يتجاوز محل المشكوك ولم يدخل في غيره.

وفي هذه الروايه بحثان لا بد من التدقيق فيهما: أحدهما في الضمير الغائب في (غيره)، والآخر في القاعده الكليّه التي بينها الإمام (ع) في ذيل الروايه.

أمّا البحث الأول فيتمثل في السؤال عن مرجع الضمير الغائب في قوله (ع) (دخلت في غيره) فإن كان مرجعه لفظ (شيء) بمعنى أن الإمام (ع) يقول

: (إذا شككت في شيء من الموضوع وقد دخلت في غير الشيء)

كان مفاد الروايه قاعده التجاوز وحينئذ يرد الإشكال على هذا الاحتمال بأنه مخالف للفتاوى والنصوص لقيام الإجماع القطعي على عدم جريان قاعده التجاوز في الموضوع.

والاحتمال الثاني أن يكون مرجع الضمير الغائب كلمه الموضوع بمعنى أن

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الموضوع ص ٤٧٠ حديث ٢.

: (إذا شككت في شيءٍ من الوضوء وقد دخلت في غير الوضوء)

وعليه يكون مفاد الرواية قاعده الفراغ.

هذا ولكنّ الذى ينبغى أن يذكر هو أنّ الرواية الظاهره فى معنى لا- يمكن رفع اليد عن ظهورها بسبب مخالفه هذا الظهور للفتاوى، ولا- يمكن التصرف فى ظاهر الرواية بواسطة الإجماع فالإجماع أو الفتاوى لا يكون قرينه على التصرف فى المراد الاستعمالى والمراد الجدّى بل يمكن الالتزام بطرح الرواية المخالفه للإجماع. وهذا ينطبق على هذه الرواية مورد البحث.

البحث الثانى هو أنّ ذيل الرواية

(إنّما الشك إذا كنت فى شيءٍ لم تجزه)

يمكن أن يؤيد رأى الإمام الخمينى (رحمه الله) فى أنّ الروايات ناظره إلى قاعده التجاوز والملا-ك الوحيد هو التجاوز عن المحلّ، لأنّ ذيل الرواية بقرينه كلمه إنّما الظاهره فى الحصر عند مشهور الأدباء يحصر الشك المعتنى به فى الشك فيما لم يتجاوز عن الشىء، ولاسيما إذا التزمنا فى البحث الأوّل بأنّ مرجع الضمير الغائب هو الوضوء ليكون مفاد الرواية قاعده الفراغ. ذلك أنّ ملاك قاعده الفراغ هو التجاوز عن المحل بحسب الرواية فى هذه الصوره دون الفراغ منه.

ولابد من الالتفات إلى ما ذكرناه فى البحث الأوّل من أنّ مخالفه روايه للفتاوى والإجماع لا توجب رفع اليد عن ظهورها فلا يمكن التصرف فى مدلول الروايه بسبب الإجماع والفتاوى والطريق الوحيد الذى يمكن التصرف به فى مدلول الاستعمالى هو وجود روايه أخرى ناظره إلى هذه الروايه وطالما أنّ هكذا روايه مفقوده فى المقام فإنّ موثقه ابن أبى يعفور تكون مؤيده لرأى الإمام الخمينى (رحمه الله) وإنّ لم يؤكّد عليه هو. فيما لم نجد جواباً عن ذلك كانت نظريه الإمام الخمينى (رحمه الله) راسخه صحيحه إلّا أنّ التحقيق يقتضى عدم قدره الروايه على

إثبات رأى الإمام الخميني (رحمه الله) وذلك:

أ-

إذ لو كان صدر الروايه ناظراً إلى قاعده التجاوز لوجب بحسب ظاهرها جريان هذه القاعده فى الموضوع أيضاً مع أن صحيحه زواره نفت جريان قاعده التجاوز فى الموضوع، كما أن إجماع الفقهاء على خلاف هذا الجريان.

نعم لا يمكن أن يكون هذا الإجماع سبباً للتصرّف فى المدلول الاستعمالى للروايه إلا أنه يُسقطها عن الحجيه فإذا صار صدر الروايه مختصاً بقاعده التجاوز وجب اختصاص ذيلها الوارد لبيان القاعده الكليه بقاعده التجاوز بقريته السياق.

وبعباره أخرى أن لفظه (شىء) الواردة فى ذيل الروايه هى نفس لفظه (شىء) الواردة فى صدرها فإذا كانت هذه اللفظه فى صدر الروايه بمعنى الجزء (شىء من الموضوع أى جزء من الموضوع) كان كذلك فى ذيل الروايه.

ب-

حتى لو قيل فى الاحتمال الثانى بأن صدر الروايه ذو احتمالين حيث يحتمل أن يكون ناظراً إلى قاعده التجاوز وكذلك إلى قاعده الفراغ فإن الروايه على هذا تصبح مجمله لقابليه حملها على كلا الاحتمالين على حدّ سواء فلا بد من طرحها.

فعلى مبنى صحه التفكيك فى حجيه الروايات (١) كما نذهب إليه فإننا نوضّح المراد من ذيل الروايه ولا علاقه لنا بصدرها فإن المدعى هو أن قوله (ع):

(إنما الشك فى شىء لم تجزه)

ظاهر فى نفسه فى أجزاء المركب ويشمل مجموع المركب فيختص ذيل الروايه بقاعده التجاوز ولا علاقه له بقاعده الفراغ، إذ لو عمّت الروايه لقاعده الفراغ التى تتعلّق بصحة العمل بعد الانتهاء منه كان مفاد

١- يقال فى هذا المبنى: إنه لو انتفت حجيه جزء من الروايه ولم يمكن الاستناد إليه لم يخلّ بحجيه باقى الروايه ويبقى سائر أجزاء الروايه على حجيتها.

الروايه حينئذٍ أنه لو تجاوزت العمل فلا تعتن بشكك وإلا فاعتن به- ولما كان ملاك التجاوز هو الدخول في الجزء الآخر أى أنّ (لم تجزه) بمعنى لم تدخل في غيره، فلو أنّ المكلف شك في صحه صلاته بعد الانتهاء من صلاته وقبل الدخول في أى عمل مناف آخر وهو جالس على مصلاه فلا بدّ من الحكم بعدم الاعتناء بشكّه بمفاد هذا الروايه مع أنّ أحداً من الفقهاء لم يلتزم بذلك ولم يُفت به.

ج- لو سلّمنا بموافقته موثقه ابن أبى يعفور لما ذهب إليه الإمام الخميني (رحمه الله) من أنّ كلمه الشىء الوارده فى الروايه تشمل كلّ العمل وجزأه وإن جملة (لم تجزه) أعمّ من التجاوز عن المحل والتجاوز من نفس الشىء كانت موثقه ابن أبى بكير داله حينئذٍ على القدر الجامع بين القاعدتين لا أنّها داله على قاعده واحده.

ومن هنا فإنّ الروايات الوارده فى باب قاعدتى الفراغ والتجاوز ثلاث طوائف:

إحداها: تختص بقاعده الفراغ والشك بعد العمل.

والثانيه: تتعلّق بقاعده التجاوز والشك حين العمل.

والثالثه: روايات تعمّ كلتا القاعدتين بمعنى أنّ مفادها يشمل الشك بعد العمل وكذلك الشك حين العمل، ومن هذا القسم الثالث موثقه ابن أبى يعفور.

دراسه روايه موثقه بكير بن أعين:

بقيت روايه أخرى وهى موثقه بكير بن أعين التى لا بدّ من دراستها بدقّه وإمعان لعل المستفاد منها الملاك الواحد على كلتا القاعدتين.

وهذا نص الروايه: (عن بكير بن أعين، قال: قلت له: الرجل يشكّ بعدما يتوضأ قال (ع):

(هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك) (١).

ولابد من البحث في عده نقاط من هذه الروايه:

١- ما هو متعلق الشك في قوله:

(الرجل يشك بعدما يتوضأ)؟

هل شك المكلف في صحه مجموع العمل بمعنى أنه يعلم بإتيانه جميع أجزاء الوضوء إلا أنه يشك في صحتها أو أنه قد شك في وجود جزء من أجزاء الوضوء أو أنه يشمل الأعم منهما- الشك في وجود الجزء والشك في صحه مجموع العمل؟ الظاهر أن الاحتمال الثالث هو الصحيح من بين هذه الاحتمالات الثلاثه، وعليه يمكن أن يكون متعلق الشك صحه مجموع المركب، وكذا الجزء المعين من أجزاء العمل، وعليه فإن مورد الروايه هو الشك بعد العمل- في الوجود أو في صحه العمل- الذي هو مجرى قاعده الفراغ لأن ملاك قاعده الفراغ كما ذكرنا سابقاً هو الشك بعد الانتهاء من العمل.

٢- النقطه الثانيه هي: أن ملاك الأذكريه هل يوجد في قاعده الفراغ وقاعده التجاوز؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من القول بأن التعبير بقوله (ع):

(هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك)

ليس تعبدًا شرعياً وليس الإمام (ع) فيه بصدد بيان الملاك الشرعي، بل في هذا التعبير إشاره إلى أمر واقعي عقلائي، وعليه فلا بد من الرجوع إلى العقلاء لمعرفة أن الأذكريه عندهم هل هي معتبره بعد العمل فقط بمعنى أنهم يقولون: إذا شككت في صحه العمل أو في وجود جزء من أجزاء العمل بعد الانتهاء من العمل فلا تعتن بشكك لأنك حين العمل كنت أذكر، أو أن العقلاء يلتزمون بهذا المقال في الشك في أثناء العمل أيضاً فيقولون مثلاً: لو سجد المكلف ثم شك في أنه ركع لم يعتن بشكك لأنه حين الركوع كان أذكر؟

والذي نعتقه هو أن الأذكريه تامه قطعاً في الشك بعد العمل إذ كل عامل

حين اشتغاله بالعمل أذكر من زمن الفراغ من العمل، ذلك أنّ المكلف حين العمل يركز كلّ اهتمامه على إتيان العمل على ما هو عليه.

أمّا في أثناء العمل فإنّ الأذكريه بالنسبه إلى الجزء السابق فمحل تأمل، إذ لو وجب القبول بالأذكريه هنا لوجب القبول بها قبل الدخول في المحل والجزء الآخر أيضاً، فمن هوى إلى السجود مثلاً وشك في الركوع قبل أن يضع جبهته على ما يصحّ السجود عليه فلا بد من الالتزام بأنّه في حاله الركوع كان أذكر وعليه فلو جرت الأذكريه في قاعده التجاوز وجب الالتزام بجريانها قبل الدخول في الجزء الآخر أيضاً، وهو محلّ تأمل وغير قابل للقبول.

لو سلّمنا جريان ملاك الأذكريه في قاعده التجاوز أيضاً فهل يمكن أن تكون وحده الملاك في القاعدتين سبباً لاتّحاد القاعدتين؟ وهل يتوقّف تغاير القاعدتين على تغاير الملاك فيهما؟

الجواب بالنفي وليست وحده الملاك دليلاً على وحده القاعدتين لوجود موارد كثيره في الفقه يجمعها ملاك واحد مع بقاء التعدّد والتغاير على حاله، فمثلاً في باب الخيارات فإنّ الملاك في خيار الغبن وخيار العيب وخيار تخلف الشرط واحد وهو (لا ضرر) فهذه الخيارات المتعدّده ملاكها واحد وهي متغايره ومتعدّده.

وعليه فالحاصل أنّ الأذكريه إنّما تجرى في قاعده الفراغ فقط ولو جرت في قاعده التجاوز أيضاً لزم التالى الفاسد مضافاً إلى أنّ ذلك لا يوجب وحده قاعده التجاوز وقاعده الفراغ، ومن هنا فإنّ موثقه بكبير بن أعين لا يمكن إثبات وحده القاعدتين بها أيضاً.

وبالجملة فإنّ المستفاد من الروايات أيضاً هو وجود قاعدتين مستقلتين لهما

ملاكاً مختلفان وهما الشك بعد العمل والشك حين العمل.

ثم أنه لابد هنا من التعرض لإشكاليين تكمله للبحث وإثباتاً للمدعى.

الإشكال الأول: ما استفاد من كلمات الشيخ الأنصارى (رحمه الله) وبعض الأعلام (١) تبعاً له وهو أن في خمس عشره روايه من روايات هذا الباب تكون وحده السياق والتعبير، ومن المعلوم أن السياق قرينه عرفيه على جعل الشارع المقدس حكماً واحداً.

جواب الإشكال الأول:

الظاهر أن هذا الإشكال غير وارد:

أولاً: لأن قرينه السياق محل تأمل وإشكال فمثلاً في القرآن الكريم وردت قبل آيه التطهير: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (٢) آيات عديده تتحدث عن أمور تتعلق بنساء النبي (ص) فلو سلّمنا قرينه السياق لزم القول بشمول الضمير (عنكم) في آيه التطهير لجميع نساء النبي (ص) والحق يقتضى خلاف ذلك وأن آيه التطهير لا تشمل نساء النبي (ص).

ثانياً: لو سلّمنا قرينه السياق فأنها في كلام المتكلم الواحد بحيث تكون الجمل متّصله لا في الجمل المنفصله كما هو الشأن فيما نحن فيه حيث إنّ الروايه من الإمام الباقر (ع) والأخرى من الإمام الصادق (ع) حتى الروايات الواصله من الإمام الواحد كالإمام الصادق (ع) فإن روايتها مختلفون فلا يمكن

١- السيد أبو القاسم الخوئي: أجود التقريرات ٢: ٤٦٧ وهذا نصّ كلامه: (إن روايات الباب آبيه عن حملها على جعل قاعدتين مستقلتين فإن الرجوع إليها يشرف الفقيه على القطع بكون المجعول فيها أمراً واحداً ينطبق على موارد الشك في الأجزاء والشك بعد العمل فإن اتّحاد التعبير في موارد الأخبار الوارده في موارد التجاوز عن الأجزاء والفراغ من العمل يكاد يوجب القطع بوحده القاعده المجعوله).

٢- سورة الأحزاب: الآيه ٣٣.

للسياق أن يكون قرينه مع وجود هذا الاختلاف.

ثالثاً: الأهم من الجوابين السابقين هو أنه لا وجود لوحده التعبير في روايات الباب فإنّ البحث في روايات قاعده التجاوز إنّما هو عن التجاوز عن المحل المقرّر الشرعى حيث يقول مثلاً: (يشك في السجده حينما قام - أو - شك في الركوع حينما سجد).

وأما البحث في روايات قاعده الفراغ فهو إتمام العمل والانتهاء منه فمثلاً يقول: بعدما ينصرف من صلاته - بعدما يفرغ من صلاته) فهل هذه التعبيرات واحده؟ كلّا ليس كذلك بل الموجود في صحيحه زواره كلمتان مختلفتان حيث يقول:

(إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا؟ فأعد عليها ... فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو ... لا شيء عليك فيه) (١)

حيث ذكر فيها تعبيران مختلفان كلّ منهما موضوع لحكم مختلف عن الآخر، وعليه فلا مصداقيه لوحده السياق والتعبير.

الإشكال الثانى: ما يستفاد من كلمات بعض أهل النظر وهو أنّ الملاك في قاعده التجاوز هو الشك في الوجود، والتحقيق أنّ الشك في الوجود راجع إلى الشك في الصحه عكس ما ذهب إليه الشيخ الأنصارى.

توضيح الإشكال هو أنه عندما يُشك في وجود جزءٍ معيّن والمفروض وجود سائر الأجزاء، وعليه فإنّ الشك في إتيان ذلك الجزء يوجب الشك في صحه سائر الأجزاء فيرجع الشك في الوجود إلى الشك في الصحه، وبعبارة أخرى أنّ التعبد بوجود الجزء عند الشك في وجوده إنّما هو في الواقع تعبد بصحّه سائر الأجزاء.

١- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٣ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

جواب الإشكال الثاني:

أولاً: ذكرنا سابقاً بأنّ الشك في الصحه لا يرجع إلى الشك في الوجود ولا العكس بل هما عنوانان مستقلّان لكلّ منهما آثاره المختلفه.

ثانياً: ما قيل في الإشكال لا- يتوافق مع ظاهر روايات قاعده التجاوز ففي روايه من باب المثال حيث يسأل السائل: أشكّ أثناء السجود في أنّي هل ركعت أولاً؟ ويجب الإمام (ع): ()

إنك قد ركعت

(. فإنّ الإمام (ع) هنا لم يلاحظ سائر الأجزاء بل تعبّدنا بأنّ نبنى على إتيان الركوع.

إلى هنا أثبتنا أنّ قاعده الفراغ وقاعده التجاوز قاعدتان مستقلّتان متغايرتان ونحن نعتقد بتعدد القاعدتين.

ثمره بحث تعدّد القاعدتين أو وحدتهما:

ثمّ أنّه بعد أن اتّضح لنا بأنّ قاعده الفراغ والتجاوز قاعدتان مستقلّتان بحسب مقام الإثبات بقي أن نتساءل عن ثمره هذا التعدد.

وسنذكر في المباحث الآتيه ثمرات لهذا البحث من قبيل أن يقال بأنّ الدخول في الغير شرط في قاعده التجاوز دون قاعده الفراغ أو يقال بأنّ قاعده الفراغ تجرى في جميع أبواب الفقه أمّا قاعده التجاوز فهي مختصّه بالعبادات وتجري في باب الصلاه بالخصوص وغير ذلك من الثمرات التي سنذكرها.

وبغض النظر عن هذه الثمرات فإنّ المحقق العراقي ذكر في كتابه نهايه الأفكار ثمره جيّده لهذا البحث نذكرها هنا فهو يقول: فيما لو تيقن المكلف بأنّه ترك سجده واحده أو التشهّد من صلاته ممّا جعله يشكّ في الإخلال بالترتيب أو الموالاه في صلاته فإن جعلنا الفراغ والتجاوز قاعدتين مستقلّتين أجرينا قاعده

الفراغ هنا وحكمنا بصحة الصلاة، ثم حكمنا بوجوب قضاء السجده الفائته أو التشهد الفائت بواسطه تلك القاعده.

وبعبارة أخرى فإنّ المكلف بعد علمه بعدم إتيان السجده الواحده يشك في صحه باقى الأجزاء من جهه الإخلال بالترتيب فنحكم حينئذٍ بصحة باقى الأجزاء بمقتضى قاعده الفراغ ومن آثار الصحه وجوب قضاء السجده المنسيه.

أمّا لو التزمنا بوحده القاعدتين فإنّ إثبات وجوب قضاء السجده أو التشهد فمحل إشكال إذ على القول بوحده القاعدتين فإنّ هناك عنواناً واحداً مشتركاً وهو عدم الاعتناء بالشك في الشىء بعد التجاوز عنه كما أشار إلى ذلك الإمام الخميني (رحمه الله) وآخرون إلّا أنّ المذكور في كلام المحقق البروجردى أنّ العنوان الواحد هو عدم الاعتناء بالشك في الشىء بعد المضى.

ولا يصدق هذا العنوان (الشىء) على الترتيب والموالاه لتجرى فيها القاعده.

ثمّ يتنازل المحقق العراقى في استمرار كلامه ويقول: لو سلّمنا بجريان القاعده على القول بوحده القاعدتين واجهنا إشكالاً آخر وهو أنّ المكلف إذا أراد أن لا يعتنى بشكّه وجب أن يبنى على وجود الصحيح أى يجب أن يتعيّد أنّ ما أتى به من الصلاة مصداق لوجود الصلاة الصحيحه، وعليه فلا حاجة إلى قضاء السجده المنسيه أو التشهد الفائت لعدم وجود الخلل هنا، لأنّ قضاء السجده والتشهد إنّما يجب فيما لو ترتبت الصحه على العمل على نحو كان الناقصه لا على نحو كان التامه (١).

١- وهذا نص كلام المحقق العراقى في نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٤٦: (ثمّ إنّّه ممّا يترتب على اتّحاد القاعدتين وتعددهما أنّه لو علم بفوت سجده واحده أو التشهد وقد شكّ في صحه صلاته من جهه احتمال احتمال الإخلال بالترتيب أو الموالاه المعتبره فيها فإنّه على ما ذكرنا من تعدد القاعده وتعدّد الكبرى المجمعوله فيهما تجرى في الصلاة قاعده الفراغ الحاكمه بصحتها ويترتب على صحتها وجوب قضاء السجده أو التشهد وسجدتى السهو وأمّا على القول بوحده القاعدتين ووحده الكبرى المجمعوله فيهما كما هو مختار الشيخ ومن تبعه فيشكل إثبات وجوب قضاء السجده أو التشهد في الفرض المزبور فإنّه بالنسبه إلى المشكوك فيه وهو الموالاه أو الترتيب لا يصدق عليه الشىء حتّى يجرى فيه قاعده الشك في الشىء بعد تجاوز محلّه وأمّا بالنسبه إلى المركّب الذى شكّ في وجوده التام فكذلك لأنه بلحاظ ما يكون منه مشكوكاً أعنى الترتيب والموالاه لا يكون شيئاً حتى تجرى فيه القاعده وبلحاظ ما يكون منه شيئاً وهو الأجزاء لا يكون مشكوكاً وعلى فرض جريان القاعده فيه واقتضائها لإثبات وجود العمل الصحيح لا يترتب عليه وجوب قضاء السجده أو التشهد لأنها من آثار صحه الصلاة بمفاد كان الناقصه فلا يمكن ترتيب مثل هذا الأثر عليه إلا على القول المثبت).

إشكال: قد يقال هنا بأنّ قضاء السجده أو التشهد إنّما ثبت هنا بدليل خاص ولا علاقة له بمسأله وحده قاعدتي الفراغ والتجاوز أو تعدّهما.

وبعبارة أخرى فإنّ المكلف مثلاً لو تيقّن بعد الفراغ من الصلاه بأنّه تركّ القراءه لم يُفتّ أحد بوجوب قضاء القراءه بعد الصلاه ولا دليل على وجوب قضائها هنا بخلاف السجده والتشهد حيث يوجد دليل خاص على وجوب قضائهما، وعليه فلا علاقة لتعدّد قاعدتي الفراغ والتجاوز ووحدهما بهذا الأمر.

لكنّه يقال في مقام الردّ عن هذا الإشكال بأنّ الدليل الخاص موجود هنا لكنّ الكلام إنّما هو فيما لو لم نقبل بهذا الدليل وأشكلنا على صحه سنده أو دلالاته فنحن نتكلّم عما هو مقتضى القاعده بغض النظر عن وجود دليل خاص، ولهذا قال المحقق العراقي: بأننا لو التزمنا بتعدد قاعدتي الفراغ والتجاوز فإنّ قاعده الفراغ تثبت الصحه بمفاد كان الناقصه وأثر هذه الصحه وجوب قضاء السجده والتشهد المنسيين.

وأما لو التزمنا بوحده القاعدتين تثبت بها الصحه بمفاد كان التامه ولا حاجه حينئذٍ إلى قضاء السجده أو التشهد. والظاهر أنّ هذه الثمره التي ذكرها المحقق العراقي ثمره دقيقه ولا غبار عليها.

جريان قاعده الفراغ والتجاوز في جميع أبواب الفقه:

لا شك في أن مجرى قاعده التجاوز هو الشك في وجود أجزاء العمل المركب الواحد كالصلاه ومجرى قاعده الفراغ هو الشك في صحه العمل بعد الفراغ من مجموع ذلك العمل إنّما الكلام هنا في أنّ قاعده الفراغ والتجاوز هل هي مختصّه بباب الطهاره والصلاه.

وبعباره أخرى هل هي مختصّه بالعبادات حيث تكون ذمّه المكلف مشغوله بها والشارع إنّما يحكم بعدم الاعتناء بالشك من باب الامتنان ليرى المكلف ذمته بريئاً، أو أنّها تجرى في جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات ومن العقود والايقاعات؟

من ذهب إلى وحده قاعده الفراغ والتجاوز يستفاد من كلماتهم أنّها عامه لجميع أبواب الفقه حيث يقولون بأنّ مورد قاعده الفراغ والتجاوز وإن كان الغالب في الروايات هو باب الطهاره والصلاه إلا أنّ إطلاق تلك الروايات والحكم الكلى المستفاد منها إنّما يشمل الطهاره والصلاه وسائر أبواب الفقه من العبادات والمعاملات.

ومن هنا فلو شك في صحه عقدٍ أو إيقاع بعد الفراغ منه حكم بصحّته، وكذا لو شك في صحه غسل الميت وتكفينه ودفنه حكمنا بصحّتها بسبب تلك الإطلاقات والعمومات.

ولا وجه لاختصاص هذه القاعده ببابي الطهاره والصلاه ولهذا يقول صاحب الجواهر في هذا المجال: (إنّ هذه القاعده محكمه في الصلاه وغيرها من الحجّ والعمره وغيرهما) (١).

أمّا على مبنى المشهور- وهو مختارنا أيضاً- من أنّ قاعده التجاوز مختلفه تماماً عن قاعده الفراغ وأدلّتهما متغايره فلا بدّ من دراسته كلّ من القاعدتين على نحو الاستقلال ليتّضح لنا هل يستفاد منها العموميه لجميع أبواب الفقه أو لا؟

فبالنظر إلى قاعده الفراغ قامت الشهرة بل نفى الخلاف بل الإجماع على عدم اختصاصها باب خاصّ وأنها تجرى في جميع أبواب الفقه. ولإثبات هذا التعميم نقول: إنّ روايات قاعده الفراغ وردت فيها ثلاثه تعابير يستفاد منها التعميم بوضوح:

التعبير الأوّل:)

كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو

(١).

حيث ذكرنا سابقاً بأنّ (من) في (مّمّا) بيانيه فتكون العبارة عامّه تشمل أيّ عمل من الأعمال مضافاً إلى عدم وجود السؤال في الروايه عن الصلاه أو عبادته أخرى.

ويمكن أن يورد على دلالة هذه العبارة على التعميم إشكالان:

الإشكال الأوّل: هو أنّ السؤال عن الصلاه وإن لم يرد في هذه الروايه إلّا أنّ هناك ثلاث روايات أخرى متعلّقه بقاعده الفراغ وقد ذكر فيها بحث الصلاه بقوله:)

فأمضه ولا تُعد

(ويكون (لا تُعد) قرينه على عدم شموليه (كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو) لكلّ مرّكب، بل يراد به المركبات الاعتباريه الشرعيه المأمور بها المشتغل بها ذمّه المكلف وهذه لا تتأتى إلّا في باب العبادات(٢).

والجواب عن هذا الإشكال: إنّ روايات باب الصلاه)

امض ولا تُعد

(لا

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ج ٨ باب ٣٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ص ٢٣٨ حديث ٣.

٢- السيد محمود الهاشمي: قاعده الفراغ والتجاوز ص ٩٦.

يمكنها أن تقيّد موثقه ابن بكير (فامضه كما هو) لأنهما مثبتان وتشملان على حكيمين مستقلين فالتعبير ب- (لا تعد) الوارد في الروايات الأخرى لن يكون صالحاً للقرينيه، هذا كله مضافاً إلى أنّ قوله (

لا تعد

(في روايات باب الصلاه ليس من القيود الدخيله في الموضوع بل له عنوان الحكم، والقيّد إنّما يكون مقيداً فيما لو كان دخيلاً في الموضوع فلا يمكن لهذا القيد)

لا تعد

(أن يقيد الروايات العامه، فالإشكال غير وارد.

الإشكال الثاني: الوارد على الاستدلال بهذه الروايه هو إنّ في صدر الروايه)

كلّما شككت فيه

(كلمه (ما) اسم موصول مبهم وكلّما استعمل في الكلام لفظ مبهم لزم تقدير كلمه كى يُرفع بها الإبهام فقوله:)

كلّما شككت فيه

(مبهم فيحتاج إلى تقدير شىء، وهذا المقدّر مردّد بين الأقل والأكثر إذ لا- نعلم أن ما يجب تقديره هو خصوص المركبات العباديه أو هو الأعمّ من المركبات العباديه وغير العباديه؟ وقد ذكر في علم الأصول أنّ في موارد إبهام اللفظ لمردّد بين الأقل والأكثر لا يمكن التمسك بإطلاق اللفظ واستفاده المعنى الأعم منه لأنّ عدم التقييد من مقدمات الحكمه في إثبات الإطلاق، والإطلاق المستفاد من مقدمات الحكمه لا يمكنه أن ينفي القيد الذى يدلّ عليه دال آخر.

أمّا مفهوم الإطلاق والعموم فلا يستفاد من حاقّ اللفظ المطلق.

وفيما نحن فيه لا يمكن استفاده المعنى العام والمطلق من لفظ ما الموصول المبهم فلا بدّ من تقدير المقدار اللازم تقديره وهو المركبات العباديه، وبالتالي يجب حمل الروايه على المركبات العباديه من غير التعميم والشموليه لغيرها(١).

الجواب الأوّل عن هذا الإشكال:

إنّا لا ننكر القاعده الأصوليه المذكوره في علم الأصول إلّا أنّنا فى مورد

الروايه لو كُنَّا نحن وعبارَه)

كَلِّمًا شَكَّكَ فِيهِ

(من غير وجود عبارَه (مما قد مضى) لكان الإشكال الثاني وارداً لكن قوله (ع): (مما قد مضى) مع كون (من) فى (مما) بيانيه يفيد للمكلف الملاك ويفهمه بأن المراد من هذا المبهم هو الشئ الذى قد مضى. فيكون هذا التعبير (مما قد مضى) رافعاً للإيهام عن ما الموصوله والأصوليون يتفقون على أن تعليق الحكم مشعراً بالعلية فيكون (مما قد مضى) بمعنى (لأنه مضى) فلا يبقى إيهام مع وجود قوله (ع): (مما قد مضى) ولا يكون المورد من دوران الأمر بين الأقل والأكثر ليستفاد من تلك القاعده الأصوليه.

الجواب الثانى عن هذا الإشكال:

إنَّ هذا الشك من أصله ليس منحصراً فى المركبات بل قد يشمل الأمور البسيطة أيضاً مثلاً فى باب الإحرام على القول بأنَّ الإحرام أمرٌ بسيط فإنَّ المكلف لو خرج من الميقات وشكَّ فى أنه هل أحرم على النحو الصحيح أولاً تمسكنا بقاعده الفراغ فى الحكم بصحة إحرامه.

وعليه فإنَّ المستفاد من عموم قوله (مما قد مضى) هو أنَّ كَلِّمًا مضى محلّه لا ينبغى أن يُشكَّ فى صحته فلا اختصاص لقاعده الفراغ بالمركبات بل تجرى فى البسائط أيضاً، فالحاصل أنَّ التعبير ب- (كَلِّمًا شكَّكَ فيه مما قد مضى) تعبير عامّ يشمل جميع أبواب الفقه.

التعبير الثانى فى روايات قاعده الفراغ الذى يستفاد منه التعميم هو التعليق الوارد فى ذيل موثقه بكير بن أعين وهو قوله (ع): (

هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك

(١) بتقريب أن يقال: بإلغاء الخصوصيه من كلمه (يتوضأ) فيكون ملاك

الأذكريه المذكوره فى الروايه سارياً إلى جميع موارد الشكّ ولا اختصاص له بمركبّ دون مركبّ آخر، فلو شكّ المكلف بعد الصلاه قلنا فى حقّه)

هو حين يصلّى أذكر منه حين يشكّ

(وكذا لو شكّ فى المعامله بعد الانتهاء منها أو شكّ فى النكاح بعد الفراغ منه فيقال (هو حين وقوع البيع أو حين النكاح أذكر) فبعد إلغاء الخصوصيه يمكن أن يقال: (هو حين العمل أذكر منه حين يشك) وعليه تكون قاعده الفراغ عامّه تجرى فى جميع أبواب الفقه.

والإشكال الوارد هنا هو: أنّ استفاد التعميم من هذا التعبير مشروطه بأن يكون هذا التعبير وارداً على نحو العله لا بعنوان الحكمه، والفرق بين العله والحكمه هو أنّ الحكم فى العله يدور مدار الموضوع المعنون وجوداً وعدمياً وليس كذلك فى الحكمه فإنّ الحكم متوقف عليها وجوداً وليس عدم الحكم متوقفاً على عدم الحكمه ولو ذُكرت بلسان التعليل فلو قيل: (لا تشرب الخمر لأنّه مسكر) فإنّ الإسكار هنا وإن ذكر بلسان التعليل لكنّه ليس بعله بدليل إنّ الخمر حرام وإن لم يتحقّق فيه الإسكار فهو من باب الحكمه. مثال آخر هو مما ذكره الفقهاء فى لزوم عدّه الطلاق من أنّ الحكمه فى اتّخاذ العدّه هى عدم اختلاط المياه، ومن المعلوم أنّنا لو تيقنا بعدم اختلاط المياه كما لو كان الزوجان منفصلين كلّ منهما بعيد عن الآخر سنوات عديده فإنّ العدّه بعد الطلاق واجبه على المرأه ومما يدلّ ذلك على أنّ عنوان عدم اختلاط المياه حكمه لا عله.

أمّا فى باب الخيارات حيث يقال: بأنّ ملاك الخيار هو وجود العيب والحكم الوضعى أى الخيار وجواز الفسخ دائر مدار العيب وعدمه فإنّ العيب عله.

ومن جهه أخرى فإنّ مجرد ورود التعبير لا- يمكن أن يكون دليلاً على كونه عله أو حكمه ففى هذه الروايه لا- يُحرز من تعبير (أذكر) إنّ الأذكريه عله أو

حكمه. فليس هناك قاعده عامه نميّز من خلالها الحكمه عن العله بل لابدّ من معرفه ذلك من خلال القرائن الموجوده فى المقام.

نعم يمكن إراءه طريقتين لتمييز العله عن الحكمه:

١- عند دوران الأمر بين العله والحكمه لابدّ من حمل العنوان على الحكمه لغلبتها على العله حيث إنّ الغالب فى الأحكام أنّ العنوان فيها حكمه.

إلّا أنّ هذا الطريق غير تام إذ مضافاً إلى عدم صحّه الصغرى فيه فإنّ الكبرى أى قاعده (الظنّ يلحق الشىء بالأعم الأغلب) محلّ إشكال.

٢- الطريق الثانى هو أنّه قد يقال: بأنّ العله منحصره والحكمه غير منحصره ففى الصلاه مثلاً هى ذكر الله وهى تنهى عن الفحشاء والمنكر وهى المعراج وهى عمود الدين فإنّ هذه العناوين من باب الحكمه لا من باب العله، فلو أتى المكلف بصلاه ليست مصداقاً لأحد هذه العناوين فإنّ الواجب يؤدّى بهذا المصداق. وهكذا فى باب الصوم لو صام المكلف من غير حصول التقوى له لم يمكن القول بأنّ صومه لم يكن مصداقاً للصوم الواجب.

والظاهر عدم تماميه هذا الطريق أيضاً إذ قد يكون العنوان حكمه ومع ذلك يكون منحصرأ كالخمر الذى لم يرد فى حرمة سوى لأنّه مسكر ومع ذلك فإنّ الإسكار حكمه لا عله، وكذلك العكس صحيح حيث قد يكون العنوان عله ومع ذلك لا يكون منحصرأ فى الفرد الواحد كالخيارات حيث يمكن القول بأنّ خيار العيب له علّتان العيب والضرر، فلا تكون العله منحصره، وعليه فلا صحه لملاك الانحصار وعدمه فى التفريق بين العله والحكمه فلا بد لنا من الرجوع إلى القرائن لمعرفه أنّ العنوان المذكور عله أو حكمه ومتى لم نحرز ذلك من القرائن صار الكلام مجملأ غير قابل للتعدى إلى الموارد المشابهه.

وبعبارة أوضح فإنّ استفدنا العلية من العنوان كان قابلاً للتعميم والتعدّي إلى سائر الموارد المماثلة- بخلاف ما لو كان العنوان حكمه، فعلى سبيل المثال في حرمه الربا لو سلّمنا بأنّ الحرمة ناشئة من كون الربا معنون بعنوان الظلم وكان هذا العنوان علّه جاز لنا أن نعمّم حكم الحرمة حتى في الروايات الدالة على جواز التحيل في الربا.

أمّا لو كان عنوان الظلم حكمه لم يكن له هذا الأثر، وقد اشتهر أنّ (العلّة تعمّم والحكمه لا تعمّم) مع إمكان المناقشه في هذه القاعده بأنّ الحكمه لم لا تكون معّمه؟ فلا بد من التفريق بين العله والحكمه من جهة العدم أي يلزم من عدم العله عدم الحكم ولا يلزم من عدم الحكمه عدم الحكم.

ولا- قرينه في التعبير الوارد في موثقه بكبير بن أعين على عليه هذا التعبير مضافاً إلى إمكان دعوى أنّ العله في عدم الاعتناء بالشك هو قوله (ع):

(مما قد مضى)

وليس الأذكريه كما سبق آنفاً في التعبير الأول أو يمكن القول بأنّ كليهما معاً علّه لا لوحده، وعليه يمكن أن يكون مفاد قوله (ع):

هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ

(تعميم مجارى قاعده الفراغ على جميع أبواب الفقه.

التعبير الثالث: المذكور في روايات قاعده الفراغ الذي يستفاد منه تعميم جريان القاعده في جميع أبواب الفقه هو عموم التعليل الوارد في ذيل روايه محمد بن مسلم)

وكان حين انصرف أقرب إلى الحقّ منه بعد ذلك

(١) وهذه العبارة كناية عن أنّ المكلف قد أنهى عمله كاملاً ولها عنوان التعليل فتجرى في جميع أبواب الفقه من باب أنّ العله تعمّم.

ويأتي في هذا التعبير والإشكال عليه جميع ما سبق في التعبير السابق من أنّ

عليه التامه إنما هي لمضى العمل والفراغ منه ولا عليه تامه للأذكريه فلا يمكن استفاده العموم من روايه محمد بن مسلم.

هذا ولكن لما كان التعبير الأول (

كلما شككت فيه مما قد مضى

) تعبيراً عاماً استنتجنا من ذلك أنّ قاعده الفراغ عامه تجرى في جميع أبواب الفقه وليست مختصه باب الصلاه.

دراسه عموم قاعده التجاوز:

والمهم أن نبحت حول قاعده التجاوز التي دلت الأدله عندها على أنها غير قاعده الفراغ وهي تجرى في أثناء العمل هل هي أيضاً عامه تجرى في جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات.

يرى المحقق النائيني (١) بأن قاعده التجاوز مختصه باب الصلاه واستدل على رأيه بدليلين:

الأول:

ما أشرنا إليه في الأبحاث السابقه من أنّ أكثر روايات قاعده الفراغ ظاهره في الشك في كلّ العمل والروايات المعدوده المتعلقه بقاعده التجاوز حاكمه على روايات قاعده الفراغ وألحقت الشك في الجزء بالشك في الكلّ وحكمت بوجوب عدم الاعتناء بالشك في الجزء كما هو الشأن في الشك في كلّ العمل بعد الفراغ منه، وعليه فلو شك في الجزء السابق بعد الدخول في الجزء اللاحق لا يعتنى به وإلحاق الشك في الجزء بالشك في الكلّ يوجب التوسعه التي لا بدّ فيها من الاكتفاء على ما دلت عليه الروايات لأنّ الحكومه عنوان تعبدي لا بدّ فيه من

١- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ٢: ٤٧٩، محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ٤: ٦٢٦.

الاكتفاء على القدر المتيقن الذي هو أجزاء الصلاة.

الدليل الثاني:

هو أنّ القاعده الأوليه في المركبات هي أنّ مجموع العمل المركب شىء واحد ولا يلاحظ الأجزاء لحاظاً استقلالياً، فمثلاً أنّ أجزاء الوضوء من حيث المجموع تعتبر عملاً واحداً ولم يلاحظ الشارع كل جزءٍ من أجزائه على نحو الاستقلال. والمورد الوحيد الذي خرج من هذه القاعده حيث لاحظ الشارع أجزاء المركب مستقله هو الصلاة، وعليه فإنّ قاعده التجاوز يمكن إجراؤها في الصلاة فقط أما سائر المركبات حيث لا لحاظ استقلالى لأجزائها فلا تجرى فيها هذه القاعده (١).

والظاهر أنّ كلا الدليلين قابلٌ للمناقشه، أما الدليل الأول فقد ذكرنا سابقاً بأنّ في باب الحكمه يعتبر في حكمه أحد الدليلين على الآخر أن يكون الدليل الحاكم ناظراً عرفاً إلى الدليل المحكوم أما بتوسعه موضوعه أو بتضييقه مع أنّ روايات قاعده التجاوز ليست ناظره عرفاً إلى روايات قاعده الفراغ وعليه فلا حكمه هنا.

وأما الدليل الثاني فنقول فيه:

ما الدليل على أنّ الشارع لاحظ الأجزاء في الصلاة فقط على نحو الاستقلاليه؟ إنّ الروايات الوارده في قاعده التجاوز هي ثلاث روايات يستفاد من جميعها عموم جريانها في جميع أبواب الفقه، وقد استند إليها القائلون بعموم هذه القاعده كالإمام الخميني (٢) وصاحب الجواهر (٣).

١- وهذا نصّ كلام المحقق النائيني في فوائده الأصول ٤: ٦٢٦ (وبما ذكرنا ظهر اختصاص قاعده التجاوز بأجزاء الصلاة ولا

تجرى في أجزاء سائر المركبات الأخر لاختصاص مورد التعبد والتنزيل بأجزاء الصلاة).

٢- الاستصحاب، ص ٣٢٠.

٣- محمد حسن النجفي: جواهر الكلام ٢: ٣٥٥.

الروايه الأولى: صحيحه زراره التي يستفاد من إطلاقها العموم حيث جاء في ذيل الروايه: (

يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء

(١) فإن لكلمه (شىء) إطلاقاً يشمل جميع المركبات من العبادات وغيرها.

لا يقال بأن الإطلاق يتوقف على تماميه مقدمات الحكمه التي من جملتها عدم وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب حيث لو كان موجوداً بين المتكلم والمخاطب لم يجز التمسك بالإطلاق وهذه المقدمه مفقوده في المقام حيث إن القدر المتيقن موجود في الروايه وهو سؤال زراره المتعلق بالصلاه فيكون هذا السؤال قرينه على أن المراد بلفظ شىء في ذيل الروايه هو أجزاء الصلاه أى (شىء من أجزاء الصلاه لاشىء من أجزاء العمل) لأننا نقول:

أولاً: بأن هذا الإشكال مبني على أنه يتم على قول من يرى أن وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب مضرراً بالإطلاق لكن كثيراً من المحققين لم يرتضوا هذا المبنى ولا يرون أن القدر المتيقن في مقام التخاطب محل للإطلاق.

ثانياً: أن سؤال زراره وإن كان عن الصلاه لكنه ليس بعنوان القدر المتيقن في مقام التخاطب، لأن القدر المتيقن في مقام التخاطب أمر يحتاج إلى طرفين، مثلاً لو تحدث اثنان عن الطعام ثم قال أحدهما للآخر (جئني بشىء) حُمل لفظ (شىء) على الطعام ولا- قدر متيقن، كذلك في الروايه فإن اختصاص سؤال زراره بباب الصلاه محل تأمل وترديد، إذ لو استمر الكلام لاحتمل أن تتكرر أسئلته زراره حول سائر أبواب الفقه.

الروايه الثانيه: موثقه إسماعيل بن جابر والعموم يستفاد من ذيلها الذي جاء فيه (

كل شىء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه

(٢).

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ج ٨ باب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ص ٢٣٧ حديث ١.

٢- الوسائل ٦/٣١٨، الباب ١٣ من أبواب الركوع، ح ٤.

تقريب الاستدلال هو أنّ هذه العبارة تضمّنت على كلمه (كلّ) التي هي من أدوات العموم وهي تدلّ على العموم من دون الحاجة إلى الإطلاق ومقدمات الحكمه.

الروايه الثالثه التي يستفاد منها عموم جريان قاعده التجاوز في جميع أبواب الفقه موثقه ابن أبي يعفور وقد جاء في ذيلها قوله (ع):

(إنّما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه) (١)

. وقد بحثنا مفصّلاً فيما سبق حول هذه الروايه وقلنا بأنّ هذه العبارة إن تعلّقت بالشك حين العمل كانت الروايه عامه غير مختصه بباب الصلاه.

والحاصل أنّ قاعده التجاوز كقاعده الفراغ ليست مختصه بباب الصلاه والطهاره بل تجرى في جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات.

نعم وقع النزاع في كلمات الفقهاء في أنّ قاعده التجاوز هل تجرى في الطهارات الثلاث (الوضوء والغسل والتيمّم) أولاً؟ مثلاً لو شكّ المكلف حين غسل يده اليمنى في أنّه هل غسل وجهه أولاً؟ فهل تجرى قاعده التجاوز ويحكم بصحّ الوضوء؟ هذا السؤال ما سنجيب عليه فيما يلي من البحث.

البحث في جريان قاعده التجاوز في الطهارات الثلاث:

قام الإجماع على عدم جريان قاعده التجاوز في باب الوضوء وقد ألحق الفقهاء به الغسل والتيمّم ولا مجال لهذا البحث من أساسه على مبنى بعض الأعاضم كالمحقق النائيني الذي ذهب إلى اختصاص قاعده التجاوز بباب الصلاه حيث يكون خروج بحث الوضوء والغسل والتيمّم من جريان قاعده التجاوز من

١- الوسائل ١ / ٤٧٠، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، ح ٢.

باب التخصّص فلا تشملها هذه القاعدة(١).

أمّا على مذهب القائلين بعموم جريان قاعده التجاوز- كما ثبت ذلك عندنا- فيكون خروج هذه الأبواب الثلاثة من جريان قاعده التجاوز من باب التخصيص فالأولى أن نبحت كلّاً من الوضوء والغسل والتميم على نحو الاستقلال لتتضح لنا المسأله بوضوح أكثر:

عدم جريان قاعده التجاوز في الوضوء:

إشارة

ذُكر في الكتب الفقهيّه وكلمات الفقهاء ثلاثة أدلّه استدلّوا بها على خروج الوضوء من قاعده التجاوز الكليّه:

أ: الإجماع: ذكر الفقهاء أنّ الإجماع قائم على أنّ قاعده التجاوز غير جاريه في الوضوء(٢) ومن هنا أفتوا بوجوب إعادته غسل الوجه فيما لو شكّ المكلف حين غسل اليدين في أنّه هل غسل وجهه أولاً، وعليه لا بدّ من إعادته الوضوء(٣) وهذا من المواضع التي نُقل فيها الإجماع على نحو الاستفاضه.

ب- الروايات: استدلّ مضافاً إلى الإجماع بعدّه روايات في هذا المجال وها نحن نبدأ بدراستها وتحليلها:

- ١- رأيه هو أنّه: (لا- خصوصيه للطهارات الثلاث حتى قال: إنّها خارجه عن عموم قاعده التجاوز بالتخصيص للأخبار والإجماع فإنّه لا عموم في القاعده حتّى يكون خروجها بالتخصيص) فوائد الأصول ٤: ٦٢٦.
- ٢- على سبيل المثال: المحقق العراقي في نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٤٦ يقول: (فإنّهم أجمعوا على أن الشاكّ في فعل من أفعال الوضوء قبل إتمام الوضوء يجب عليه العود لإتيان المشكوك فيه)، ويقول المحقّق البجنوردى في القواعد الفقهيّه ١: ٣٥١: (أمّا بالنسبه إلى الوضوء فمضافاً إلى الإجماع على عدم جريان القاعده صحيحه زراره)، ويقول الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول ٣: ٣٣٦: (فإنّهم أجمعوا على أن الشاكّ في فعل من أفعال الوضوء قبل إتمام الوضوء يأتي به وإن دخل في فعل آخر).
- ٣- على سبيل المثال يقول المرحوم النجفي في جواهر الكلام ٢: ٣٥٤: (وكذا لو تيقّن ترك غسل عضو أو مسحه أتى به إجماعاً محصّلاً ومنقولاً وسنّه بالخصوص).

١- صحيحه زراره عن الإمام الباقر (ع) حيث يقول فيها الإمام (ع): (

إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا، فأعدّ عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله تمسحه، ممّا سمى الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت عن الوضوء وفرغت منه، وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه، لا شىء عليك

(١).

نظراً إلى صدر هذه الرواية لا تجرى قاعده التجاوز في الوضوء وبالنظر إلى ذيلها تجرى قاعده الفراغ في الوضوء، وعليه يمكن تخصيص العمومات التي مفادها جريان قاعده التجاوز في جميع أبواب الفقه بواسطه صدر هذه الصحيحه.

نعم يمكن أن يدعى هنا بأن الإجماع المدعى من قبل المجمعين قد يكون مستنداً إلى هذه الصحيحه وبالتالي يكون الإجماع مدركياً فلا حجته له.

٢- موثقه ابن أبي يعفور عن الإمام الصادق (ع) حيث يقول (ع): (

إذا شككت في شىء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشىء، إنما الشك إذا كنت في شىء لم تجزه

(٢).

وقد سبق أنّ مرجع الضمير في قوله (ع) (في غيره) فيه احتمالين:

أحدهما أن يكون مرجعه الوضوء، والآخر أن يكون الضمير راجعاً إلى (شىء) والاستدلال بهذه الرواية على عدم جريان قاعده التجاوز في الوضوء إنما يتم فيما لو رجع الضمير إلى الوضوء حيث يكون مفهوم الحديث على هذا الاحتمال أنه إن لم تدخل في غير الوضوء كان شكك معتبراً لا بدّ من الاعتناء به.

١- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

٢- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٧٠ حديث ٢.

أمّا لو عاد ضمير (غيره) إلى (شىء) كان مفاد الحديث جريان قاعده التجاوز فى الوضوء أيضاً وعليه تتعارض موثقه ابن أبى يعفور مع صحيحه زراره فتساقطان ثمّ يجب الرجوع إلى عمومات روايات التجاوز الحاكمة بجريان قاعده التجاوز فى الوضوء أيضاً، ومن هنا فلا بدّ من إيجاد حلّ لهذا التعارض، فقد ذهب الشيخ الأعظم إلى طريق لحلّ هذا التعارض سنذكره فى حديثنا تحت عنوان الدليل الثالث.

ج- مجموع أفعال الوضوء فعل واحد:

فقد سلك الشيخ الأنصارى لإخراج أفعال الوضوء من مفاد قاعده التجاوز ولحلّ التعارض بين موثقه ابن أبى يعفور وصحيحه زراره مسلكاً آخر مفاده أنّ الوضوء بجميع أجزائه من المسحّتين والغسلتين إنّما هو فعل واحد فى نظر الشارع لأنّ مسببه وأثره واحد وهو الطهاره، وعليه فليست أجزاء الوضوء عند الشارع كأجزاء الصلاه التى لها لحاظات استقلاله فلم يلاحظ أجزاء الوضوء على أنّها أفعال مستقله كأجزاء الصلاه حتّى يتصوّر لكلّ واحد منها محلّ خاص بحيث يكمن تصوّر التجاوز منه كما يتصور مجموع القراءه فى الصلاه فعلاً واحداً لا- أنّ كلّ أیه تعتبر جزءاً مستقلاً كما سنتحدّث عن ذلك فيما سيأتى تحت عنوان جزء الجزء، وهل تجرى قاعده التجاوز فى جزء الجزء أولاً؟ فقد ذهب المشهور إلى عدم الجريان ومن هنا يمكن القول بأنّ الشارع المقدّس كما اعتبر مجموع القراءه جزءاً واحداً كذلك جعل مجموع أفعال الوضوء جزءاً واحداً.

وعليه فطالما لم ينته المكلف من الوضوء لم يصدق فى حقّه التجاوز عن المحل فلا تعارض هنا بين الروایتين(١).

١- هذا نصّ كلام الشيخ (ره): (ويمكن أن يقال لدفع جميع ما فى الخبر من الإشكال: إنّ الوضوء بتمامه فى نظر الشارع فعل واحد باعتبار وحده مسببه وهى الطهاره فلا يلاحظ كل فعل منه بحياله حتى يكون مورداً لتعارض هذا الخبر مع الأخبار السابقه ولا- يلاحظ بعض أجزائه كغسل اليد مثلاً شيئاً مستقلاً يشكّ فى بعض أجزائه قبل تجاوزه أو بعده لىوجب ذلك الإشكال فى الحصر المستفاد من الذيل وبالجملة فإذا فرض الوضوء فعلاً واحداً لم يلاحظ الشارع أجزاءه أفعالاً مستقله يجرى فيها حكم الشك بعد تجاوز المحل لم يتوجّه شىء من الإشكاليين فى الاعتماد على الخبر ولم يكن حكم الوضوء مخالفاً للقاعده إذ الشك فى أجزاء الوضوء قبل الفراغ ليس إلا شكاً واقعاً فى الشىء قبل التجاوز عنه) فرائد الأصول ٣: ٣٣٧.

إشكالات المحقق العراقي على مسلك الشيخ الأنصاري:

أورد المحقق العراقي على كلام الشيخ الأنصاري إشكاليين:

الأول: إن كلام الشيخ بأن الشارع قد لاحظ الوضوء بمنزله شيء واحد لا ينسجم مع ظاهر موثقه حيث جاء فيها (

إذا شككت في شيء من الوضوء

) حيث استعملت فيها من تبعيضيته لبيان أجزاء الوضوء فيكون الشارع هنا قد لاحظ أجزاء الوضوء كالحاظ أجزاء الصلاة.

الإشكال الثاني: للمحقق العراقي هو إن استدلال الشيخ الأعظم بوحده المسبب وهو الطهارة على وحده الوضوء غير تام، لأن وحده المسبب (الطهارة) ليست دليلاً (لا تدل) على وحده السبب أبداً وإلا لقلنا بذلك في كثير من العبادات كالصلاة والحج لوحده المسبب في الصلاة وهو النهي عن الفحشاء والمنكر والتقرب إلى الله.

كما أن مسبب الحج كذلك واحد وهو كونه ذكر الله (١).

هذا وقد أيد المحقق العراقي بعض تلامذته كالمحقق البجنوردى (٢) حيث أقر

١- يقول محمد تقى البروجردى النجفى فى نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٥٠: (وفيه مضافاً إلى أن ما ذكر من الوحده خلاف ظاهر تبعيضيته من فى صدر الروايه أن مجرد بساطه أثر الوضوء لا يقتضى هذا الاعتبار فى مؤثره الذى هو نفس الوضوء وإلا لاقتضى جريان المناط المزبور فى سائر العبادات أيضاً كالصلاه بالنسبه إلى آثارها المترتب عليها من نحو الانتهاء عن الفحشاء والمقربيه فيلزم أن يكون الشك فى كل جزء منها قبل الفراغ عنها شكاً فيه قبل التجاوز عن ذلك الجزء باعتبار وحده السبب الناشئ عن وحده الأثر وبساطته).

٢- القواعد الفقيهيه ١: ٣٥٢.

بتماميه هذين الإشكاليين.

إشكالات نظريه المحقق العراقي:

أجاب بعض الأعاضم (١) في مقام الردّ على المحقق العراقي أمّا عن إشكاله الأوّل فبأنّ مراد الشيخ الأنصاري هو أنّ الشارع قد لاحظ للوضوء المركّب من الأجزاء المتعدّده وحده اعتباريه وهي فرع لكون العمل في الظاهر مركّباً فهو (رحمه الله) لا ينفى التركيب للوضوء فلا تنافى بين كلام الشيخ الأنصاري وبين ما قاله العراقي من كون (من) تبعيضيّه مفادها أنّ الوضوء ذو أجزاء.

الظاهر أنّ هذا الجواب في غير محلّه إذ ليس البحث في أنّ الوضوء في الخارج عمل مركّب أولاً؟ فإنّ الشيخ الأنصاري يرى أنّ الشارع يلاحظ مجموع الوضوء جزءاً واحداً ويعتبر له حكماً واحداً وعليه يكون إشكال المحقق العراقي في محلّه حيث إنّ الشارع يبيّن في صدر الموثّقه الحكم للجزء المشكوك من الوضوء ممّا يدلّ بوضوح على أنّ الشارع قد لاحظ أجزاء الوضوء لحاظاً استقلالياً.

أمّا جوابهم عن الإشكال الثاني للمحقق العراقي فهو أنّ الأثر في باب الوضوء يختلف عن أثر الصلاه كلياً ذلك أنّ هناك قسمين من الآثار أحدهما هو الأثر

١- يقول السيد عبد الصاحب الحكيم في منتقى الأصول تقريراً لأبحاث السيد محمد الروحاني ٧: ٣٠٧: (وكلا الوجهين مخدوش فيهما أمّا الأول فلأن الواحد بالاعتبار لابد وأن يكون مركّباً في نفسه وواقعه وإلا لما احتيج إلى اعتبار وحدته فالتعبير في الصدر بالشك في شىء من الوضوء لا ينافى اعتبار الوحده لو ثبت وتم الدليل عليه. وأمّا الثاني فلأنّ الأثر التي يترتب على العمل تارة يكون تكوينياً وأخرى يكون جعلياً والآخر المترتب على الوضوء وأخويه أثر شرعي نسبته إلى ذيه نسبه المسبّب إلى السبب فملاكيه وحده السبب لاعتبار وحده الوضوء إنّما تقتضى اطراد ذلك في كل أمر يترتب عليه أثر نسبته إليه نسبه المسبّب إلى السبب دون كلّ أمر يترتب عليه أثر ما، وهذا إنّما يكون في العقود لأنها سبب في ترتب آثار عليها أمّا الصلاه ونحوها من العبادات فأثارها تكوينيه لا- جعليه فلا- تصلح مادّه النقض على الاطراد لعدم اعتبار الوحده فيها بل النقض إنّما يتوجّه بباب العقود).

الشرعى الذى يُعبّر عنه بالأثر الجعلى، والآخر هو الأثر التكوينى وما هو موجود فى باب الوضوء هو الأثر الشرعى والنسبه بين هذا الأثر ومؤثره نسبه المسبب إلى السبب بمعنى أنّ الشارع قد جعل أفعال الوضوء من الغسلتين والمسحيتين سبباً لأثر يعبر عنه بالطهاره أمّا الأثر الموجود فى الصلاه فهو أثر تكوينى كالنهى عن الفحشاء والمنكر والتقريب إلى الله فالأثر أن مختلفان ولا يمكن قياس أثر الوضوء على آثار سائر العبادات التى منها الصلاه.

والظاهر أنّ فى هذا الجواب تأملاً واضحاً وتكلفاً ظاهراً، أولاً لعدم وجود قرينه فى كلمات الشيخ الأنصارى تدلّ على أنّ المراد من الأثر هو خصوص الأثر الشرعى الوضعى دون الأثر التكوينى.

ثانياً لو سلّمنا وجود القرينه على ذلك وأنّ الشيخ قد لاحظ الفرق إلّا أنّ هناك إشكالاً آخر يرد على هذا المجيب وهو أنّه كيف فرّق بين الأثر الشرعى والأثر التكوينى؟ فإنّ الأثر التكوينى أيضاً بمقتضى قاعده: (الواحد لا يصدر إلّا من الواحد) لا بدّ من أن يكون فيه المسبب الواحد كاشفاً عن وحده السبب فلا- وجه للفرق بين الأثر الشرعى والأثر التكوينى بأى وجه من الوجوه- فالمحقق العراقى إنّما أورد على الشيخ الأنصارى بأنّ ما استدللّ به ليس فى الواقع دليلاً وبالتالى يبقى كلام الشيخ ادّعاءً من غير دليل.

وبالجمله فإنّ إشكالى المحقق العراقى على كلام الشيخ الأنصارى لا غبار عليهما، وبالتالى لا يكون دليل الشيخ الأنصارى تاماً، ومن هنا لا بدّ من التعرّض فيما يأتى للوجوه الأخرى للجمع بين الصحيحه والموثقه.

دراسه الوجوه الأخرى للجمع بين الصحيحه والموثقه:

الوجه الثانى للجمع بين صحيحه زراره وموثقه ابن أبى يعفور هو أنّ الجمع الدلالى بينهما غير متيسر فيما نحن فيه ومن هنا قالوا:

إنَّ الموثَّقه مخالفه للعامه بينما الروايه الصحيحه موافقه لهم فيكون صدورها على وجه التقيّه فلا بدّ من الأخذ بالموثَّقه وطرح الصحيحه.

وهذا الوجه لا صحّه له إذ لو كانت العامه متّفقهً على القول الواحد لصحّ هذا الوجه إلّا أنّ العامه مختلفه على أقوال متعدده فلا يجوز على هذا حملُ الصحيحه على التقيّه.

الوجه الثالث للجمع على ما قيل هو أنّ الأمر (فأعد عليهما) المذكور في صحيحه زراره لا بدّ من حمله على الاستحباب بقريته قوله (ع) في الموثَّقه: ()

إذا شككت في شيء من الموضوع ودخلت في غيره فليس شكك بشيء ٍ

(. والإشكال الوارد على هذا الوجه هو أنّ الحمل على الاستحباب إنّما يتم فيما لو أحرزنا أنّ الحكم من الأحكام التكليفيّه، أمّا لو احتملنا كون الحكم إرشادياً فلا مجال للحمل على الاستحباب فإنّ الحكم الموجود في صحيحه زراره (القائل بأنّ المكلف طالماً لم يفرغ من الموضوع بل هو منشغل به وجب عليه الاعتناء بشكّه ولا بدّ من إعادته العمل) إرشاد إلى حكم العقل.

الوجه الرابع: قالوا من أنّ موثقه ابن أبي يعفور تسقط عن الحجّيه والاعتبار بسبب وجود الإجماع المستفيض في هذه المسأله فلا بدّ من الأخذ بالحكم الوارد في صحيحه زراره.

وبعبارة أخرى فإنّ إعراض المشهور عن العمل بمضمون الموثَّقه يوجب كسرها وتضعيفها.

بالنسبه إلى هذا الوجه لا بدّ من القول بأنّ المسأله مبنائيه حيث إنّ مبنى المشهور أنّ إعراض المشهور يؤدّي إلى ضعف الروايه، هذا مضافاً إلى أنّ الإجماع هنا يحتمل استناده إلى صحيحه زراره فيكون إجماعاً مدركياً كما

ذكرنا ذلك فيما سبق، ومن المعلوم أنّ الإجماع المدركى والشهره المذكوره لا يقدران بالروايه.

وبعبارة أوضح إنّ الشهره إنّما تكون قادحه فيما لو لم يُعلم مستند المشهور والمجمعين أمّا لو أحرزنا مستندهم فلا يكون الإجماع هو الأساس والعمده بل يرتكز البحث حينئذٍ على صحه مدرّك عمل المشهور ومستنده وعلى هذا فلا صحه لهذا الوجه أيضاً.

الوجه الخامس للجمع ما ذكره الشيخ الأعظم (١) وأقرّه المحقق العراقي (٢) وهو أن نلتزم بإرجاع ضمير (غيره) الوارد في الموثقه إلى الموضوع لا إلى (الشيء) من باب أنّ الأقرب يمنع الأبعد، وعليه فيكون مفاد الروايه أنّك لو لم تدخل في غير الموضوع كان شكك معتبراً ويجب الاعتناء به.

نعم هناك اختلاف بسيط بين الشيخ والمحقق العراقي في المقام وهو أنّ الشيخ يرى أنّ المراد بالتجاوز في الموضوع هو التجاوز عن جميع أفعال الموضوع، وذلك بقريته أنّ مجموع الموضوع عنده يعتبر عملاً واحداً ولم يلاحظ فيه الأجزاء على نحو الاستقلال، أمّا العراقي فإنه يتمسك على كلامه بقريته الإجماع.

وبهذا البيان لكلام الشيخ الأنصارى والمحقق العراقي يمكن أن يجاب عن إشكالات عديده:

الأول: أنّه كيف يمكن أن يُقيد المصداق مع إبقاء الكبرى الوارده في الروايه على إطلاقها، فيما لو ذكر المصداق لكبرى كليته فإنّ المصداق المذكور في هذه الروايه هو التجاوز عن الموضوع المقيّد بالتجاوز الخاصّ وهو التجاوز عن

١- فرائد الأصول ٣: ٣٣٧.

٢- نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٥٠-٥١.

مجموع أفعال الوضوء مع أنّ الكبرى تبين مطلق التجاوز الشامل للتجاوز عن الجزء والتجاوز عن الكل؟

أجاب المحقق العراقي عن هذا الإشكال بأنّه لا مانع من تقييد المصداق مع إبقاء الكبرى على إطلاقها وقد وردت أمثال ذلك في موارد من الفقه منها آية النبا (إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَاءً فَتَبَيَّنُوا) (١) حيث يدلّ مفهومها على عدم وجوب التبين فيما لو جاء العادل نبأ.

والمستفاد من هذا المفهوم الذي هو كبرى كليه أنّ خبر العادل حجه. بينما إنّ مورد الآيه ومصداقها هو الإخبار في الموضوعات الخارجيه لا في الأحكام مع أنّ الثابت من خلال الأدلّه التي بين أيدينا عدم كفايه خبر العادل الواحد في الموضوعات الخارجيه بل لا بدّ من وجود شاهدين عادلين.

وعليه يجب تقييد مورد الآيه في الموضوعات الخارجيه بانضمام عادل آخر ليتّم قبول خبر العادل مع أنّ الكبرى باقيه على إطلاقها- وهكذا الحال فيما نحن فيه فإنّ الكبرى أعنى قوله (ع):

(إنّما الشكّ في شيءٍ لم تجزه).

باقيه على إطلاقها بينما أنّ موردها وهو الوضوء قد قيّد بمجموع الوضوء، وبهذا البيان ينحل إشكال خروج المورد من الكبرى الكليه (٢).

كما ينحلّ إشكال التهافت والتعارض بين موثقه ابن أبي يعفور وصحيحه زراره، وقد سبق بيان ذلك آنفاً.

١- سورة الحجرات: الآيه ٦.

٢- وهذا نصّ عباره المحقق العراقي في نهايه الأفكار: (ولا محذور في الالتزام بهذا المقدار فإنّ تقييد المورد مع إطلاق الكبرى غير عزيز نظير تقييد مورد مفهوم آيه النبا المفروض كونه في الموضوعات الخارجيه بصوره انضمام خبر عدلٍ آخر مع إبقاء اشتراط كبرى قبول الخبر الواحد يكون المخبر عادلاً على إطلاقه لصوره عدم ضمّ خبر عدلٍ آخر إليه) ج ٤ قسم ٢ ص ٥٠.

وبهذا الجواب ينحل عند المحقق العراقي إشكال ثالث أيضاً وهو أنّ بين منطوق صدر الموثقة ومفهوم ذيلها تعارضاً حيث يدلّ منطوق قوله: (

إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره

) على عدم الاعتناء بالشك فيما لو خرج المكلف من جزء ودخل في جزء آخر وشك في صحته ذلك الجزء السابق قبل الفراغ من العمل كله، مع أنّ مفهوم قوله (ع): (

إنما الشك في شيء لم تجزه

) هو وجوب الاعتناء بالشك فيما لو لم يفرغ المكلف من العمل، وعليه يحصل التعارض بين منطوق هذه الموثقة ومفهومها فيما لو شك قبل الفراغ من العمل في صحته الجزء لا في أصل وجود الجزء.

الإشكالات على الوجه الخامس

للجمع بين صحيحه زراره وموثقه ابن أبي يعفور المذكور في كلمات الشيخ الأنصاري والمحقق العراقي:

الإشكال الأول: إنّ لفظ الوضوء في موثقه ابن أبي يعفور أقرب من لفظ الشيء الوارد فيها والأقرب يمنع الأبعد إلا أنّ الإمام (ع) في هذه الرواية إنّما هو في مقام بيان حكم الشيء لا بيان حكم نفس الوضوء، وهذا أقوى من قرينه الأقربيه لإرجاع الضمير إلى نفس الشيء.

وبتعبير أوضح فإنّ كون الإمام في مقام بيان حكم ما شك في صحته قرينه أقوى من قرينه الأقربيه.

الإشكال الثاني إنّما يرد على كلام المحقق العراقي حيث قال: بأن تقييد المورد والمصدق مع بقاء الكبرى على إطلاقها أمر شائع وكثير فإنّ هذا الادعاء منه مجرد دعوى لا دليل عليها ولا صحته لها.

والإنصاف قله وقوع ذلك، مضافاً إلى أنّه لو سلّمنا كثرته إلا أنّ وقوع ذلك

فيما لو كان المولى فى مقام البيان أمر مستهجن وقبيح ويستنكف العرف أن يكون المورد الميّن مقيداً بينما تكون الكبرى الكليّه غير مقيده وهذا نظير ما إذا قال المولى: (أكرم زيدا العالم) ثم يقول: (يجب إكرام كلّ عالم) ثم يشترط فى المصداق الذى هو إكرام زيد خصوصيه العداله بينما لا وجود لهذه الخصوصيه فى الكبرى، فإنّ العرف لا يقبل ذلك.

الإشكال الثالث: هو أنّ قياس ما نحن فيه بمفهوم آيه النبأ قياس مع الفارق إذ مفهوم آيه النبأ أجنبى عن مسأله البيّنه والشهاده، بل مفهومها أنّ خبر غير الفاسق واجب القبول، أمّا ضميمة خبر عادل آخر فى باب البيّنه فليست من جهه أنّ حجّيه خبر العادل مقيده بانضمام خبر عادل آخر بل لأنّ الأدلّه فى باب الشهاده تدلّ على عدم كفايه إخبار العادل الواحد ولا بدّ من شهاده عادلين اثنين أى أنّ خبر العادل حجه فى نفسه إلّا أنّ الشهاده تحتاج إلى عادلين ولا يكفى فيها العادل الواحد، وعلى هذا فالظاهر أنّ القياس فى كلام المحقق العراقى فى غير محلّه، لأنّه قياس مع الفارق، وبالجمله فوجه الجمع المذكور فى كلمات الشيخ الأنصارى والمحقق الأنصارى غير صحيح.

الوجه السادس: للجمع بين الصحيحه والوثقه: هو أنّ المراد بالشك فى موثقه ابن أبى يعفور فى قوله (ع): ()

إنّما الشكّ إذا كنت فى شىء لم تجزه

(هو الشكّ فى الصحه، والمراد من (شىء) هو مجموع العمل، وعليه فيكون الإمام (ع) فى ذيل الروايه فى صدد بيان حكم الشكّ فى صحه مجموع العمل بعد الفراغ منه فيكون هذا قرينه على رجوع الضمير فى (غيره) إلى الموضوع، وبالتالي تكون الروايه داله على قاعده الفراغ لا- على قاعده التجاوز ويكون مضمونها أنّك إذا شككت فى جزء من أجزاء الموضوع وأنت قد دخلت فى غير الموضوع فلا تعتن

بشكك وبهذا يتم التوفيق بين هذه الموثقه وبين صحيحه زراره.

الإشكال الوارد على هذا الوجه هو أن الشك في شىء ظاهر أولاً وبالذات إلى الشك في وجود ذلك الشىء لا الشك في صحته هذا مضافاً إلى أن استعمال لفظه من للبيان إنما هو على خلاف الأصل حيث إن الأصل الأولى في معنى من هو التبعيض.

الوجه السابع للجمع بين الموثقه والصحيحه أن يقال بأن المراد من الشك في الموثقه هو الشك بعد الفراغ من العمل، لكنه في جزء من أجزائه.

وبعبارة أخرى يكون مفاد الروايه مفاد كان التامه وعليه فإن صدر الروايه ظاهر في أن للشىء في قوله (ع):

إذا شككت في شىء من الوضوء وقد دخلت في غيره

(محلاً قد تجاوز المكلف عنه ثم شك فيه بعد تجاوز محلّه لا أنه قد شك بعد الانتهاء من كل العمل.

والإشكال على هذا الوجه أيضاً أنه خلاف الظاهر.

المختار في الجمع بين الموثقه وصحيحه زراره:

والذى نختاره هو أن ذيل الموثقه

(إنما الشك إذا كنت في شىء لم تجزه

(كبرى كليته تبين قاعده التجاوز أما صدر الروايه

(إذا شككت في شىء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشىء)

فلا بد من التصرف فيه- بقرينه الإجماع- بأن نلتزم أن مجموع أفعال الوضوء يُعتبر عملاً واحداً ولم يلاحظ الشارع أجزاءها على نحو الاستقلال لكن لما سبق وأن بينا بأن الإجماع لا يمكن أن يصبح دليلاً على التصرف في مدلول الروايه الاستعمالي فلا بد من التفكيك في الحجيه بأن يُطرح صدر الروايه لمخالفته مع الإجماع فتثبت الحجيه لذيل الروايه المفيد لقاعده التجاوز ويؤخذ به. هذا غايه ما يمكن بيانه فيما يتعلق بالموثقه.

نعم قد يقال بأنّ هذا الإجماع يحتمل أن يكون مدركياً فلا يمكن التمسك به ولا يجوز الاستناد إليه لكننا نقول بأنّ صدر الرواية لا بدّ من طرحه لإعراض المشهور عنه. فإن قيل: إنّ إعراض المشهور إنّما نشأ من صحاحه زراه والمشهور باستناده إليها قد أعرض عن صدر الموثقة فلا فائده من هذا الإعراض.

قلنا: فعلى هذا كلّ تصحيح الموثقة مجمله ولا يمكن الاستناد إليها ولا بد من التمسك بالصحيحه لأنّ المجمل لا يقاوم المبيّن ولا يعارضه.

بحث حول جريان قاعده التجاوز فى الغسل والتيمّم:

اختلف الفقهاء فى إلحاق الغسل والتيمّم بالوضوء فى عدم جريان قاعده التجاوز أو أنّهما لا يلحقان به فتجرى فيهما قاعده التجاوز.

فقد صرح الشيخ الأنصارى فى كتاب الطهاره (١) بأنّ المشهور إلحاق الغسل والتيمّم بالوضوء وعليه فلا تجرى قاعده التجاوز فيهما كما لا تجرى فى الوضوء.

أمّا كبار المعاصرين أمثال الإمام الخمينى (رحمه الله) (٢) والمحقق الخوئى (رحمه الله) (٣) فقد ذهبوا إلى عدم إلحاق الغسل والتيمّم بالوضوء فتجرى قاعده التجاوز فيهما وعليه فلو شك المكلف أثناء الغسل حين غسل الطرف الأيمن من جسمه فى أنّه هل غسل رأسه وعنقه أولاً؟ جرت فى حقّه قاعده التجاوز وحكّم بأنّه قد غسلهما، وهكذا الحال فى التيمّم.

نعم لا يمكن إجراء قاعده التجاوز هنا على مذهب من لا يرى الترتيب واجباً

١- ج ٢ ص ٤٧٣ وهذه عبارته: (فإلحاق الغسل بالوضوء فى حكم المذكور مع اختصاص الصحيحه بالوضوء وعدم تنقيح المناط وعدم العلم بالإجماع يحتاج إلى دليل وإن كانت الشهره محقّقه).

٢- الاستصحاب، ص ٣٢٩.

٣- كتاب الطهاره ٨: ٢٥٢، ومصباح الأصول ٣: ٢٩٠.

بين غَسِيلِ الطرف الأيمن والطرف الأيسر كما ذهب إليه بعض الأعاضم مثل المحقق الخوئي (رحمه الله) (١) فعلى مبنى هؤلاء الأعاضم لو شك المكلف أثناء غَسْلِ الطرف الأيسر من الجسم في أنه هل غسل طرفه الأيمن أولاً؟ وجب عليه أن يعيد غسل الطرف الأيمن لعدم تحقق التجاوز عن المحل حينئذٍ.

هذا كله بالنظر إلى الأقوال.

أمَّا بالنسبة إلى دليل المسألة وأنَّ الدليل ماذا يقتضى؟ فإنَّ ما يدلُّ على عدم جريان قاعده التجاوز في باب الوضوء أمران أحدهما الإجماع، والآخر صحيحه زواره ولا شك في اختصاص مورد هذين الدليلين بالوضوء ولا وجه فيهما لإلحاق الغسل والتميم بباب الوضوء في عدم جريان قاعده التجاوز.

وبعبارة أخرى فإنَّ إلغاء الخصوصية في التعديديات أمر مشكل جداً ولا وجه له في هذا البحث كما أنَّ تنقيح المناط هنا غير ممكن لعدم إحراز وحده المناط في الوضوء والمناط في الغسل والتميم فإنَّ اختلاف الأحكام والخصوصيات بين الوضوء من جهة والغسل والتميم من جهة أخرى دليل على عدم اليقين بتنقيح المناط هنا.

مع ذلك كله فإنَّ هناك دليلين على الإلحاق لا بد من دراستهما والبحث حولهما.

الدليل الأول المختص بالتميم هو أنَّ التيمم بدل الوضوء له عنوان البدليه ولا استقلاله له والبدليه تقتضى عدم جريان قاعده التجاوز في البدل (التميم) كما لم تجز في المبدل منه (الوضوء):

ويرد على هذا الدليل إشكالان:

الأول أنه لا دليل يدل على أنَّ التيمم لمَّا كان بدلاً عن الوضوء فلا بدَّ من أنَّ

يتصف بجميع أحكام الوضوء بل البدليه معناها أنّ التيمم كالوضوء في أنه مبيح للدخول في الصلاة فالتيمم يحمل عنوان البدليه عن الوضوء في هذا المقدار من الإباحه، ومن هنا تختلف أحكام التيمم عن أحكام الوضوء.

الإشكال الثاني: هو ما ذكره بعضهم على نحو الاحتمال من أنّ التيمم كالوضوء فلا تجرى فيه قاعده التجاوز أمّا الغسل فتجرى فيه تلك القاعده. وقد يُتساءل هنا على هذا المبني في التيمم بدل الغسل حيث لا يمكن القول بالتفصيل بأن يقال: لا تجرى قاعده التجاوز في التيمم بدل الوضوء بينما تجرى في التيمم بدل الغسل لأنّ التيمم فعل واحد ولا يجوز فيه التفصيل.

الدليل الثاني: عامّ وهو ما ذكره واستند إليه الشيخ الأنصاري فإنه ذكر لإثبات أنّ قاعده التجاوز لا تجرى في الوضوء. ذكر بأن الشارع إنّما لاحظ جميع أفعال الوضوء فعلاً واحداً ولم يلاحظها على نحو الاستقلال لأنّ الوضوء له أثر واحد يسمّى بالطهاره ومع وحده الأثر فإنّ المؤثر واحد وهذا كلّ جارٍ في الغسل والتيمم أيضاً إذ لهما أثر واحد هو الطهاره فيكون الشارع قد لاحظ كلّاً منهما عملاً واحداً ولا تجرى قاعده التجاوز في كلّ ما اعتبره الشارع شيئاً واحداً.

هذا وقد أورد المحقق السيد الخوئي (رحمه الله) (١) على هذا الدليل إشكالين:

الإشكال الأول:

إنّ متعلّق التكليف في الوضوء على ما يستفاد من ظاهر الآيات والروايات في باب الوضوء هو أفعال الوضوء من الغسلات والمسحات لا الطهاره.

وبعبارة أخرى فإنّ المأمور به في باب الوضوء نفس الغسلات والمسحات لا

الطهاره التي هي أثر تلك الغسلات والمسحات(١).

ومن الجدير بالذكر هنا في إشكال السيد الخوئي أنّ بعض تلامذه السيد قد صرّحوا بأنّ هذا الإشكال منه إنّما نشأ من عدم ذكره نظريه الشيخ الأنصاري على وجهها الصحيح في تقريراته، فإنّ السيد الخوئي قال في تقريره للدليل الشيخ الأنصاري:

ما ذكره شيخنا الأنصاري وهو أنّ التكلّف إنّما تعلق بالطهاره وإنّما الغسل والمسح مقدّمه لحصولها فالشك في تحقق شيء من الغسل والمسح يرجع إلى الشك في حصول الطهاره وهي أمر بسيط فلا تجرى فيه قاعده التجاوز(٢).

لكن بالرجوع إلى كلام الشيخ الأنصاري الذي ذكرناه في الأبحاث السابقه يتّضح لنا أنّ الشيخ لم يركّز نظره على أنّ المأمور به في باب الوضوء هل هو أفعال الوضوء أو الطهاره بل نظر إلى أنّ الوضوء في الخارج وإن اعتبر عملاً مركباً إلّا أنّ الشارع لاحظته شيئاً واحداً واعتبر لأفعاله وحده اعتباريه.

وعليه فإنّ إشكال المحقق الخوئي الأوّل غير وارد على نظريه الشيخ الأعظم.

الإشكال الثاني:

يقول المحقق الخوئي: لو سلّمنا بأنّ المأمور به في باب الوضوء هو الطهاره وأنّ أفعال الوضوء من الغسلات والمسحات مقدمه للمأمور به.

لكن لا بدّ من الالتزام بأنّ قاعده التجاوز إنّما لا تجرى في هذه المقدمات فيما لو كانت مقدمات عقلية خارجيه كما لو أمر المولى عبده بقتل رجلٍ وكان قتله

١- وهذا نصّ عباره السيد الخوئي: (وفيه أولاً أن ظاهر الآيات والروايات كون نفس الوضوء متعلّقاً للتكليف كقوله تعالى: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) وكقوله (ع): (افتتاح الصلاه الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) والوضوء مركب فلا مانع من جريان قاعده التجاوز فيه).

٢- مصباح الأصول ٣: ٢٨٩.

متوقفاً على مقدمات فإنه لو شك في هذه المقدمات لم تجر قاعده التجاوز لأنّ ذا المقدمه أى القتل عنوان بسيط والشك في المقدمات يكون من قبيل الشكّ في محصلّ العنوان وهو مجرى الاحتياط، لكن الغسلات والمسحات التي هي مقدمه للطهاره في باب الوضوء تعتبر مقدمات شرعيه لأنّ الشارع هو الذى أمر بها، ومن الواضح جريان قاعده التجاوز في الأجزاء والمقدمات الشرعيه المركبه(١).

وما يمكن القول في هذا الإشكال هو أن صحه هذا الإشكال مبنيه على القول بأنّ قاعده التجاوز قاعده تعبدية محضه وعلى هذا يكون من وجوه التفريق بين قاعدتى الفراغ والتجاوز أنّ قاعده الفراغ أمر عقلائي دون قاعده التجاوز.

ومن هنا لا يرد هذا الإشكال على قول من يرى قاعده الفراغ والتجاوز قاعده واحده ترجعان إلى عنوان واحد هو عدم الاعتناء بالشك بعد تجاوز المحل وهو عنوان عقلائي كما هو مذهب الإمام الخميني والمحقق البجنوردى، لأنّ التفريق بين المقدمات العقلية والمقدمات الشرعيه إنّما يتمّ فيما لو كانت هاتان القاعدتان قاعدتين مستقلتين.

هذا مضافاً إلى ما سبق في الإشكال السابق من أنّ إشكالات السيد الخوئي إنّما نشأت من تفسيره الخاطئ لنظريه الشيخ الأنصارى فلو فسّرت نظريته على الوجه الصحيح لم ترد عليه هذه الإشكالات. نعم لا ننكر تلك الإشكالات

١- مصباح الأصول ٣: ٢٨٩؛ (وثانياً على تقدير تسليم كون الطهاره هي المأمور به وأنّ الوضوء مقدمه لها أنّ عدم جريان قاعده التجاوز في المقدمه مع كون ذبيها بسيطاً إنّما هو في المقدمات العقلية الخارجيه كما إذا أمر المولى بقتل أحد وتوقف القتل على عدّه من المقدمات فالشك في بعض هذه المقدمات لا يكون مورداً لقاعده التجاوز لأنّ المأمور به وهو القتل بسيط لا تجرى فيه قاعده التجاوز والشك في المقدمات شكّ في المحصّل فلا بدّ من الاحتياط هذا بخلاف المقام فإنّ الوضوء من المقدمات الشرعيه لحصول الطهاره إذ الشارع جعله مقدمه لها وأمر به وبعد تعلق الأمر الشرعى به وكونه مركباً لا مانع من جريان قاعده التجاوز فيه).

السابقة التي أوردتها المحقق العراقي على نظريه الشيخ الأنصاري فأنها تامه مقبوله ولا داعى إلى إعادتها.

وحاصل ما ذكرنا إلى هنا عدم إلحاق الغسل والتيمم بالوضوء وأنّ قاعده التجاوز تجرى فى هذه الأبواب الفقهيّه، وقد خرج منها باب الوضوء بالدليل الخاصّ الدال على عدم جريان قاعده التجاوز فى الوضوء خاصه.

المؤيد لجريان قاعده التجاوز فى الغسل:

يذكر الإمام الخمينى بعد هذا الكلام بعض الروايات التى يستفاد منها جريان قاعده التجاوز فى الغسل كصحيحه زراره التى ذكرناها سابقاً: (قال زراره: قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده فى غسل الجنابه؟ فقال:

إذا شك ثم كانت به بله وهو فى صلاته مسح بها عليه، وإن كان استيقن رجوع وأعاد عليه الماء ما لم يُصب بله فإن دخله الشكّ وقد دخل فى حال أخرى فليمض فى صلاته ولا شىء عليه

(١).

فإن الإمام الخمينى يرى أنّ المستفاد من إطلاق عبارته الإمام (ع): (

فإن دخله الشكّ وقد دخل فى حال أخرى فليمض فى صلاته ولا شىء عليه

). إن قاعده التجاوز تجرى من دون أى مانع فيما لو كان المكلف منشغلاً بغسل الجنابه قبل الصلاه وقد دخل من جزء إلى جزء آخر ثم شك فى الجزء السابق (٢).

يقول الإمام الخمينى: هناك عبارته أخرى فى صحيحه زراره هذه عدا تلك العباره السابقه يستفاد منها أن الشكّ بعد تجاوز المحل لا اعتبار به فى غسل الجنابه.

١- ثقه الإسلام الكلينى: الكافى ٣: ٣٣ ج ٢ باب الشك فى الوضوء.

٢- الاستصحاب ص ٣٢٧ وهو يقول: (وكذا يمكن أن يقال: إن قوله فى ذيلها) فإن دخله الشك وقد دخل فى حال أخرى) يدلّ بإطلاقه على أنّ من شك فى غسل ذراعه أو بعض جسده من الطرف الأيسر وقد دخل فى حال أخرى أيّه حاله كانت لا يعتنى بشكّه).

بحث جريان قاعده التجاوز فى جزء الجزء:

اشاره

من جمله ما يُبحث عنه فى قاعده التجاوز هو أنّ قاعده التجاوز هل هى مختصّه بالأجزاء الأصليه للعمل أو أنّها تجرى فى أجزاء الأجزاء أيضاً. الشكّ فى الأجزاء الأصليه بعد تجاوز المحلّ كما لو شكّ المكلف حين السجود فى إتيان الركوع، أمّا الشكّ فى جزء الجزء فكما لو شكّ أثناء قراءه السوره فى الصلاه فى أنّه هل قرأ الآيه السابقه أولاً؟ فى هذا البحث آراء مختلفه فى كلمات الأعاضم.

اختلفت كلمات الأعاضم وتضاربت آراؤهم فى هذه المسأله

نظريه المحقق النائينى:

ذهب المحقق النائينى ومن تبعه من الأعاضم إلى أنّ قاعده التجاوز مختصّه بالشكّ فى أجزاء العمل الأصليه ولا تجرى فى جزء الجزء كالشكّ فى الآيه السابقه بعد الدخول فى غيرها(١).

والدليل على هذا المنع كما يستفاد من كلماته أمران:

الأمر الأوّل: إنّ روايات التجاوز حاكمه على روايات الفراغ وهى أى روايات التجاوز تلحق الشكّ فى الجزء بالشكّ فى الجزء فإنّ الشارع أمر بعدم الاعتناء بالشكّ فى أجزاء الصلاه أثناء الصلاه كما لا اعتناء بالشكّ فى كلّ الصلاه بعد الفراغ منها ولم يجعل الشارع جزء الجزء بمنزله كلّ العمل فلا- تجرى قاعده التجاوز فى جزء الجزء، وبعبارة أخرى فإنّ أدلّه التنزيل لا تشمل الشكّ فى جزء الجزء(٢).

١- فوائد الأصول ٤: ٦٣٤.

٢- هذا نصّ عبارته: (لأنّ شمول قوله (ع): (كلّ شىء شك فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه) للشكّ فى الأجزاء إنّما كان بعنايه التعيّد والتنزيل ولحاظ الأجزاء فى المرتبه السابقه على التركيب فإنّه فى تلك المرتبه يكون كل جزء من أجزاء الصلاه وأجزاء أجزاءها من الآيات والكلمات بل الحروف شيئاً مستقلاً فى مقابل الكلّ. وأمّا فى مرتبه التأليف والتركيب فلا يكون الجزء شيئاً مستقلاً فى مقابل الكلّ بل شبيهه الجزء تندكّ فى شبيهه الكلّ كما تقدم فدخول الأجزاء فى عموم الشىء فى عرض دخول الكلّ لا يمكن إلّا بعنايه التعيّد والتنزيل وحينئذٍ لا بدّ من الاقتصار على مورد التنزيل والمقدار الذى قام الدليل فيه على التنزيل هو الأجزاء المستقلّه بالتبويب).

ونحن أوردنا فيما سبق على هذا الدليل وذكرنا أنّ قاعده الفراغ والتجاوز إنّما يستفاد كلّ منهما على نحو الاستقلال من الروايات ولا ناظرية لإحداهما إلى الأخرى وقد ناقشنا مسأله التنزيل وعليه فلا بدّ من طرح هذا الدليل.

الأمر الثاني: أنّ المستفاد من روايات قاعده التجاوز إنّما لو دخلنا من الجزء إلى الجزء الآخر فلا بدّ من استفاده عنوان الخروج من المحل والدخول في غيره، والمراد بالمحل هو المحل الذي حدّده الشارع.

مثلاً إن لركوع الصلاه خصوصيتين: أ- أنه مأمور به، ب- أنّ له محلاً معيّناً من قبل الشارع، ففي مثل هذه الأجزاء التي لها محلّ معين شرعاً مضافاً إلى كونها مأموراً بها تجرى قاعده التجاوز بحيث أن يكون هذا المحل المعين من قبل الشارع دخيلاً في كونها مأموراً بها بمعنى أنّ المكلف لو أتى بالركوع بعد السجود كان آتياً بجزء المأمور به لكنّه قد أخلّ بترتيب الصلاه.

وعلى هذا فلا- تجرى قاعده التجاوز في الأجزاء التي ليس لها محلّ معين شرعاً، كما لو قدّم وأخّر المكلف ألفاظ السوره وقال بدل (الله الصمد): الصمدُ اللهُ- أو قال بدل (الله أكبر): أكبر الله، لم يمكن الالتزام بأنّه قد أتى بالمأمور به لكنّه أخلّ بالترتيب، لأنه لم يأت بالمأمور به هنا على الإطلاق فإن الترتيب بين الكلمات له مدخلية في ماهية السوره والكلام فلا تجرى في هذه الموارد قاعده التجاوز لأنّ الشكّ فيها يساوى الشكّ في أصل إتيان المأمور به ووجوده.

وهذا الدليل أيضاً غير تام إذ سيأتي في الأبحاث اللاحقه أنّ المراد بالمحل

فى قاعده التجاوز لىس خصوص المحل المقرر شرعاً بل المراد به مطلق التجاوز عن محل جزءٍ من الأجزاء. وسنبحث فى الأبحاث القادمه مفصلاً عما هو المراد بالمحل فى قاعده التجاوز إن شاء الله.

نظريه المحقق الأصفهاني:

الدليل الثالث ما ذكره المحقق الأصفهاني كدليل على عدم جريان قاعده التجاوز فى جزء الجزء حيث قال بأن كلمه الشىء الوارده فى روايه قاعده التجاوز فى قوله (ع): (إذا شككت فى شىءٍ ودخلت فى غيره) منصرفه إلى الجزء نفسه الشامل للأجزاء الأوليه المبوّبه كالشك فى التكبير والقراءه والركوع والسجود ولا يشمل جزء الجزء الذى هو من الأجزاء الثانويه فالشىء كناية عن أجزاء الصلاه ويشمل أجزاء الصلاه الأصلية المبوّبه دون أجزاء الصلاه (١).

والظاهر أنّ هذا الدليل حسن لا بأس به وإن وقع مخدوشاً فيه من قبل بعض الأعاضم لأنّ الانصراف لىس ممّا يمكن للمرء إنكاره أو قبوله بسهولة بحيث يدعى أحد الانصراف وينكره الآخر فإنّ الانصراف أمر وجدانى، والذى يبدو هنا أنّ الحق مع المحقق الأصفهاني فى عدم شمول لفظ الشىء لجزء الجزء.

١- نهايه الدرايه فى شرح الكفايه ٣: ٣٠٠ (الطبعه الحجرية)، الميرزا حسن سيادتى السيزوارى: وسيله الوصول إلى حقائق الأصول تقريراً لأبحاث المحقق الأصفهاني ص ٨٠٣ وهذا نص كلمات المحقق الأصفهاني فى وسيله الوصول: (ثم إنّ الشك فى الشىء بعد الدخول فى غيره الذى لا يعنى به بمقتضى قاعده التجاوز مخصوص بالشك فى الأجزاء المبوّبه الأوليه كالشك فى التكبير والقراءه والركوع والسجود ونحوها كما فى مورد الروايه أو تعمّ غير الأجزاء الأوليه من الأجزاء الثانويه وهكذا كما أفتى به بعض من عدم الاعتناء بالشك فى أول السوره وهو فى آخرها بل بالشك فى أول الآيه وهو فى آخرها بل بالشك فى أول الكلمه وهو فى آخرها والظاهر هو الأول لأن الشىء وإن كان من الألفاظ العامه إلا أن عمومه باعتبار ما يكنى به عنه وهو فى الروايه كناية عن أجزاء الصلاه كما هى مورد قاعده التجاوز بمقتضى الروايه فمعنى قوله (ع): (إذا خرجت من شىءٍ ودخلت فى غيره فشككت لىس بشىء) إذا خرجت من أجزاء الصلاه وأجزاء الصلاه هى الأجزاء الأوليه المبوّبه).

والذى يؤيد هذا الانصراف تعبير الدخول فى غيره الذى لا ينطبق عرفاً على التجاوز من جزء الجزء وبعبارة أخرى فإنّ جزء الجزء عند العرف شىء واحد لا شيئان والعرف يرى جملة (الله أكبر) شيئاً واحداً ولا يفكك بين (الله) و (أكبر) بحيث يشكّ المكلف حين التلفظ ب- (أكبر) فى أنّه هل تلفّظ بلفظه (الله) أو لا-؟ ولو شك كذلك وجب الاعتناء بشكّه ولا بدّ من إعادته مجموعه جملة (الله أكبر).

نعم يمكن القول بانفصال كلّ آية عن الأخرى فى القرآن فيصحّ التفكيك فيها عرفاً، وعليه فلو شك حين قراءه (مالك يوم الدين) هل أتى ب- (الرحمن الرحيم) أولاً؟ جرت فى حقه قاعدة التجاوز لأنّ العرف يرى هاتين الآيتين شيئين مستقلين.

وحاصل رأينا هو أنّه لا يلزم فى جريان قاعدة التجاوز أن يلاحظ المحل مقررّاً شرعاً بل المحل مطلق وإنما تجرى قاعدة التجاوز فى الأجزاء التى يلاحظها العرف على نحو الاستقلال من حيث الدخول والخروج.

وهنا يمكن أن يتساءل المرء بأنّه هل يمكن أن يستفاد من عنوان الأذكريه الوارد فى الروايات جريان قاعدة التجاوز فى جزء الجزء أيضاً؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من وجهين:

الأوّل: كما ذكرنا سابقاً فى الأبحاث الماضيه أنّ الأذكريه تتعلق بروايات قاعده الفراغ ولا تجرى فى قاعده التجاوز، وهذا هو أحد الفروق بين هاتين القاعدتين.

والثانى: أنّ الأذكريه لها عنوان الحكمه لا عنوان العليه.

جريان قاعدة الفراغ والتجاوز فى الجزء الأخير من المركّب

من الأبحاث الهامه فى هاتين القاعدتين أنّ قاعدة التجاوز والفراغ هل

تجريان فى الجزء الأخير من المركب أولاً؟ مثلاً لو شك المصلّى بعد الفراغ من الصلاة فى أنه هل سلّم أولاً؟ أو أنه هل جاء بالتسليم على الوجه الصحيح أولاً؟ وكذا لو شك الحاج فى باب الحج فى أنه هل جاء بطواف النساء وصلاته اللذى هو الجزء الأخير من واجبات الحج؟ وكما لو غلب النعاس على المصلّى فى السجود بحيث لا يعلم هل هذا هو سجود صلاته الأخير أو كان سجود الشكر؟ فهل تجرى قاعده الفراغ والتجاوز فى هذه الموارد؟

الحق فى الإجابة عن هذا السؤال هو عدم إمكان جريان قاعده الفراغ بمقتضى التعبيرات الواردة فى روايات هذه القاعده مثل قوله (ع): ()

بعد ما تفرغ من صلاتك

(و)

بعد ما ينصرف

(و)

بعد ما يصلّى

(لوجود التردد والشك فى تحقق عنوان الفراغ أو الانصراف فى الموارد السابقه فلا مجال لجريان هذه القاعده.

نعم لو حملنا الدخول فى الغير الوارد فى قاعده التجاوز بالمعنى الأعمّ وحملنا المحلّ على الأعمّ من المحلّ الشرعى والعادى وكان المصلّى قد خرج من محلّ صلاته ودخل فى عمل آخر أو كان الحاج قد خرج من مكه جاز لنا إجراء قاعده التجاوز إلّا أن نلتزم باختصاص قاعده التجاوز بأثناء العمل فلا يكون للعمل بعد الفراغ منه محل كما استفدنا ذلك من الروايات.

هذا وقد فصل بعض المحققين (١) فى هذه المسأله وذكر عده صور:

١- يجب تدارك العمل المشكوك فيه فيما لو شك فى الجزء الأخير ولما يدخل المكلف فى العمل الآخر.

٢- أمّا لو دخل المكلف فى العمل الآخر فللمسأله صور عديده:

١- السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى: أجود التقريرات ٤: ٢٢٢.

الأولى: أن يشكَّ في التسليم بعد الدخول في تعقيبات الصلاة أو في سجدة السهو أو صلاه الاحتياط مما شرعه الشارع بعد الفراغ من الصلاة.

ولا شك هنا في جريان قاعده الفراغ لأنَّ الشكَّ هنا من مصاديق الشكِّ في الشئ ء وبعد الدخول في غيره.

إشكال: يبدو أنَّ هذا الكلام تام بالنسبه إلى قاعده التجاوز، وقد ذكرنا سابقاً أنَّ أحد وجوه الفرق بين قاعدتي التجاوز والفراغ أنَّ الدخول في الغير غير معتبر في قاعده التجاوز خلافاً لقاعده الفراغ.

نعم لا- يرد هذا الإشكال على من يعتبر في قاعده الفراغ الدخول في الغير كالمحقق النائيني (١) الذي يعتقد بأنَّ هذا الاشتراط يستفاد من أدلّه قاعده الفراغ بغض النظر عن اتحاد القاعدتين- حيث لا- يمكن أن يكون منشأ لهذه النظرية- فإنَّ أدلّه قاعده الفراغ طائفتان فقد ورد هذا القيد في بعضها كصحيحه زراره حيث يقول فيها الإمام (ع): (

إذا خرجت من شئ ء ثمَّ دخلت في غيره فشكك ليس بشئ ء

). بينما لا وجود لهذا القيد في بعضها الآخر كموثقه ابن بكير حيث جاء فيها: (

كلّما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو

(وكذلك موثقه ابن أبي يعفور: (

إنّما الشكُّ إذا كنت في شئ ء لم تجزه

(. ولا- بد هنا إقياً من حمل المطلق على المقيّد أو جعل القيد من القيود الواردة في مقام الغالب، وبالتالي لا- يكون مقيّداً للإطلاقات.

والتحقيق هو الأوّل لا لأجل وجود المفهوم في القيد ولا لأجل حمل المطلق على المقيّد بل إنّ هذا المطلق ينصرف إلى الفرد الغالب لقصوره الذاتي بالنسبه إلى الفرد غير الغالب، بمعنى أن التجاوز عن الشئ ء غالباً ما يصدق مع الدخول

فى الشىء الآخى؁ ونادراً ما ىحصل مع عدم الدخول فى الشىء الآخى؁

نعم من الواضح أنّ مجرد الغلبه فى الوجود الخارجى لا ىكون سبباً للانصراف إلّا أنّنا ندعى أنّ المطلق فى حقيقته وماهيته له قصور عن الفرد النادر.

وتحقيق القول هو أنّنا ذكرنا فى دراستنا لروايات قاعده التجاوز أنّ صحيحه زواره هى من الروايات الداله على قاعده التجاوز فقط ولا تستفاد منها قاعده الفراغ كما أنّ الأمثله الوارده فى صدر الروايه هى من مصاديق قاعده التجاوز والشك فى أثناء العمل؁ وهذه الأمثله قرينه جليّه على أنّ القاعده الكلّيّه المذكوره فى ذيل الروايه أيضاً محموله على قاعده التجاوز وعليه فلا ىمكن الالتزام بأنّ من روايات قاعده الفراغ ما يدل على اعتبار الدخول فى الغير بل إنّ روايات قاعده الفراغ أمّا صريحه فى الانصراف عن أصل العمل (بعدهما ىنصرف من صلاته) أو أنّها صريحه فى الفراغ من العمل (بعدهما تفرغ من صلاتك)؁ أو أنّ الوارد فيها مجرد عنوان (ما مضى).

نعم هناك صحيحه أخرى لزاره تقول:)

إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا؟ فأعد عليهما فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت فى حال أخرى فى الصلاه أو غيرها فشككت فلا شىء عليك

(١).

وهى كما ذكرنا سابقاً تدلّ على قاعده الفراغ وقد جاء فيها قيد (وقد صرت فى حال أخرى فى الصلاه أو غيرها) وعلى هذا ىمكن اعتبار الدخول فى الغير فى قاعده الفراغ بناءً على هذه الروايه فلا تفترق عن قاعده التجاوز من هذه الناحيه إلّا من جهه أنّ الغير فى قاعده التجاوز هو العمل المترتب شرعاً على الجزء السابق بينما فى قاعده الفراغ هو الفعل المبين للعمل المشكوك فىحسب هذه الروايه

١- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

يمكن إجراء قاعده الفراغ لمن كان منشغلاً بالتعقيبات وشك في التسليم.

رأى المحقق النائيني: هذا وقد ذهب الميرزا النائيني إلى جريان قاعده التجاوز في هذه المسأله (مسأله انشغال المكلف بتعقيبات الصلاه مع الشك في التسليم) مستنداً على ما جاء في كتاب أجود التقريرات (١) بأن الإمام (ع) في روايات التجاوز قد ألحق الأذان والإقامه بأجزاء الصلاه مما يجعل الفقيه يقطع بعدم خصوصيه للأذان والإقامه بل كلما ألحق بالصلاه من المقدمات والتوابع كالتعقيبات المترتبه على الصلاه شرعاً يصدق عليها الدخول في الغير وهو قد صرح في فوائد الأصول بأنه (لا فرق بين الدخول في الإقامه والدخول في التعقيب كليهما عن حقيقه الصلاه) (٢).

والظاهر عدم تماميه هذه النظرية إذ كما بينا مراراً بأن روايات قاعده التجاوز لها عنوان تعبدى ولا يمكن لنا تحصيل ذلك القطع الذى ادعاه الميرزا وكيف يمكن إلحاق توابع الصلاه بمقدماتها مع أن المقدمات لها عنوان الدخول في الصلاه بينما تقع التعقيبات بعد الفراغ من الصلاه؟

وعليه فالظاهر هنا عدم جريان قاعده التجاوز نعم يمكن إجراء قاعده الفراغ بمقتضى صحيحه زواره الثانيه الوارده في الشك في الذراعين.

لأن قوله (ع): ()

صرت في حال أخرى من الصلاه أو غيرها

(يشمل هذا المورد من دون شك وترديد.

وقد أورد المحقق الخوئى أيضاً إشكاليين على رأى أستاذه هنا:

وقد أورد المحقق الخوئى (٣) أيضاً إشكاليين على رأى أستاذه هنا:

الإشكال الأول: إشكال نقضى بأن المكلف لو شك أثناء الانشغال بالتعقيبات

١- ج ٤، ص ٢٢٣.

٢- ج ٤، ص ٦٢٨.

٣- مصباح الأصول ٣: ٢٩٤.

فى أنه هل أتى بأصل الصلاة أولاً؟ فإنّ أحداً من الفقهاء لم يلتزم بجريان قاعده التجاوز هنا.

ويمكن الذبّ عن هذا الإشكال أولاً بأنّه لا علاقه لهذا النقص بالإلحاق وعدم الإلحاق بل إنّ الإشكال وارد على كلّ من يجرى قاعده التجاوز فى الشكّ فى إتيان أصل العمل سواء ألحقنا التوابع بالمقدمات أم لا.

وثانياً أنّ المحقق النائنى يلتزم بحكومته روايات قاعده التجاوز على روايات قاعده الفراغ ولا بدّ فى باب الحكومه من التبعّد بمقدار دائره الدليل الحاكم والدليل الحاكم لا يشمل ذلك الفرض الذى ذكره السيد الخوئى تحت عنوان النقص.

وبعبارة أخرى فإنّ قاعده التجاوز تجرى فى الأجزاء المشكوكه المترتب عليها جزء آخر ولا تجرى فى أصل العمل.

نعم لو التزم المحقق النائنى بأنّ ملاك التجاوز عن الشىء شامل للتجاوز عن محلّ الشىء وعن أصل الشىء - كما صرح بذلك فى أجود التقريرات - لزمه القول بجريان قاعده التجاوز فى هذه الصورة أيضاً لصدق التجاوز عن الشىء مع الانشغال بالتعقيبات، وعليه فلا استبعاد لجريان القاعده فى هذا الفرض أيضاً وإن كان لا بدّ من الإتيان بالصلاه هنا من سائر الجهات ومع وجود سائر الأدلّه.

الإشكال الثانى: وهو حلّى ويتّضح بالفرق بين المقدمات والتوابع فإنّ الإقامه مترتبه على الأذان شرعاً وتقع بعده ويكون الشكّ فى الأذان بعد المدخول فى الإقامه من صغريات قاعده التجاوز بخلاف التعقيبات حيث يعتبر تقديم التسليم عليها دون تأخر التعقيبات عن التسليم وعليه فإنّ التعقيب ليس له محلّ معيّن مترتب على التسليم فى نظر الشارع فلا تجرى قاعده التجاوز.

ومن جهة أخرى لم يحرز عنوان الفراغ وبالتالي لا تجرى قاعده الفراغ ويجب على المكلف أن يتدارك التسليم.

ويمكن للمحقق النائبي أن يجيب عن هذا الإشكال بأن الغرض من الإلحاق هو هذا المطلب بمعنى أننا نلحق الجزء غير المترتب على الجزء السابق شرعاً كالتعقيب بالمقدمات التي يتوفّر فيها الترتب الشرعي. وعلى هذا فالأولى في النظر هو الإشكال الذي قدمناه نحن وهو أن لروايات التجاوز عنواناً تعدياً فلا يمكننا التعدي عنها.

الصورة الثانية التي ذكرها هي أن يشكّ المكلف في تسليم الصلاة بعد إتيان الفعل المنافي المبطل للصلاة سواء كان ذلك الفعل عن عمد أم سهواً كالحدث أو النوم.

يعتقد المحقق الخوئي والمحقق العراقي بعدم جريان القاعده في هذه الصورة أمّا المحقق النائبي فقد التزم بجريان هذه القاعده في هذه الصورة في الدوره الأولى من الأصول لكنّه عدل عن ذلك في الدوره الثانيه وهو قد ذكر وجهين على جريان القاعده هنا:

الوجه الأوّل لجريان قاعده التجاوز أنّ ترتب الفعل المنافي على التسليم إنّما هو من أجل أن التسليم له عنوان المحلّ ويكون ترتب المحلّ من باب ترتب المحلّ بالمحلّ، وبالتالي يصدق هنا التجاوز عن الشيء والدخول في غيره.

ثمّ أورد المحقق النائبي إشكالاً على هذا الوجه وهو أنّ القدر المتيقّن من أدلّه قاعده التجاوز هو الدخول في الغير الذي يعتبر أحد أجزاء المركّب أو ملحقاته فلا تشمل قاعده التجاوز الدخول في الغير مطلقاً وبعبارة أخرى أنّه لا يحصل لنا الظن فضلاً عن القطع بكفايه الدخول في الغير المطلق.

الوجه الثاني لجريان قاعده التجاوز هو: أنّ فعل المبطل أثناء الصلاه لَمَّا كان موجِباً لفسادها بل الأحوط وجوباً حرمة فلا بدّ من أن يكون محلّه بعد التسليم ويكون من الأجزاء ويكون من الأجزاء المترتبه على الجزء الأخير شرعاً. فلو جىء بالمبطل وشك في الجزء الأخير صدق حينئذٍ العنوان الكلى للشك في الشئ بعد الدخول في غيره وجرث قاعده التجاوز.

أمّا وجه عدم جريان قاعده التجاوز فهو أنّ المبطلية أثناء العمل أو حرمة مستلزمه لأن يكون المحل الشرعى للمبطل بعد الجزء الأخير ولا يمكن أن يكون المبطل كالتعقيبات بحيث يكون محلّه الشرعى بعد الجزء الأخير، وبينها فرق واضح.

هذا وقد استقرب بعضهم الوجه الأوّل إذ لو فرضنا وقوع الفعل المبطل قبل التسليم لم يمكن للمصلّي الإتيان بالتسليم ولا بدّ من أن يكون محلّ التسليم قبل المبطل، فلو شكّ في التسليم بعد إتيان الفعل المبطل كان ذلك من مصاديق الشكّ في الشئ بعد الدخول في غيره.

الوجه المختار: والظاهر هو أنّ القول بعدم الجريان هو الأقوى، إذ لا ملازمه بين عدم صحّحه التسليم بعد المبطل وبين كون محلّ التسليم قبل المبطل ولا يمكن الالتزام بأنّ ما كان مبطلًا لشيء لا بدّ أن يكون محلّ ذلك الشئ شرعاً قبل المبطل.

توضيح ذلك أنّه لو جاء المكلف في أثناء الصلاه بما يُبطل الصلاه كما لو جاء به قبل ركوعها فإنّ أحداً لم يلتزم هنا بأنّ محلّ الركوع شرعاً هو قبل المبطل، هذا مع أنّ المبطل لا اختصاص له بالجزء الأخير بل له عنوان المبطلية بالنسبه لمجموع العمل، مع أنّ قاعده التجاوز إنّما تجرى في الجزء المعين

المشكوك، وعليه فالظاهر أنّ قاعده التجاوز غير جاريه في هذه الصوره.

وقد ذهب السيد الخوئي (١) إلى هذا الرأي إذ يعتبر في جريان هذه القاعده أن يكون الجزء المشكوك قبل الجزء الآخر من وجهه نظر الشارع مع أنّ تسليم الصلاه لا يعتبر فيه أن يقع قبل إتيان المبطل عمداً كان أم سهواً وإن اعتبر في صحته عدم وقوع الفعل المنافي. ومن هنا لا تجرى قاعده التجاوز.

نعم لو قلنا بأن وقوع الحدث قبل التسليم يوجب فساد الصلاه كما يراه المحقق النائيني - جرث قاعده الفراغ هنا أمّا لو لم نلتزم بإبطاله للصلاه لم تبق لجريان قاعده الفراغ ثمرة.

ذكر المحقق النائيني بعد أن التزم بعدم جريان قاعده التجاوز في هذا المورد بأنّ قاعده الفراغ هي الجاريه هنا إذ يُعتبر في جريان قاعده الفراغ أمران:

أحدهما: التجاوز عن الشيء والفراغ منه.

والثاني: الدخول في غيره المبين مع ذلك الشيء وكلا الأمرين متوفر فيما نحن فيه فإنّ عنوان الدخول في الغير ثابت من أنّه لو أتى بفعل مستحب أو مباح وإن كان غير مناف صدق عنوان الدخول في الغير فضلاً عن إتيان الفعل المنافي فإن عنوان التجاوز عن الشيء صادق معه أيضاً.

لأنّ تحقق معظم الأجزاء كافٍ في إحرازه ولا أثر لإحراز الجزء الأخير كما يقول في استمرار حديثه بأنّه لا فرق في جريان قاعده الفراغ بين أن يكون الشك في الجزء الأخير إلى الشك في بطلان العمل، كما لو شك في الجزء الأخير من الوضوء مع فوات شرط الموالاه أو لم يؤدّ الشك في الجزء الأخير إلى الشك في بطلان مجموع العمل كالشك في غسل الطرف الأيسر في الغسل فيما لو كانت

عاده المكلف أن يغسل جميع الأعضاء في الغسل دفعه واحده ممّا توجب هذه العاده صدق عنوان التجاوز عن العمل ولما كان القطع بإتيان معظم الأجزاء حاصلًا جرت قاعده الفراغ.

وما يلاحظ على نظريه المحقق النائيني هو أنه ما الدليل على كفايه تحقق معظم الأجزاء في جريان قاعده الفراغ؟ بل الظاهر من أدلّه هذه القاعده انصرافها إلى تمام العمل.

وقد أورد المحقق الخوئي (رحمه الله) على جريان قاعده الفراغ الوارد في كلام المحقق النائيني (رحمه الله) بأن ملاك جريان قاعده الفراغ هو إحراز الفراغ وعنوان المضي من العمل ولا- يحرز هذا العنوان مع الشك في تحقق الجزء الأخير، يتابع السيد الخوئي كلامه ويقول: بأننا لا نعتبر عنوان الدخول في الغير في جريان قاعده الفراغ، والمعتبر هو إحراز المضي من العمل.

هذا وقد احتمل بعضهم أنّ المراد ليس المضي واقعاً وحقيقه، إذ لو اعتبرنا هذا العنوان لزم أن تكون هذه القاعده لغواً وعبثاً ولا يكون لها أيّ مصداق إذ بمجرد الشك في صحه العمل لا يكون عنوان المضي الواقعي قابلاً للإحراز، وعليه فإنّ المراد بالمضي في هذه القاعده هو المضي بحسب الاعتقاد بمعنى أن يعتقد المصلي بالفراغ من الصلاه حين اشتغاله بالتعقيب أو العمل المنافي.

ومن هنا يرى السيد الحكيم (١) بأنّ المضي الواقعي غير مقصود في المقام لأنه بمعنى الفراغ من العمل الصحيح ومع هذا الوصف فلا معنى للشك أبداً.

لكنّ التحقيق أن المراد بالمضي هو مضي ذات العمل سواء على نحو التام أو الناقص وسواء وقع صحيحاً أم فاسداً، وعليه فإنّ المصلي يكون متيقناً من الفراغ

من ذات العمل فلا يمكن لنا أن نفسر لفظ المضى بالمضى بحسب الاعتقاد.

تحليل نظريه صاحب منتقى الأصول:

إشاره

سلك بعض المحققين (١) في جريان القاعده مسلماً آخر يتوقف على ثلاثه أمور:

الأمر الأول: (أن المراد من الفراغ من الصلاه هو الاشتغال بغيرها لا- إتمامها والانتهاه منها إذ هما مدلولان التزاميان للفراغ ولا يدلان عليه بالمطابقه كما أن التعبير بالفراغ لم يرد إلّا في روايه زراره المفصله ...)

ذكر في تفسير الفراغ بأن ليس المراد من الفراغ إتمام العمل وأنهاءه إذ أولاً هذا العنوان مدلول التزامي للفراغ وليس مدلولاً مطابقياً لأنّ الفراغ بمعنى الخلو يرادف إنهاء العمل وإتمامه، في مقابل أثناء العمل وبينه، وعليه فإنّ الفراغ إنّما يصدق على الإتمام من جهه استلزامه للخلو وعدم الاشتغال بمعنى أنّ بعد إتمام العمل يكون المكلف خالياً من الاشتغال بالعمل.

وثانياً فإنّ عنوان الفراغ إنّما ورد في روايه زراره التي فرقت بين الشكّ في أثناء الوضوء والشكّ بعد الوضوء، ومن الواضح أنّ المقصود من الفراغ في هذه الروايه هو الاشتغال بغير الوضوء. ويتابع المحقق المذكور كلامه ويقول: بأنه لو أغمضنا النظر عن هذا المطلب وفسرنا الفراغ بمعنى الإتمام والإنهاء إلّا أنّ الإتمام حسبما نراه إنّما يتحقّق بإتيان معظم الأجزاء لأنّ المراد من الفراغ عن العمل هو الفراغ من العمل الصحيح أو الفاسد، ومن هنا صحّ كلام المحقق النائيني حيث فسّر العمل بمعظم الأجزاء، ذلك لأنّ عنوان الإتمام والانتهاه عامّ يشمل ما لو تحقّق معظم الأجزاء، وعليه فلو دخل المصلّي في قاطع الصلاه ثمّ

شك في صحتها جرت قاعده الفراغ فيما لو أتى بمعظم الأجزاء وليس هذا إلماً لأجل أن الإتمام بالمعنى الأعم من الصحيح والفاقد يصدق مع تحقق معظم الأجزاء.

الأمر الثاني: ذكر فيه أن ما ذكره السيد الخوئي في تفسير لفظه (المضى) لا دليل عليه فإن المحقق الخوئي فسّر المضى من العمل بالفوت وعدم التدارك مع أن المضى معناه تحقق الفعل في الزمان السابق ولذا لو دخل المكلف في الفعل المنافي بعد إتيان معظم الأجزاء لا يُفرّق بين أن يكون المنافي عمداً أم سهواً لصدق المعنى حين الانشغال بالعمل المنافي للصلاه.

الأمر الثالث: ذكر فيه أنه لو سلّمنا بأن الفراغ من العمل هو الاشتغال بغيره استنتجنا بأن المراد من الفراغ هو الفراغ البنائي لا الفراغ الحقيقي.

توضيح ذلك: أن هذا المعنى للفراغ أى الاشتغال بالغير لا- يمكن أن يتحقّق إلماً إذا بنى المكلف على تماميه العمل، وتعبير أوضح فإن الفراغ الحقيقي بالمعنى المذكور آنفاً لا يتحقق إلماً مع البناء على تماميه العمل فطالما يكون المكلف منشغلاً بالعمل نفسه وينوى ذلك فهو مشغول بذلك ولم يحصل له الفراغ.

وبهذا البيان يتّضح لنا أن لفظ الفراغ قد استعمل في الفراغ الحقيقي وليس هذا الاستعمال مجازياً. والمهم هنا البحث أن الفراغ الحقيقي إنما يتحقق بالفراغ البنائي.

الإشكالات الواردة على رأى صاحب منتقى الأصول:

والظاهر أن هناك عدّه ملاحظات على كلام صاحب منتقى الأصول:

الأولى: تتعلّق بالأمر الأوّل من الأمور الثلاثة المذكوره في كلماته وهى أن

الاشتغال بغير العمل لا- علاقه له فى معنى الفراغ، وهناك موارد كثيره يحصل فيها الفراغ من العمل من غير أن ينشغل المكلف بعمل آخر، فمثلاً من جاء بتسليم الصلاه ثم شك مباشرة فى صحه الركوع أو السجود فإن قاعده الفراغ جاريه فى حقه من دون أى محذور مع أن المكلف لم يشتغل بالغير.

الثانيه: إن المتبادر عرفاً من الفراغ المذكور فى الروايات هو تماميه العمل ولا بد من حمل لفظ الفراغ على هذا المعنى وإن كان هذا المعنى مدلولاً التزامياً للمعنى الأولى اللغوى.

الثالثه: أن الظاهر فى جريان قاعده الفراغ هو أن المصلّى لا بد له من أن يعتبر عمله تاماً بحيث يفرغ من ذات العمل، وعليه فلو شك فى صحه بعض الأجزاء جرت فى حقه قاعده الفراغ وإن لم يقطع بإتيان معظم الأجزاء.

ومن جهه أخرى فلو شك فى التشهد وهو فى الركعه الأخيره من الصلاه وقد أتى بمعظم الأجزاء لم يمكنه إجراء قاعده الفراغ، وعليه فإن ما التزم به تبعاً للمحقق النائينى من كفايه تحقق معظم الأجزاء فى جريان قاعده الفراغ، أمر مردود.

الرابعه: إن ما قاله من أن تعبير الفراغ إنمياً ورد فى روايه زراره فقط من بين جميع الروايات ولا بد من أن يراد بالفراغ فى هذه الروايه الاشتغال بالغير محلّ تعجب منه إذ ورد لفظ الفراغ فى عدّه روايات أخرى كصحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (ع): (قال:

كلّ ما شككت فيه بعدما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد

). الصوره الثالثه: لو شك فى تسليم الصلاه مع عدم انشغاله بالمبطل ومن جهه ثانيه لم يصدر منه سكوت طويل يؤدى إلى فوات الموالاه فإن مقتضى قاعدتى

الاشتغال والاستصحاب الإتيان بالتسليم، ومن الواضح هنا عدم جريان قاعده التجاوز لعدم تحقق موضوعها وهو الدخول في الغير.

أمّا بالنسبة إلى جريان قاعده الفراغ أو عدم جريانها فقد احتمل بعضهم جريانها لأنّ هذا الشكّ إنّما يرجع إلى أنّ المصلي هل يجوز له الاكتفاء بصلاه شكّ في تسليمها أو لا؟ فإنّ مقتضى قاعده الفراغ الاكتفاء بصلاه كهذه.

وهذا الكلام ليس بتام، لأنّ هذه النتيجة لقاعده الفراغ إنّما هي فيما لو كان أصل جريان القاعده أمراً مسلماً مع احتمال عدم جريانها أمر وارد في المقام لأنّ المصلي لو لم يأت بالسلام فإنّه لا يزال في أثناء العمل ولا تجرى هذه القاعده في أثناء العمل، وقد ذكرنا فيما سبق من الأبحاث بأنّ المعتبر في جريان هذه القاعده فراغ المكلف من العمل ولا بد من تحقّق الفراغ العملي مع أنّ هذا العنوان لم يُحرز في هذه الصوره.

الصوره الرابعه: هي أن يشكّ المكلف في تسليم الصلاه ولم يفعل بعد ما يبطل الصلاه بل انشغل بما لا يبطلها كما لو بدأ بقراءه القرآن. وحكم هذه الصوره يظهر من حكم الصوره الثالثه.

جريان قاعده الفراغ والتجاوز عند الشكّ في صحّه الأجزاء:

إلى هنا قد ظهر لنا حكم جريان قاعده التجاوز عند الشكّ في أصل وجود الجزء كالشكّ في أصل وجود الركوع بعد الدخول في السجود أو الشكّ في أصل وجود القراءه بعد الدخول في الركوع ولا إشكال في ذلك وإنّما النزاع والإشكال في جريان هذه القاعده فيما لو شكّ في صحّه الجزء بسبب احتمال الخلل في شروط ذلك الجزء كما لو شكّ المكلف أثناء السجود في أنّه هل كان ركوعه المأتي به صحيحاً أو كان فاسداً بسبب عدم شموله على الطمأنينه فهل

يمكن الحكم بالصحة في هذه الموارد تمسكاً بقاعده التجاوز؟

نجيب عن هذا التساؤل: بأننا لو جعلنا قاعدتي الفراغ والتجاوز قاعده واحده- كما ذهب إلى ذلك المحقق البجنوردى والإمام الخمينى (رحمه الله)- التزمنا بعدم التفريق بين الشك في صحة الكل والشك في صحة الجزء.

لأن المستفاد من الروايات مثل (كلما شككت فيه مما قد مضى) هو الحكم الكلى والقاعده العامه أى (عدم الاعتناء بالشك بعد المضى) وهذا الحكم الكلى يشمل الأجزاء كما يشمل كل العمل أى سواء كان الشك بعد الفراغ من العمل أم بعد التجاوز من محل الشىء، وسواء كان الشك في أصل وجود ذلك الجزء أم كان الشك في صحة الجزء المأتى به فإن هذه الموارد كلها مشموله للحكم الكلى المستفاد من قاعده الفراغ والتجاوز.

أما لو لم نعتبرهما قاعده واحده كما ارتأينا ذلك وقلنا بأن قاعده الفراغ متعلقه بكل العمل وبما بعد العمل، بينما تختص قاعده التجاوز بالشك في الأجزاء وبأثناء العمل فمن المشكل إجراء قاعده التجاوز عند الشك في صحة الجزء لأن أخبار قاعده التجاوز ظاهره في الشك في أصل وجود الجزء لا في صحته بعد الفراغ من أصل وجوده.

نعم قد يقال: بأن الأخبار وإن كان لها ظهور بدوى في الشك في أصل وجود الجزء إلا أننا نحكم من خلال تنقيح المناط بعدم التفريق بين الشك في أصل وجود الجزء والشك في صحته، بل ربّما يدعى الأولويه هنا، لأن الشك في أصل الوجود إذا كان داخلاً في القاعده فإن الشك في صحة الجزء بعد الفراغ من وجوده يكون داخلاً في القاعده بطريق أولى.

هنا وقد شكك بعض الأعظم في هذا الدليل من جهة أن هذه الأولويه لو

كانت أولويه قطعيه لأمكن قبولها لكن لما كانت قاعده التجاوز أمراً تعبدياً شرعياً ولا يمكن تحصيل القطع بالملاك في الأمور التعبديه فإن الأولويه المذكوره لا تكون قطعيه ولا يصح التمسك بها.

أمّا جريان قاعده الفراغ في هذا البحث ففيه رأيان فقد ذهب بعض الأعظم إلى عدم جريان قاعده الفراغ في هذا الفرع لأنها مختصه بما إذا شك المكلف في صحه مجموع العمل بعد الفراغ منه.

بينما تمسكك بعض آخر من الأعظم كالمحقق الخوئي (رحمه الله) (١) وبعض تلامذته بإطلاق موثقه ابن بكير في هذا الفرض وقالوا: بأنّ لجمله (

كلما شككت فيه مما قد مضى

(إطلاقاً يشمل الجزء كما يشمل كل العمل ومن هنا فإنهم صرحوا بأنّ قاعده الفراغ كما تجرى عند الشك في صحه كل العمل كذلك تجرى عند الشك في صحه الجزء أيضاً.

والظاهر أنّ هذا الاستدلال غير تام أولاً لأننا قد ذكرنا مراراً بأنّ لفظه من في (مما قد مضى) بيانيه وليست تبعيضيّه والفاعل في (مضى) ظاهر في كل العمل.

وبعبارة أخرى لا إطلاق لهذه الروايه وعليه فلا تجرى قاعده الفراغ في المقام.

ثانياً: لو سلمنا إطلاق هذه الروايه إلّا أنّ هناك تعبيرات في الروايات الأخرى في هذا الباب تكون مقيدة لإطلاق هذه الروايه مثل)

بعد ما تفرغ من صلاتك

(ومثل)

بعد ما ينصرف

(و)

بعد ما صلّى

(حتّى إنّ التعبير بالأذكريه المذكور في روايات الفراغ له ظهور فيما بعد العمل.

والحاصل: أنّ قاعده الفراغ تكون مختصه بما بعد العمل ولا تجرى في الشك في صحه الأجزاء أثناء العمل.

الرأى المختار: وعلى ما استفدناه من روايات قاعده الفراغ والتجاوز من الفرق بين القاعدتين حيث إن قاعده الفراغ مختصه بالشك فيما بعد العمل وقاعده التجاوز بالشك فى أثناء العمل وأنكرنا نظريه المشهور فى الفرق بين القاعدتين من جهه أن مورد قاعده التجاوز هو الشك فى أصل الوجود ومورد قاعده الفراغ هو الشك فى الصحه.

وعليه نستنتج أن قاعده التجاوز تجرى فى الشك أثناء العمل مطلقاً سواء كان الشك فى وجود الشىء أم فى صحته. ولا داعى حينئذٍ إلى تنقيح المناط والأولويه فى البحث.

ما المراد من المحلّ فى قاعده التجاوز؟

لابدّ من قاعده التجاوز من التجاوز عن المحلّ والسؤال هنا هو إنه ما معنى التجاوز عن المحلّ؟ وما معنى المحلّ؟

ذُكرَ فى الجواب عن هذا السؤال ثلاثه احتمالات:

الاحتمال الأول: أن المراد بالمحلّ هو المحلّ الشرعى المقرر الذى حدّده وعيّنه الشارع المقدّس.

الاحتمال الثانى: إن المراد هو المحلّ العقلى فإنّ العقل يجعل للأشياء والأشياء محللاً معيناً عن طريق الملاكات المختلفه فعلى سبيل المثال إن جمله (الله أكبر) من حيث الوضع اللغوى لهذه الهيئه التركيبيه يكون لفظ الجلاله مقدّماً فيها على لفظه (أكبر) فالمراد بالمحلّ العقلى هو المحلّ الذى لم يتعيّن من قبل الشارع بل تعيّن وفقاً لضابطه أخرى كالقانون الوضعى.

الاحتمال الثالث: أن يكون المراد بالمحلّ هو المحلّ العادى وهو ما تحقّق بحسب العاده سواء كانت عاده شخصيه أم نوعيه، فمثلاً من كانت عادته التوضؤ

بعد كلِّ حدثٍ أصغر، فلو صدر منه الحدث الأصغر ومضى عليه نصف ساعهٍ مثلاً فهل تجرى في حقِّه قاعده التجاوز؟ وبالنسبه إلى هذه الاحتمالات وجريان قاعده التجاوز فيها لا بدّ من القول بأنَّ قاعده التجاوز جاريه من غير شكٍّ وترديد فيما تجاوز محلّه الشرعى فإنَّ محلّ الركوع فى الصلاه قبل السجود، فلو شكَّ المصلّى حال السجود فى إتيان الركوع جرت فى حقِّه قاعده التجاوز لمضى محلّ الركوع.

وإنّما الكلام فى الاحتمالين الثانى والثالث فهل تجرى قاعده التجاوز مع تجاوز المحلّ العقلى أو العادى أولاً؟

فقد بيّنا بالنسبه إلى المحلّ العقلى بأنَّ العقل بنفسه لا يعيّن محلّ الأشياء والأجزاء بوجه من الوجوه بل يحكم بوجوب مراعاة القانون والضابط الموجود فى المقام، وبالتالى يرجع المحلّ العقلى إلى المحلّ الشرعى فإنَّ القانون فى المقام قد يكون هو الشرع كما لو عيّن الشارع محلّ الركوع فى الصلاه، وقد يكون هو الوضع كما لو حكم الوضع بتقديم لفظ الجلاله على (أكبر) فى جملة (الله أكبر) فىكون ذلك هو المأمور به.

أمّا المحلّ العادى فقد مثّلنا له بمن كانت عادته التوضؤ بعد الحدث الأصغر فإنَّ محلّ الوضوء العادى يكون بعد الحدث الأصغر فلو شك هذا الشخص بعد مضي نصف ساعه على الحدث الأصغر فى أنّه هل توضعاً أو لا فهل تجرى فى حقّه قاعده التجاوز من جهه تجاوز محلّ الوضوء العادى عنده؟

فقد أظهر الشيخ الأنصارى (١) تأمله فى ذلك وذكر أدلّه على جريان قاعده التجاوز وأخرى على عدم جريانها فى هذا المورد:

فقد ذكر دليلين على جريان القاعده:

الدليل الأول: هو الإطلاق حيث إن إطلاق روايات الباب يشمل التجاوز عن المحلّ العادى أيضاً فإنّ المراد بالشيء ء فى قوله (ع):
()

جاوزت عن شيءٍ

(هو مطلق الشيء .

والدليل الثانى: هو التعليل الوارد فى روايه زراره الصحيحه ()

هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ

(١) يرى الشيخ أنّ هذا التعليل يدلّ على أنّ الظاهر هو المقدم فيما لو دار الأمر بين الظاهر والأصل، فمثلاً من توضأ ثم شكّ بعد الانتهاء من الوضوء فى أنّه هل مسح رأسه أولاً؟ فإنّ الأصل عدم إتيان المسح فلا بدّ له من الإتيان بالمسح ثانياً لكنّ ظاهر حال المكلف فى مقام امتثال أمر المولى يشهد بأنّ المكلف قد جاء بجميع الأجزاء والشرائط، وبعبارة أخرى فإنّ الظاهر على إتيان العمل.

وهذا التعليل يدلّ على أنّ الظاهر مقدّم على الأصل فيما لو تعارضتا حتى لو كان منشأ هذا الظهور عاده المكلف (٢).

هذان الدليلان ذكرهما الشيخ على جريان قاعده التجاوز فى التجاوز عن المحلّ العادى لكنه يذكر دليلين آخرين على عدم جريان القاعده فى المقام:

الدليل الأول: هو أنّ ذلك يستلزم إحداث فقه جديد حيث لم يُفتَ أحدٌ من الفقهاء بأنّ من كانت عادته أن يتوضأ بعد الحدث الأصغر وشكّ بعد مرور نصف ساعه على الحدث فى أنّه هل يتوضأ بعد ذلك الحدث الأصغر أولاً حِكْمَ

١- محمد بن حسن الحرّ العاملى: وسائل الشيعه ١: ٣٣٢ باب ٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٧.

٢- وهذا نص كلام الشيخ: (الظاهر من قوله (ع) فيما تقدم: (هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ) أن هذه القاعده من باب تقديم الظاهر على الأصل فهو دائر مدار الظهور النوعى ولو كان من العاده).

على أنه متطهرٌ وجاز له الدخول في الصلاة(١)، وعليه فإنَّ إجراء قاعده التجاوز في التجاوز عن المحل العادي مستلزم لتأسيس فقه جديد.

الدليل الثاني: مضافاً إلى أنَّ جريان القاعده في المقام يخالف الاطلاقات الكثيره الداله على وجوب الإتيان بالوضوء كلما شكَّ المكلف قبل الصلاة في أنه هل توضأ أولاً سواء كانت عاده المكلف أن يتوضأ بعد كلِّ حدث أصغر أم لم تكن.

ومن هنا فإنَّ الشيخ الأنصاري رأى أنَّ الأمر مشكل وأمر بالتأمل فهو متوقف عملياً ولا- بد حينئذٍ من الرجوع إلى أصل الاستصحاب.

أدله اختصاص القاعده بالمحل الشرعي:

وهناك أدله أخرى يستفاد منها أنَّ قاعده التجاوز مختصه بالتجاوز عن المحل الشرعي:

الدليل الأوّل:

قد ذكرنا في مسأله تعدد القاعدتين أنَّ المستند الوحيد لقاعده التجاوز هي الروايات، ومن هنا كانت هذه القاعده أمراً تعبدياً شرعياً، وبالرجوع إلى روايات قاعده التجاوز يتضح لنا أنَّ المحلَّ العادي لم يذكر في أيه واحده من تلك الروايات، والمذكور في جميع الروايات هو التجاوز عن المحل الشرعي، وقد ذكرنا سابقاً أنَّ كثره الأمثله توجب تحديد الضابطه.

الدليل الثاني: على مبنى المحقق النائيني القائل بحكومته روايات قاعده التجاوز على روايات قاعده الفراغ وإلحاق الشك في الجزء بالشك في الكلِّ فإنَّ

١- وهذه هي عبارته الشيخ: (مع أنَّ فتح هذا الباب بالنسبه إلى العاده يوجب مخالفه إطلاقات كثيره فمن اعتاد الصلاة في أوّل وقتها أو مع الجماعة فشكَّ في فعلها بعد ذلك فلا يجب عليه الفعل وكذا من اعتاد الوضوء بعد الحدث بلا فصل يعتد به أو قبل دخول الوقت للتهيؤ فشكَّ بعد ذلك في الوضوء، إلى غير ذلك من الفروع التي يبعد التزام الفقيه بها).

الحكومة لما كانت أمراً تعديدياً فلا بدّ من الالتزام بدائره التعديّد الداله على المحلّ الشرعى فقط وإن كنا قد ناقشنا مبنى المحقق النائينى هذا فى المباحث السابقه.

الدليل الثالث: ما أشار الإمام الخمينى (رحمه الله) وهو أنّ المشرّع إذا عين محلّاً لأفعال قد أوجبها هو ثمّ أعطانا قاعده كليّه بأنّه كلّما تجاوز عن محلّ تلك الأفعال ثمّ شككتكم فيها لم يجب الاعتناء بها فإنّ العرف والعقلاء إنّما يفهمون من هذا المحلّ ذلك الذى ذكره المشرّع نفسه لا المحلّ العادى بحسب عاده الشخص أو النوع.

وعلى هذا فإنّ القول بجريان قاعده التجاوز فى التجاوز عن المحلّ العادى لإطلاق الأدله مشكل وغير قابل للقبول (١).

ما المراد بالغير فى قاعده التجاوز؟

مما وقع فيه الخلاف فى بحث قاعده التجاوز هو أنّه ما المراد من الغير الذى لا بدّ من الدخول فيه فى قاعده التجاوز؟ وهل التعبير بقوله (ع): (دخلت فى غيره) قيدٌ توضيحي بمعنى أن التجاوز عن الشىء إنّما يتحقّق بالدخول فى الغير ولولا الدخول فى الغير لما حصل التجاوز.

أو أنّ التجاوز عن المحلّ عنوان مستقل سواء حصل الدخول فى الغير أم لم يحصل؟

١- الاستصحاب ص ٣٢٦: (لأنّ الشارع المقنّن إذا قرّر للأشياء محلّاً فجعل محلّ القراءه بعد التكبير ومحلّ الركوع بعد القراءه وهكذا ثم جعل قانوناً آخر بأنّ كل ما مضى لا- يفهم العرف والعقلاء منه إلا- ما هو المحلّ المقرّر الجعلى لا ما صار عاده للأشخاص أو النوع فإنّ العاده إنّما تحصل بالعمل وهى لا توجب أن يصير المحلّ العادى محلّاً للشىء بل المحلّ بقول مطلق هو ما يكون محلّاً مقرراً قانونياً لا- ماصاً عاده حتى يختلف باختلاف الأزمنه والأحوال وبالجمله إسراء الحكم إلى المحلّ العادى بدعوى إطلاق الأدله فى غايه الإشكال بل لا يمكن التزامه).

المستفاد من كلمات الشيخ الأعظم الأنصارى هو أنّ الدخول فى الغير قد يكون محصلاً للتجاوز، وقد يحصل التجاوز من غير أن يحصل الدخول فى الغير.

وحتى يتضح هذا البحث لابد من توضيح المراد من الغير، فهل المراد به هو الغير الذى يترتب على الجزء المشكوك شرعاً أو أنّ المراد به مطلق الغير والجزء التالى وإن لم يترتب شرعاً على الجزء المشكوك؟ فإنّ السجود فى الصلاة جزء مترتب شرعاً على الركوع مع أنّ العمل الواقع قبل السجود أى الهوى إليه جزء آخر غير مترتب شرعاً على الركوع.

وكذلك هل يراد بالغير الأجزاء الأصلية كالركوع والسجود والقيام أو أنّه يشمل الأجزاء غير الأصلية أيضاً كالهوى إلى السجود والنهوض للقيام.

رأى الشيخ الأنصارى: أنّه يرى أنّ المراد به هو الأجزاء الأصلية للعمل وهو ظاهر صحيحه إسماعيل بن جابر إذ يقول الإمام (ع) فى صدر الرواية: (

إنّ شك فى الركوع بعدما سجد فليمض وإن شك فى السجود بعدما قام فليمض

(١).

وهذه العبارة مقدّمة للقاعده الكليّة المذكوره فى ذيل الروايه (كلّ شىء شك فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه).

يقول الشيخ الأعظم بأنّ صدر الروايه فى صدد تشخيص المصاديق بينما يبيّن ذيل الروايه قاعدتها الكليّة أى أنّ المراد من الدخول فى الغير هو الدخول فى الأجزاء الأصلية يعنى الغير الذى رتبّه الشارع على الجزء المشكوك كالركوع والسجود والقيام لا أى جزء وإن لم يكن أصلياً (٢).

١- محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعه ٦: ٣١٨ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٤.

٢- فرائد الأصول ج ٣ ص ٣٣٢-٣٣٣.

وعلى هذا فمن شك حال الهوى إلى السجود في أنه هل ركع أو لا- يجب عليه الاعتناء بشكّه ولا بد من الإتيان بالركوع ولا تجرى حينئذٍ قاعده التجاوز.

ويؤيد هذا الرأي روايه أخرى يسأل فيها الراوى من الإمام (ع): ()

رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل أن يستوى جالساً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد، قلت: فرجل نهض من سجود فشك قبل أن يستوى قائماً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: سجد

(١).

وهذه الروايه صريحه في أنّ الدخول في الأجزاء غير الأصلية غير كافٍ.

رأى المحقق الأصفهاني:

يقول المحقق الأصفهاني في مقابل الشيخ الأنصاري بأنّ الموارد والأمثله المذكوره في صدر الروايه ليست لتحديد القاعده الكليه المذكوره في ذيل الروايه بل ذكرت من باب الأمثله توطئه لذكر القاعده الكليه (٢) وعليه فإنه يرى أنّ قاعده التجاوز تجرى في الأجزاء غير الأصلية أيضاً، فلو شك المكلف حال الهوى إلى السجود في أنه هل ركع أو لا يجب عليه الإتيان بالركوع.

قد يقال ردّاً على المحقق الأصفهاني بأنه لو كان الأمر كما تقولون فلم لم يمثّل الإمام (ع) في الروايه بالأجزاء غير الأصلية فلا أقلّ من ذكر مثال واحد على ذلك؟ أليس عدم ذكره دليلاً على عدم جريان القاعده في الأجزاء غير الأصلية؟

١- العلامه المجلسي: بحار الأنوار ٨٨: ١٦٠.

٢- نهايه الدرايه في شرح الكفايه ٣: ٣٠٩ (الطبعه الحجريه) فهو يقول: (إلّا أنّ الظاهر أن هذه الخصوصيات من باب التمثيل توطئه لضرب قاعده كليه لا تحديد للغير وكما أنّ إطلاق الغير في مقام ضرب قاعده كليه يوجب التعدّي إلى غير ما ذكر في الروايتين من الأجزاء كذلك يوجب التعدّي إلى مقدماتها الأمر أوسع من ذلك).

وقد التفت المحقق الأصفهاني إلى هذا الإشكال وأجاب: بأنَّ الإمام (ع) إنما لم يذكر هذه الموارد في صدر الرواية لندرته وجودها فإنَّ الشك في إتيان الركوع وعدمه عادةً يقع حال السجود ولا يقع لمن هو في حاله الهوى إلى السجود وقبل وضع الجبهة على ما يصحَّ السجود لقرب عهده من الجزء المشكوك فهذا الشك الذي منشؤه الغفلة غالباً ما يقع في السجود والجزء التالي للسجود (١).

وهو في مقام الإشكال على الشيخ الأنصاري يقول: بأنَّ قبول كلام الشيخ الأنصاري يوجب الاكتفاء بتلك الموارد والأمثلة المذكورة في صدر الرواية من غير إمكانية التعدّي إلى موارد أخرى.

ثمَّ قال: لو سلّمنا بأنَّ ذكر مورد الشك إنما هو من باب التمثيل ولا اختصاص بهذين الموردين بل لو شككنا حاله القيام بأنّه هل كبرنا أولاً، لا بدّ من عدم الاعتناء بهذا الشك.

ومن ناحيه ثانيه لو التزمنا بوجوب حمل الغير على التحديد وفككنا بالتالي بين موضوع الشك من جهة ومعنى الغير من جهة أخرى فإنَّ هذا التفكيك لا دليل عليه بل هو تحكّم محض (٢).

ويقول أخيراً بأنَّ هناك روايات تدلّ على أنّ الدخول في مقدمات الأفعال والأجزاء غير الأصلية كافٍ ويوافق القاعده كروايه عبد الرحمن حيث يسأل

١- يقول: (وعدم تعرضه للانتصاب والهوى والانتقال إلى السجود ليس دليلاً على عدم الاعتبار بالدخول فيها بل حيث أن الغفلة الموجبه للشك بحسب العاده لا- تعرض للمصلّى مع قرب الانتصاب والهوى إلى الركوع فلذا لم يتعرّض لهما بل عقّب الأمثله العاديه بنصب قاعده كليه والعبره بمفاد القاعده لا بموردها الخاص (نهايه الدرايه في شرح الكفايه ٣: ٣٠٩).

٢- المصدر نفسه.

الإمام (ع): (رجلٌ اهوى إلى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع؟ قال: قد ركع) (١).

نعم في روايه عبد الرحمن الأخرى يسأل من الإمام (ع): (رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل أن يستوى جالساً فلم يدر أسجد أم لم يسجد؟ قال: يسجد) (٢).

حيث يستفاد من هذه الروايه بأنّ المكلف لو رفع رأسه من السجود وشكّ في أنّه هل سجد أولاً؟ وجب عليه أن يعود ويسجد، ولعلّه لهاتين الروايتين لعبد الرحمن فضّل صاحب المدارك بين الهوى إلى السجود والنهوض إلى القيام وقال في الأوّل: بعدم الاعتناء بشكّه والبناء على أنّه قد أتى بالركوع، وأمّا في الثاني فقد حكم بوجوب الرجوع والإتيان بالسجود.

الرأى المختار:

من بين هاتين النظريتين يبدو لأوّل وهله أنّ الحقّ مع الشيخ الأنصارى وأنّ قاعده التجاوز لا تجرى في موارد الهوى إلى السجود والنهوض للقيام والأجزاء غير الأصلية. وقد وضّحنا ذلك في الأبحاث السابقه.

ومن الأهميه بمكان والذى ينفعنا في موارد كثيره هو أنّ المورد لا يقيّد وأنّه لو سألنا الإمام (ع) عن حكم موردٍ ما وأجاب الإمام (ع) بذكر قاعده كليّه فإنّ مورد السؤال لا يمكن أن يقيّد القاعده أمّا لو ذكرت موارد ونماذج عديده لها جهه اشتراك واحده قبل بيان القاعده الكليّه من قبل الإمام (ع) فإنّ القاعده الكليّه تتحدّد من قبل الإمام (ع) بتلك المسائل المشتركه فما نحن فيه من هذا القبيل.

أمّا بالنسبه لما ذكره المحقّق الأصفهاني من لزوم التفكيك فنقول في الجواب: ما هو الإشكال فيما لو علمنا من جهه بأنّ لا خصوصيه لمثال الركوع والسجود

١- محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعه ٦: ٣١٨ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٦.

٢- العلامة المجلسي: بحار الأنوار ٨٨: ١٦٠.

وحكمنا بسبب علمنا هذا بأنّ القاعده المذكور في الذيل ليست مختصّه بالركوع والسجود، ومن جهه ثانيه نرى أنّ هذه الأمثله مشتركه في محور خاص وبينها قدر جامع مشترك والعرف يفهم منها تقييد الكبرى الكليّه وعليه فلا بد من ارتكاب هذا التفكيك ولا تحكّم في البين.

والحاصل أنّ رأى الشيخ الأعظم الأنصارى قابل للقبول.

نعم قد يدعى أحدهم في مقام الإشكال بأنّ هناك تعارضاً بين روايه عبد الرحمن في الهوى إلى السجود وبين روايه إسماعيل بن جابر.

لكنّه يجاب بأنّ في روايه إسماعيل بن جابر إنّما يجب الإتيان بالسجود، لأنّ الشكّ قد وقع قبل الاستواء والقيام ولم يحصل الغير بعد عرفاً، أمّا الهوى للسجود فهو من المقدمات القريبه للسجود عرفاً فلم يحصل الدخول في غيره، وعليه فلا تعارض بين هاتين الروايتين.

يرى المحقق النائيني بأنّ الهوى إلى السجود له مراتب إذ من أول الانحناء وحاله التقوّس إلى وضع الجبهه على ما يصحّ السجود كلّها من مصاديق الهوى للسجود.

ويمكن حمل عنوان الهوى في روايه عبد الرحمن على المرتبه الأخيره القريبه إلى فعليه السجود وعليه يرتفع التنافى والتعارض (١).

والظاهر أنّ حصر الهوى في المرتبه الأخيره منه غير صحيح كما أنّ التفريق بين المرتبه الأولى والأخيره غير دقيق عرفاً بل لا بد من القول بأنّ ابتداء الهوى أيضاً له عنوان مقدميه السجود وأنّ الأخذ بالاستواء والقيام لا يعتبر مقدمه للركوع.

وأخيراً يمكن القول بأن ما سئل عنه في الرواية هي الموارد التي تحصل غالباً ولا تكون حينئذٍ صالحه لتقييد القاعده الكليه كما لا بد من القول بأن لا خصوصيه في تحقق معنى الغير سنشير إلى ذلك في مبحث اعتبار الدخول في الغير بأن للغير معنى عاماً.

وعلى هذا فإن رأى المحقق الأصفهاني هو الرأى المختار لدينا.

بحث اعتبار الدخول في الغير في قاعده الفراغ والتجاوز:

من الأبحاث الهامه الأخرى في هذه القاعده هو أنه هل يعتبر الدخول في الغير في جريان كل من هاتين القاعدتين مضافاً على صدق عنوان التجاوز عن الشىء أو الفراغ عنه؟ أو أنه معتبر في قاعده التجاوز دون قاعده الفراغ؟ أو أن هذا العنوان أى عنوان الدخول في الغير غير معتبر في كلتا القاعدتين؟

وهل أن هذا النزاع نزاع واقعى معنوى أو أنه مجرد نزاع لفظى من غير أثر؟

لو التزمنا هنا بوحده قاعدتى الفراغ والتجاوز كان لا بد من تحليل جميع الروايات برؤيه واحده وأن نلاحظ بأن قيد الدخول في الغير هل يستفاد من مجموع هذه الروايات أولاً؟

أمّا لو اعتبرناهما قاعدتين مستقلتين فلا بد من دراسته روايات كل من القاعدتين بدقه على نحو الاستقلال، ولو اتبعنا هذا المسلك الثانى لاستغينا عن تحليل الروايات على النحو الأول.

ومن هنا يرد الإشكال على المحقق النائنى أنه كيف فكك في هذا البحث بين قاعدتى الفراغ والتجاوز مع أنه حصل على كبرى كليته من مجموع الروايات الوارده في هذا البحث وهو يعتقد بوحده هاتين القاعدتين.

فإنه يقول: فتحصل أنه لا مانع من الالتزام بوحده الكبرى المجمعوله الشرعيه

وربما تترتب على ذلك ثمرات مهمه(١).

وجاء في كلامه الآخر: ولكن الإنصاف أن القول بتعدد الكبرى المجعوله الشرعيه بعيد الغايه فإن ملاحظه مجموع الأخبار الوارده في الباب يوجب القطع بأن الشارع في مقام ضرب قاعده كليّه للشك في الشئ بعد التجاوز عنه(٢).

نعم يمكن الدفاع عن المحقق النائيني بأنه قد استفاد من مجموع الروايات أن التجاوز عن الجزء منزل منزله التجاوز عن الكل وهذا تنزيل شرعي في أصل جريان عدم الاعتناء بالشك لكن لا ضير في أن يختص التجاوز عن الجزء بأحكام أخرى كما يعتقدون بأن قاعده التجاوز يختص جريانها بأجزاء الصلاه فلا تجرى في سائر المركبات لاختصاص مورد التعبد والتنزيل بالصلاه ولهذا تخرج الطهارات الثلاث (الوضوء والغسل والتيمم) من قاعده التجاوز تخصصاً.

لكنه يعتقد في النهايه بأن الدخول في الغير معتبر في قاعده الفراغ على نحو الشرط الشرعي التعبدى. وبعبارة أخرى فإن الدخول في الغير ليس سبباً لصدق عنوان الفراغ في قاعده الفراغ بل يتحقق هذا العنوان من غير الدخول في الغير أيضاً أما في قاعده التجاوز فلا يتحقق عنوان التجاوز من غير الدخول في الغير. وهنا لابد لنا من البحث حول كل من القاعدتين على نحو الاستقلال.

بحث اعتبار الدخول في الغير في مجرى قاعده التجاوز:

يستفاد من الروايات المتعدده التي استدللنا بها على قاعده التجاوز أن الدخول في الغير معتبر في جريان هذه القاعده.

١- فوائد الأصول ٤: ٦٢٦.

٢- فوائد الأصول ٤: ٦٢٣.

توضيح ذلك:

أولاً: أنه قد ذكر في بعض الروايات أنّ المصلّي بعد أن دخل في السجود قد شكّ في أنه هل ركع أولاً؟ وهذا التعبير مفاده أنّ مجرى قاعده التجاوز هو الدخول في الغير، وكذلك المستفاد من صدر صحيحه زواره الوارده في الشك في الجزء السابق بعد الدخول في الجزء اللاحق، كما لو شكّ وهو في الإقامه هل أذن أولاً؟ أو شكّ حال التكبيره هل أذن وأقام أولاً؟ أو شكّ حال القراءه هل كبر أولاً؟ يستفاد من ذلك أنّ مجرى قاعده التجاوز هو تحقّق الدخول في الغير.

ثانياً: إنّ الأهمّ من صدر روايه زواره تلك القاعده الكلّيه في ذيل هذه الروايه.

وبعض الروايات الأخرى حيث يقول الإمام (ع): (

إذا خرجت من شيء ثمّ دخلت في غيره فشكك ليس بشيء

) وقد نصّ في هذه العبارة على الدخول في الغير ويستفاد من ظاهره أنّه جزء الموضوع أي أنّ الموضوع في قاعده التجاوز له جزآن: ١- الخروج من الشيء ٢- الدخول في غير ذلك الشيء.

كذلك نصّ في موثقه إسماعيل بن جابر على الدخول في الغير: (

كلّ شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه

). وهناك موثقه ابن أبي يعفور حيث يقول فيها الإمام (ع): (

إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره

). وقد ذكرنا فيما سبق بأننا يمكن أن نستخرج من هذه الروايه قاعده التجاوز، كما يمكن استفاده قاعده الفراغ منها، وبعبارة أخرى فإنّ هذه الروايه قابله للدلاله على حجّيه كلتا القاعدتين.

والحاصل أنّ المستفاد من موارد السؤال في روايات التجاوز ومن القاعده الكلّيه المذكوره فيها إنّ الدخول في الغير شرط في قاعده التجاوز.

هل الدخول في الغير شرط شرعي أو عقلي؟

المهم هنا هو أنّ اعتبار الدخول في الغير هل هو بعنوان أنّه شرط شرعي تعبدى أو أنّه شرط عقلي؟ كما ذكرنا سابقاً أنّ قاعده التجاوز قاعده تعبدية محضه فلا بدّ من معرفه أنّ اعتبار هذا الشرط تعبدى أيضاً أو أنّ لهذا الشرط مدخلية في عنوان التجاوز بحيث لا يصدق عنوان التجاوز عن الشيء من غير الدخول في الغير؟

ظاهر روايات قاعده التجاوز أنّ الدخول في الغير ليس عنواناً جعلياً شرعياً تعبدياً وإنّما هو لتحقيق عنوان التجاوز.

وبتعبير أوضح أنّه ما لم يتحقّق الدخول في الغير يكون محلّ إتيان الجزء باقياً ولم يتحقّق التجاوز عنه، ومن هنا لو شككنا في إتيان ذلك الجزء وجب الإتيان به وبمجرد الدخول في غيره ينتفى محلّ الجزء السابق ويتحقّق التجاوز عنه.

وقد اختار المحقق النائيني هذا الرأي حيث يقول: (لا إشكال في اعتبار الدخول في الغير في قاعده التجاوز لعدم صدق التجاوز عن الجزء المشكوك فيه بدون الدخول في الجزء المترتب عليه)^(١).

البحث في اعتبار الدخول في الغير في مجرى قاعده الفراغ:

إشاره

يرى المحقق النائيني وجمع آخر من العلماء أنّ الدخول في الغير معتبر في جريان قاعده الفراغ على نحو الشرط الشرعي التعبدى، بينما ذهب آخرون كالمحقق العراقي^(٢) إلى خلاف هذا الرأي لأنهم يرون كفايه مجرّد الفراغ من أصل العمل في جريان قاعده الفراغ، وعليه فلا حاجة إلى الدخول في الغير.

١- فوائد الأصول ٤: ٦٣١.

٢- نهاية الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٥٣.

والتحقيق فى ذلك يستدعى تحليل ودراسه جهات ثلاث:

الجهه الأولى: هل هناك روايات تدلّ بإطلاقها على جريان قاعده الفراغ بحيث لم يُذكر فيها الدخول فى الغير؟

وهل هناك مانع كالانصراف أو ما يمنع انعقاد الإطلاق أولاً؟

الجهه الثانيه: لو سلّمنا وجود روايات مطلقة فهل بين روايات قاعده الفراغ ما يدلّ على التقييد؟

الجهه الثالثه: على فرض وجود روايات دالّه على التقييد فهل هناك ما يدلّ على رفع اليد عن هذا التقييد؟

بحث فى الجهه الأولى (وجود روايات مطلقة):

لاشكّ فى وجود روايات مطلقة بين تلك الروايات الوارده فى خصوص قاعده الفراغ وهى:

١- إطلاق موثقه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (ع): (

كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو

(١).

٢- صحيحه محمّد بن مسلم عن الإمام الصادق (ع): (

فى الرجل يشكّ بعد ما ينصرف من صلاته قال: فقال: لا تعيد ولاشىء عليه

(٢).

٣- صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (ع): (

كلّ ما شككت فيه بعدما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد

(٣).

٤- خبر محمّد بن مسلم عن الإمام الصادق (ع): (

كلّ ما مضى من صلاتك

- ٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ج ٢ ص ٣٧٤-٣٧٥ حديث ١٤٤٣، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه
٨: ٢٤٦ باب ٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ١.
- ٣- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٣ حديث ١٤٦٠.

وطهورك فذكرته تذكراً فأمضه ولا إعادته عليك فيه

(١).

وعلى هذا فلا شك في أصل وجود الإطلاق بحسب ظاهر روايات قاعده الفراغ لكن البحث الأهم هو أنه هل هناك مانع من هذا الإطلاق كالانصراف أو ما أشبهه أو لا؟

قد ذكر في كلمات الأعظم وجود مانع من انعقاد الإطلاق لا بد من التعرض لها:

الوجه الأول: ذكر المحقق النائيني (٢) أنه إن كان صدق العنوان على جميع أفراد طبيعه على حد سواء فلا شك في شمول ذلك العنوان المطلق لجميع الأفراد، فمثلاً لفظ الماء شامل لماء البحر وماء المطر وماء البئر على حد سواء، فلو ورد في كلام الشارع أن الماء طاهر كان شاملاً لجميع هذه المياه.

أمّا لو لم يكن شمول العنوان وصدقه على جميع الأفراد على حد سواء كعنوان الحيوانية الذي لا يصدق على البقر والغنم والإنسان على حد سواء إذ في شموله للإنسان نوع من الخفاء بحيث لو قيل عند العرف: رأيت حيواناً وقد أريد به الإنسان لم يتقبله العرف، ففي مثل هذه الموارد لا يشمل اللفظ جميع الموارد بل ينصرف إلى غير الفرد الخفي.

يقول النائيني: (فإن غلبه الوجود وإن لم توجب الانصراف كما حققناه في محله إلا أنه فيما إذا كانت الغلبة لأمر خارج.

وأما إذا كانت من جهة قصور ماهية ونقصها في الفرد النادر وكانت الماهية تشكيكية بحيث كان شمول طبيعه له خفياً في نظر العرف فلا محاله يوجب

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ٣٦٤ حديث ١١٠٤، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٧١ باب

٤٢ من أبواب الوضوء حديث ٦.

٢- السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي: أجود التقريرات ٤: ٢٢٢.

ذلك انصراف المطلق إليه، ولا أقل من كونه القدر المتيقن في مقام التخاطب، ومحلّ الكلام من هذا القبيل فإن صدق التجاوز عن الشيء مع الدخول في الغير أظهر من صدقه مع عدم الدخول فالمطلق في حد ذاته قاصر عن الشمول مع عدم الدخول في الغير ولو لم يكن هناك دليل المقيد أيضاً).

إشكال الوجه الأول: إننا لا ننكر أصل كلام المحقق النائيني لكننا لا نوافق في أنّ ما نحن فيه من هذا القبيل إذ لا شك في صدق عنوان الفراغ عرفاً فيما لو لم يتحقّق الدخول في الغير.

وبعبارة أخرى أنّ العرف لا يفرّق في صدق هذه العناوين وشمولها بين ما تحقّق فيه الدخول في الغير وما لم يتحقّق فيه ذلك. هذا بخلاف عنوان الحيوانية الذي يرى العرف فرقاً واضحاً بين شموله وصدقه على الغنم والبقر وبين دلالة على الإنسان.

الوجه الثاني: أنّ المحقق الخراساني (١) قد دخل عن طريق وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب فيكون ذلك برأيه مانعاً من انعقاد الإطلاق، والقدر المتيقن في مقام التخاطب بالنسبة إلى الدخول في الغير أمرٌ متحقّق.

إشكال الوجه الثاني:

أولاً: قد تبين في الأبحاث السابقة أنّ وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب لا يمنع من انعقاد الإطلاق.

ثانياً: أنّ الدخول في الغير له هذا العنوان - تأمل واضح لاسيّما أنّ مصطلح الدخول في الغير قد جاء في كلمات الإمام (ع) في بعض الروايات ولا وجود له في كلمات السائل فتأمل.

ثالثاً: فى موثقه ابن بكير دلالة على نحو العموم الوضعى حيث استعمل فيها ألفاظ العموم كلفظه (كلّ) فليس البحث عن الإطلاق فضلاً عن مسأله القدر المتيقن فى مقام التخاطب.

الوجه الثالث: إنّ إطلاق بعض الروايات أمر مسلّم إلّا أنّ الغالب وقوع الشك فى الفراغ مع فرض الدخول فى الغير، وعلى هذا فإنّ غلبه الوجود الخارجى سبب لانصراف هذا الإطلاق.

إشكال الوجه الثالث: إنّ الغلبه الاستعماليه إنّما تكون منشأً للانصراف دون غلبه الوجود.

يقول المحقق النائينى:

(مجرد كون الغالب حصول الشك بعد الدخول فى الغير لا يوجب انصراف المطلق إلى الغالب فإنّه لا عبره بغلبه الوجود ما لم تقتض صرف ظهور اللفظ) (١).

فالحاصل أنّ هذه الوجوه الثلاثة لا تكون مانعاً عن انعقاد الإطلاق.

نعم ذكر فى كلمات بعض المحققين (٢) وجه آخر للمنع من الإطلاق فإنّه قد ذكر أنّ الإطلاق تامّ لا شك فيه فى موردين:

أ- أن يكون المشكوك جزءاً من أجزاء المركب وقد فرغ المكلف من المركب.

ب- أن يكون المشكوك شرطاً من شروط بعض أجزاء المركب والمكلف قد فرغ من المركب فإنّ هذين الموردين تشملهما عبارة (كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه) سواء كان المراد بالشك الشكّ فى وصفٍ من أوصاف

١- محمد على الكاظمى الخراسانى: فوائد الأصول ٤: ٦٣٢.

٢- مرتضى الحائرى: خلل الصلاة وأحكامها ص ٢٦٣-٢٦٩.

الشيء أو كان الشك في أصل وجود الشك، وسواء كان المراد بالمضى مضى المشكوك نفسه أو مضى محل المشكوك.

وبعبارة أخرى أن الجزء أو الوصف في هذا المورد كان مشكوكاً وقد تجاوز هو أو محله. وعلى أي حال فلا شك في أن إطلاق الروايات يشمل الشك في الشرط بعد الإتيان بالمشروط، وكذا الشك في جزء من أجزاء المركب بعد الفراغ من المركب.

نعم هناك مورد واحد يُشكك في شمول الإطلاق له وهو ما لو شك المكلّف في جزء من أجزاء المركب بعد مضى المحلّ وقبل الفراغ من المركب فإنّ شمول موثقه محمد بن مسلم لهذا المورد أمرٌ غير واضح لوجود احتمالين إمّا التصرّف في صدر الرواية (شككت) بحمله على الشك في وصف من الأوصاف لا- على الشك في أصل الوجود، وعليه نُبقي قوله (ع): (ما مضى) على ظاهره أي المضى أصل العمل.

وإمّا عكس ذلك هو الصحيح بأن نحمل المضى على مضى المحلّ ونحمل الشك على الشك في أصل الوجود، ولمّا لم يكن ترجيحاً لأحد هذين الاحتمالين فلا يكون هذا المورد مشمولاً للرواية ولا يثبت الإطلاق.

وهو يجيب عن هذا الإشكال بأجوبه خمسة أهمّها على الإطلاق جوابان:

الجواب الأول: إنّ المراد بقوله: (ما مضى) في الموثّقه هو مضى زمان المشكوك ومحله وهو شايع في استعمالات العرف، فعندما يقال: (مضى الحجّ) أي مضى زمان الحجّ وإن لم يحجّ المكلّف نفسه.

والشاهد على ذلك أن الخروج والتجاوز الحقيقي في مجرى روايات هذا الباب مستلزم لإتيان ذلك الجزء بمعنى أنّ المكلّف لو أتى بالجزء واقعاً قيل في حقّه

حينئذٍ أنه قد خرج عن ذلك الشيء وتجاوز عنه مع أنّ المفروض في الروايات أنّ إتيان الجزء أمر مشكوك فيه، وعليه فلا بدّ من حمل (مما قد مضى) على مضى زمان ذلك الجزء لا على مضى أصل العمل حتّى لا تشمل الروايه هذا المورد.

الجواب الثاني: إنّ ذيل موثقه ابن أبي يعفور (

إنّما الشكّ إذا كنت في شيء لم تجزه

) يدلّ على الحصر بمعنى أنّ الاعتناء بالشكّ إنّما يجب فيما لم يتجاوز عنه، أمّا لو تجاوز عنه فلا بدّ من عدم الاعتناء به ففي المورد المفروض وإن لم يفرغ المكلف من مجموع المركّب إلّا أنّه يجب عدم الاعتناء بالشيء لأنّه قد مضى زمانه.

إلى هنا ظهر أولاً أنّه لا إشكال في إطلاق الروايات المطلقة.

وثانياً: إنّ مفاد هذه الروايات هو أنّ أصل المضى والتجاوز هو الملاك ولا عبره بالدخول في الغير. والآن لا بدّ من البحث في أن بين سائر الروايات هل هناك ما يدلّ على التقييد أو لا؟

بحث الجبهه الثانيه (وجود روايات داله على التقييد):

من بين الروايات هناك ثلاث روايات توهم الدلاله على التقييد:

١- صحيحه زراره عن الإمام الصادق (ع): (

إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء

(١) حيث إنّ جملة (دخلت في غيره) في هذه الروايه ظاهره في التقييد.

يرى (٢) بعض أنّ لو أريد الاقتصار على ظاهر هذه الروايه وجب القول بأنّ المعبر في جريان قاعده الفراغ والتجاوز أمران: أحدهما الخروج عن الشيء،

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٨ حديث ١٤٥٩، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ٨: ٢٣٧ باب

٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه حديث ١.

٢- مرتضى الحائري: خلل الصلاه وأحكامها.

والآخر هو الدخول في غيره مع أنّ ظاهر هذين العنوانين لا ينطبق على شىء من الأمثلة المذكورة في صدر هذه الرواية، لأنّ الخروج من الأذان هو الدخول في الإقامه، والخروج من الأذان والإقامه هو الدخول في تكبيره الإحرام.

وبعبارة أخرى: إنّ الدخول في الغير يوجب الخروج من تلك الأشياء وليس هناك شىء آخر يوجب تحقّق الخروج ولهذا لا بدّ من أن نفسّر الرواية على النحو التالي: (إذا رأيت نفسك خارجاً عن الشىء ولذا دخلت في غيره) بمعنى أنّ المكلف يرى نفسه خارجاً عن الشىء أى أنّ الخروج اعتقادي وتخيلي.

وعلى كلّ حال فمن الواضح أنّ الاختصار على ظاهر هذه الرواية أمرٌ غير ممكن، لأنّ هذا الاختصار يؤدّي إلى اللغويه إذ الخروج من الشىء ليس شيئاً آخر عدا الدخول في الشىء الآخر فلا يمكن التمسك بظاهر الرواية.

والخروج عن الشىء في الواقع هو الدخول في الغير والدخول في الغير ليس فعلاً آخر غير الخروج من الشىء.

٢- الرواية الأخرى مصحّحه إسماعيل بن جابر من حيث الصدر والذيل إمّا من جهة صدرها فإنّ جميع الأمثلة المذكورة في صدر هذه الرواية مقرونه بذكر الدخول في الغير، كما لو شك في الركوع وهو في السجود ولم يذكر قبله، وأمّا من حيث ذيل الرواية فإنّ الإمام (ع) يقول فيه: (

كلّ شىء شكّ فيه ممّا قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه

(١) حيث صرح بالدخول في الغير.

اجيب عن هذه الرواية: بالنسبة إلى الذيل لا بدّ من جعل الدخول في الغير

١- محمد بن حسن الطوسي: الاستبصار ١: ٥٣٣ حديث ١٣٥٩ // ٩، وتهذيب الأحكام ٢: ١٦٢ حديث ٦٠٢، محمد بن حسن الحرّ العاملي: وسائل الشيعة ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٤، واللازم ذكره أن الشيخ الطوسي قد نقل هذه الرواية في الاستبصار عن الإمام الباقر (ع) لكنّه نقلها عن الإمام الصادق (ع) في تهذيب الأحكام، وقد نقلها صاحب الوسائل على ما وردت في الاستبصار.

عطفًا تفسيريًا على التجاوز أي أنّ ما يوجب حصول التجاوز هو الدخول في الغير.

وبعبارة أخرى أنّ التجاوز الخيالي والعادي الظاهري غير كافٍ بل لابدّ من التجاوز الواقعي والخارجي.

ومن هنا ظهر الجواب المتعلّق بصدر الرواية، لأنّ السجود موجب لتحقّق التجاوز، وليس كذلك الهوىّ إلى السجود، ومن هنا لو توهم المكلف أنّه قد أتى بالركوع فهوىّ إلى السجود والتفت بعد ذلك وجب عليه الرجوع والإتيان بالركوع، لأنّ محلّ الركوع لا زال باقياً ولم يحصل هنا زياده توجب سجدة السهو إذ ليس الهوىّ بقصد السجود من أجزاء الصلاة ليصدق عليه الزيادة.

والظاهر أنّ الجواب الصحيح عن هاتين الروايتين هو أنّهما غير متعلقتين بقاعده الفراغ بل هما من روايات وأدله قاعده التجاوز.

٣- جاء في صحيحه زراره الواردة في الوضوء: ()

فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو غيرها فشككت فلا شيء عليك

(١) حيث إنّ مفاد هذه الرواية اعتبار الدخول في الغير فتكون مقيدة للروايات المطلقة.

أجاب المحقّق الحائري عن هذه الرواية بأنّ ذيل هذه الرواية معارض مع صدرها لأنّ الصدر يدلّ بمفهومه على عدم وجوب إعادة الوضوء فيما لو قام من الوضوء وإن لم يدخل في الغير، وعليه فليس المراد ب- (حالٍ أخرى) الدخول في الغير بل المراد (كلّ حال غير الوضوء فلو كان حال التعطلّ المضّرّ بالموالاه) الموجب لصدق التجاوز.

١- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ج ١ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ص ٤٦٩ حديث ١.

وللمحقق الخوئي (١) هنا كلام قريب من هذا حيث يرى دفعاً للتهافت بين صدر الروايه وذيلها لا بد من جعل عباره (فإذا قمت من
الوضوء وفرغت منه) تفسيراً وبياناً لقوله (ع): (

ما دمت في حال الوضوء

(وجعل عباره)

وقد صرت في حال أخرى

(توضيحاً لهذا البيان من باب ذكر أوضح الأفراد وغالبها.

الإشكال على رأى المحقق الخوئي والمحقق الحائري:

الظاهر أنّ كلام هذين العَلَمَيْن لا يخلو من إشكال إذ لا يمكن من وجهه نظر العقلاء حمل الكلام قبل انتهائه على معنى بل لا بد
من ملاحظه الكلام بأكمله، ومن الواضح أنّ ذيل الكلام دائماً أو غالباً يكون قرينه على صدره، وعليه فلا تدافع بين الصدر
والذيل.

ومن هنا يظهر لنا بوضوح أنّ الدخول في الغير شرط في قاعده الفراغ، نعم يمكن أن تكون هذه الشرطيه في مورد الوضوء فقط
اقتصاراً على مورد الروايه إلّا أنّ هذا الاقتصار غير مستند إلى الذوق الفقهي حيث لا يمكن التفريق في قاعده الفراغ بين الوضوء
وسائر الموارد.

لاسيما أنّ هذا القيد في قاعده الفراغ لو كان أمراً تعبدياً والشارع قد اعتنى به كان لا بد من التنبيه عليه في أغلب الروايات مع أنّ
أكثر الروايات الواردة في قاعده الفراغ مطلقة.

متابعه كلام المحقق الحائري فهو يقول في الختام: مع أنّا قد أجبنا عن هذه الروايه الداله على التقييد لكن لو سلّمنا ظهور هذه
الروايات في التقييد وجب رفع اليد عن ظهورها بسبب ذيل موثقه ابن أبي يعفور لأنّ الموثّقه في مقام جعل

القاعده الكليه فيكون لها ظهورٌ في إلغاء الخصوصيه عن الصغرى وتدلّ على أنّ ما جاء في الصغرى فهو أحد مصاديق الكبرى ثم استنتج المحقق المذكور:

أولاً: إنّ الدخول في الغير غير معتبر وإنّما العبره بصدق التجاوز والفراغ وعليه فإنّ السكوت الطويل المضرّ بالقراءه غير المخلّ بالصلاه يوجب تحقّق التجاوز.

ثانياً: لو سلّمنا اعتبار الدخول في الغير فإنّ الغير عنوان عام يشمل كلّ حاله وجوديه أو عدميه منافيه شرعاً للجزء المشكوك، ومن هنا فلا فرق بين اعتبار هذا الشرط وعدم اعتباره.

مناقشه رأى المحقّق الحائري:

هناك عدّه ملاحظات نسجلها على كلمات هذا المحقّق العَلَم:

أولاً: لو لم نعتبر عنوان الدخول في الغير قيداً تعدياً بل جعلناه من الأمور الموجهه لتحقق الخروج عن الشىء فلا حاجه حينئذٍ إلى بحث الروايات المطلقه والمقيده وتحليلها ودراستها.

وبعباره أخرى إنّ البحث في هذه الروايات إنّما يكون في محلّه فيما لو كان عنوان الدخول في الغير المذكور في بعض الروايات عنواناً تعدياً واحترازياً.

ثانياً: إنّ دلّ قوله (ع): ()

إنّما الشكّ إذا كنت في شىء لم تجزه

(على قاعده كليه وجب الإقرار بأنّ ما جاء في مصحّحه إسماعيل بن جابر)

كل شىء شكّ فيه ممّا قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه

(أيضاً قاعده كليه.

والسؤال المطروح هنا أنّه لِمَ لم ينظروا إلى هذه العبارة على أنّها قاعده كليه مع شمول هذه القاعده على الدخول في الغير؟ وهل يمكن الالتزام بوجود الاختلاف بين هاتين القاعدتين أو لا بدّ من حمل موثّقه ابن أبي يعفور على هذا العنوان بقريته روايه إسماعيل بن جابر.

أنه لو سلمنا بأن عنوان الدخول في الغير قيد تعبدى احترازي وجب تقييد جميع الروايات المطلقة به.

وقد ظهر من هذا كله أن مقتضى التحقيق هو أن هذا العنوان إنما هو بمنزلة قيد توضيحي من العناوين الموجهة لتحقيق المضي والخروج من الشيء.

وبعبارة أخرى أنه من علامات الخروج من الشيء ولا سيما إذا فسرنا الغير بالمعنى العام كان الأمر أوضح. وعلى هذا فإن الدخول في الغير كما هو شرط عقلي في قاعده التجاوز فكذلك هو شرط عقلي في قاعده الفراغ، ومن البعيد عن الذوق الفقهي أن يعتبر هذا الشرط في القاعدتين لكن نراه عنواناً تعبدياً في إحداهما وعنواناً عقلياً في الأخرى كما صرح بذلك المحقق النائيني.

ومن هذا ظهر عدم صحه ما تمسك بعض المحققين بموثقه ابن أبي يعفور عن الإمام الصادق (ع):

(إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه) (١).

في استفاده أن قيد الدخول في الغير قيد تعبدى وأن الدخول في الغير معتبر في جريان قاعده الفراغ في باب الوضوء وغير معتبر في سائر الواجبات كالصلاه.

وقال: (لا تقييد في باب الصلاه بالدخول في الغير فيقوى القول بكفايه الفراغ في الصلاه دون الوضوء) (٢) لأن عنوان الدخول في الغير بصفته أمراً واقعياً وخارجياً له مدخليه في حقيقه المضي والفراغ والتجاوز وللغير معنى عام يشمل السكوت الطويل أيضاً وبعبارة أخرى أن الغير هو كل أمر وجودى أو عدمى ينافى الشيء المشكوك ويخالفه شرعاً.

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ١: ١٠٥ حديث ٢٦٢، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ١: ٤٦٩ باب ٤٢

من أبواب الوضوء حديث ٢.

٢- محمد حسين الأصفهاني: نهاية الدرايه.

ولعلّ بهذا البيان يُستنتج أنّ أساس هذا النزاع لفظي. ولا فرق بين اعتبار الدخول في الغير وعدم اعتباره.

جريان قاعده التجاوز والفراغ في الشك في الشروط:

ظهر ممّا سبق أنّه لاشكّ في جريان قاعده التجاوز في الأجزاء أثناء الصلاة لكن النزاع والبحث في جريان هذه القاعده عند الشك في الشروط أثناء الصلاة أو بعدها؟ وهل تجرى قاعده الفراغ في الشك في الشروط؟

تحليل الاحتمالات الموجوده في المسأله:

في هذا البحث احتمالات بل أقوال:

- ١- ذهب بعضهم إلى أنّ قاعده التجاوز لا تجرى في أيّ شرط من الشروط.
 - ٢- ذهب آخرون منهم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في حاشيته على العروه إلى جريان هذه القاعده في جميع الشروط.
 - ٣- ذهب الكثير من الفقهاء والأعظم إلى التفصيل بين أنواع الشروط.
- لتوضيح هذا التفصيل لابدّ من بيان أقسام الشروط فإنّ المحقّقين ذكروا أقساماً، ثلاثة أقسام عند بعضهم وأربعة عند آخرين وأوصلها بعض الأعظم كالمحقق العراقي إلى سبعة أقسام.
- قسّم المحقّق النائيني الشروط المعتبره في الصلاة إلى ثلاثة أقسام:
- ١- ما هو شرط للأجزاء في حال الصلاة كالطهاره والستر والاستقبال بمعنى وجوب اقتران كلّ من أجزاء الصلاة بهذه الشروط.
 - ٢- ما هو شرط عقلي للأجزاء أي ما يتوقّف عليه الأجزاء عقلاً بحيث لا يتحقّق الجزء من دون تلك الشروط كالموالاه بين حروف الكلمه الواحده.

٣- ما هو شرط شرعى للأجزاء كالجهر والإخفات وهما شرطان للقراءة فى الصلاة.

أما القسم الأول أى ما هو شرط للأجزاء حال الصلاة فهو على قسمين:

أ- ما له محلّ مقرر شرعاً وهو لا يستبعد أن تكون الطهاره من الحدث من هذا القسم ويستفاد من الآيه الشريفه: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) (١) أن محلّ الطهاره قبل الصلاة.

ب- ما ليس له محلّ شرعاً كالاستقبال والستر.

وينقسم كلّ من هذين القسمين على نوعين:

١- ما يُشكّك فيه أثناء المشروط.

٢- ما يُشكّك فيه بعد الفراغ من المشروط.

دراسه حكم القسم الأول:

١- الشرط الشرعى المتعلّق بمجموع العمل ذو المحلّ المعيّن فى أثناء المشروط وهو قابل لأن يراد مستقلاً نظير الأعمال المستحبّه المستقلّه كالطهاره من الحدث التى هى شرط لصحه الصلاة وكصلاه الظهر التى هى شرط لصحه صلاه العصر حسبما يستفاد من أدلّه وجوب الترتيب.

فالمثالان لهذا القسم:

١- أن يشكّك أثناء الصلاة فى الإتيان بالطهاره الحديثه التى هى شروط صحه الصلاة.

٢- أن يشكّك فى صلاه العصر أنّه هل صلّى الظهر أولاً؟

والسؤال هنا: هل تجرى قاعده التجاوز فى هذين الموردين؟ وعلى فرض

جريانها فهل يترتب عليها جميع آثار وجود الشرط أو فقط تلك الآثار التي كان المكلف مشتغلاً بها أمّا سائر الأعمال فلا يترتب آثارها؟ فلو التزمنا بعدم جريان قاعده التجاوز وجب على من شكّ في الطهاره الحدثيه أثناء الاشتغال بالصلاه أن يقطع صلاته ويتوضأ ثم يصلّى.

أمّا لو التزمنا بجريان قاعده التجاوز والتزمنا بترتب جميع الآثار حكماً بصحة تلك الصلاه كما لا حاجة إلى التوضؤ في الصلوات القادمه، لكن لو التزمنا بجريان قاعده التجاوز بالنسبه إلى الفعل الذي يشتغل به المكلف حكماً بصحة تلك الصلاه فقط ولا بدّ من التوضؤ للصلوات الآتية.

الأقوال في القسم الأول:

الأنسب هنا قبل تحقيق المسأله أن نشير إلى الاحتمالات بل الأقوال وهي:

١- عدم جريان قاعده التجاوز في الشكّ في أثناء المشروط سواء كان الشرط عقلياً أم شرعياً.

أمّا بعد الفراغ من العمل فتجرى قاعده التجاوز في الشروط الشرعيه. كما تجرى في المشروط نفسه إن كان الشرط عقلياً (١).

٢- للشروط أقسام أربعة لا بدّ من التفصيل بينها في جريان قاعده التجاوز وعدمه.

أ- الشروط التي لها عنوان زائد على شرطيتها مضافاً إلى الشرطيه كأجزاء الصلاه فهي مأمور بها بأنفسها وشروط أيضاً لغيرها.

ولا إشكال في جريان قاعده التجاوز في هذا القسم وهي تصحّح ذلك الجزء تعبداً ليكون شرطاً للأجزاء اللاحقه.

١- السيد محمود الشاهرودى: نتائج الأفكار ٦: ٣٦٩.

ب- الشروط المتمحّضه في الشرطيه ولها وجود واحد مستمر وهي شروط على نحو الوجود المجموعى لكلّ جزءٍ من أجزاء المركّب كالأستقبال ولا تجرى قاعده التجاوز في هذا القسم من الشروط.

ج- الشروط التي لها جهه الشرطيه فقط وهي شروط لكلّ جزءٍ في ظرف ذلك الجزء كالستر ولا مانع من جريان قاعده التجاوز في هذا القسم.

د- الشروط التي لها جهه الشرطيه لكن لا بدّ من إحرازها قبل العمل كالوضوء والحقّ هنا عدم جريان القاعده إذ لا طائل من جريانها، وهذا التفصيل ما ذهب إليه المحقّق الروحاني (١).

دراسه رأى المحقّق النائيني (٢):

فإنّه قد ذكر في هذا المجال ثلاثه أمور:

الأمر الأول: أنّه يجب ترتيب جميع آثار وجود الشرط على مبنى كون قاعده التجاوز من الأصول المحرزه ففي المثال السابق لا بدّ من الحكم بصحّه صلاه الظهر وعدم الحاجه إلى الوضوء الجديد في الصلوات اللاحقه لكنّ الامتزام بهذه النتيجة في غايه الإشكال.

الأمر الثاني: لو التزمنا بعدم جريان قاعده التجاوز في هذا المورد إطلاقاً وحصرنا مجرى هذه القاعده بالشكّ في الأجزاء أو الشروط التي لا تتعلّق بها الإراده الاستقلاليه زاد الإشكال هنا أكثر من إشكال الأمر الأول إذ أنّ الشكّ في الطهاره من الحدث ليس بأقلّ من الشكّ في الأذان والإقامه وهما من المستحبّات الخارجه من الصلاه.

١- منتقى الأصول ٧: ١٥٥.

٢- فوائد الأصول ٤: ٦٤٢.

وبعبارة أخرى لابد من الالتزام بأن ملاك جريان قاعده التجاوز أن يمكن تعلق الإرادة التبعية بالمشكوك لا أن يقال بوجوب تعلق الإرادة التبعية بالمورد.

الأمر الثالث: الراجح في النظر هو أن نختار الحدّ الوسط بين الأمر الأول والأمر الثاني بأن نلتزم بجريان قاعده التجاوز في خصوص العمل الذي يشتغل به المكلف دون الأعمال اللاحقه، وعليه فلا بدّ في المثال الأوّل من إكمال الصلاه والحكم عليها بالصحّه، أمّا الصلوات اللاحقه فيجب عليه أن يتوضّأ لها.

وفي المثال الثاني لو كان الوقت باقياً وجب إكمال الصلاه بتيه صلاه الظهر ثم يصلّى العصر وأما مع ضيق الوقت فلا بد من إكمال تلك الصلاه بتيه صلاه العصر ويبني على أنه قد أتى بصلاه الظهر اعتماداً على قاعده التجاوز.

ثم قال في الختام بأنّ المسأله تحتاج إلى تأملٍ أكثر.

مناقشه نظريه المحقق النائيني:

هناك عدّه إشكالات يمكن إيرادها على كلام المحقق النائيني:

الإشكال الأول:

أنّ مقتضى الصنائه في البحث أن نبحت هذا الفرض على جميع المباني بمعنى أنه لابد من البحث في النتيجة تارةً على القول باتّحاد قاعدتي الفراغ والتجاوز، وتارةً على القول بتغايرهما وتعدّدهما.

فلو جعلناهما قاعده واحده والعنوان المشترك والوجه الجامع بينهما هو التجاوز أي عدم الاعتناء بالشك بعد التجاوز عن الشىء أو عن محلّ الشىء فإنّ هذا العنوان ينطبق على ما نحن فيه بكلّ وضوح لحصول التجاوز عن محلّ الشىء وهو وقوع الطهاره قبل الدخول في الصلاه.

وإن جعلنا العنوان المشترك هو الفراغ أي عدم الاعتناء بالشك في الشىء بعد

الفراغ منه لم يجز لنا إجراء هذه القاعده فيما نحن فيه إذ الفراغ من الشىء إنما هو فيما لو كان حدوث الشىء أمراً متيقناً، فلو شككنا بعد الفراغ منه فى صحته أو وجود جزءٍ من الأجزاء حكمنا بصحة العمل.

وبعبارة أخرى أنّ ما نحن فيه هو الشك فى أثناء المشروط مع أنّ قاعده الفراغ إنّما تجرى بعد الانتهاء من العمل.

والحاصل أنّه إن جعلنا العنوان المشترك عدم الاعتناء بعد التجاوز عن الشىء أو محل الشىء جرت القاعده فيما نحن فيه وإن جعلناه عدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من الشىء لم تجر هذه القاعده.

وهنا لو اعتبرنا القاعدتين مستقلتين ومتغيرتين وجب الرجوع إلى أدلّه كلّ من القاعدتين على نحو الاستقلال.

وكما ذكرنا سابقاً بأنّ قاعده الفراغ ترتبط بالشك بعد انتهاء العمل فهى لا تجرى فى هذا البحث.

أمّا قاعده التجاوز فلما كانت أمراً تعبدياً وجب الاقتصار على مورد التعبد هو جريان القاعده فى الشك فى الأجزاء، ويستفاد من الأدلّه الخاصه عدم جريان هذه القاعده فى الشك فى الشرط.

وما تفضّل به المحقق النائى من أنّ الشك فى الطهاره من الحدث ليس بأقلّ من الشك فى الأذان والإقامه فبعيد جداً إذ يمكن القول بأنّ المستفاد من روايات قاعده التجاوز أنّ فى المركب إذا انتقل المكلف إلى الجزء الآخر وشك فى الجزء السابق كان محكوماً بالصحة، والأذان والإقامه بمنزله أجزاء الصلاه المرتبطه بها إلّا أنّ الطهاره من الحدث فعلٌ خارج من المركب (الصلاه) ولها عنوان الشرطيه.

أنه لم يقدم أى دليل على الأمور الثلاثة التي ذكرها بل اكتفى بكون كل واحد منها أمراً مشكلاً والمفروض أن نعرف ما هو مقتضى أدله هاتين القاعدتين؟ فهو لم يقدم الدليل حتى على الأمر الثالث الذي كان راجحاً برأيه. نعم يمكن القول بأن الأمر الأول والثاني في كلماته لم يكونا متوافقين مع الذوق الفقهي أو أن أحداً من الفقهاء لم يلتزم بهما.

بحث نظريه المحقق العراقي:

إشارة

ذهب المحقق العراقي (١) إلى عدم جريان قاعده التجاوز في الشك في الشرط الشرعي أثناء المشروط كما في المثالين السابقين. ويبدو أن المحقق العراقي دخل في هذا البحث بشكل أدق من المحقق النائيني لأنه تابع المسألة بالنسبة إلى كل من قاعده التجاوز وقاعده الفراغ على نحو الاستقلال. ونحن هنا نلخص كلامه في مطلبين:

المطلب الأول: أن قاعده التجاوز إنما تجرى فيما يصدق عنوان التجاوز عن المحل ولا يصدق التجاوز عن المحل بحسب الذات في صلاة العصر بالنسبة إلى صلاة الظهر. بل يصدق التجاوز هنا من جهة أن لتقدم الظهر شرطيه لصلاة العصر وهذا غير كاف.

وبعبارة أخرى إن صلاة الظهر بحسب نفسها لا محل لها مقررًا شرعاً، ومن هنا فلو أن المكلف قد صلى العصر ثم تذكر أنه لم يأت بصلاة الظهر وجب عليه أن يصلى صلاة واحدة بتيه صلاة الظهر لأن الترتيب بين صلاتي الظهر والعصر

ترتيب ذكرى لا واقعى.

فإنه قد استنتج من هذا المطلب بأن من يعتقد فى هذا المثال بوجوب البناء من جهة على وجود الظهر وإن هذه الصلاة إنما يؤتى بها بنية العصر، ومن جهة أخرى لو كان الوقت باقياً بعد الإتيان بالصلاة وجب الإتيان بصلاة الظهر بمقتضى استحباب عدم إتيانها.

فلا- تنافى بين هاتين الجهتين- أى قاعده التجاوز واستصحاب عدم إتيان الظهر- وما اشتهر من حكمه قاعده التجاوز على استحباب العدم فلا ينطبق على هذا المثال بالنسبه إلى صلاة الظهر فلا حكمه هنا، نعم لقاعده التجاوز حكمه بالنسبه إلى شرطيه تقدم صلاة الظهر على صلاة العصر فإن العلم الإجمالى بكذب أحدهما موجود، إما أولاً فلا يستلزم محذور المخالفه العمليه، وثانياً لا مانع بالتفكيك بين المتلازمين فى الأحكام الظاهريه، ولهذا التفكيك موارد كثيره فى الفقه.

المطلب الثانى: تابع فيه البحث من خلال مثالين على نحو الاستقلال:

المثال الأول: بعد أن استفدنا وجوب الترتيب من أدله صلاتى الظهر والعصر نستفيد من أدله مشروعيه العدول فيما لو اشتغل بصلاة العصر وتذكر أنه نسي الظهر وجب العدول إلى صلاة الظهر، يستفاد من ذلك شرطيه تقدم صلاة الظهر على صلاة العصر بالنسبه إلى جميع أجزائها بمعنى أن كل جزء من أجزاء صلاة العصر مشروط مستقلاً، ويستفاد من هذه الشرطيه اشتراطات متعدده بحسب تعدد الأجزاء.

وبعبارة أخرى أنه لا وجود لمشروط واحد اسمه صلاة العصر وهى لا تلاحظ على أنها عمل واحد.

إذا اتضح ذلك استنتجنا أنّ في أثناء صلاة العصر لا إشكال في إجراء قاعده التجاوز في الأجزاء السابقه لصدق التجاوز عن المحلّ بالنسبه إليها لكن لا يمكن إجراء قاعده التجاوز في الأجزاء اللاحقه إذ لم يصدق في حقها عنوان التجاوز عن المحلّ.

والنتيجه الأخيره أنّ بعد عدم جريان قاعده التجاوز يجب على المكلف العدول إلى صلاة الظهر وإكمال الصلاة بتيه الظهر ثم الإتيان بصلاه أخرى بتيه صلاة العصر.

ثمّ يجب عن هذا الإشكال أنّه لو قيل: إنّ مجرى أدلّه العدول ما كان المكلف منشغلاً بصلاه العصر وتيقن بعدم إتيان الظهر، أمّا ما لو شك فيه فهو خارج عن دائره أدله العدول.

قلنا: بأنّ العدول من لوازم عدم الإتيان الواقعي لصلاه الظهر أمّا العلم واليقين فهو مجرد طريق ولمّا أحرزنا عدم إتيان الظهر بواسطه استصحاب العدم وجب العدول.

والنقطه الأساسيه في كلامه في هذا البحث هي أنّ قاعده التجاوز غير قابله للجريان في هذا المثال من الأساس لعدم صدق عنوان التجاوز عن المحلّ على الأجزاء المتبقيّه من الصلاه.

المثال الثاني:

أى: شرطيه الطهاره للصلاه والشك أثناء الصلاه في أنّه على طهاره أولاً؟ لو اعتبرنا الوضوء الخارجى شرطاً وجعلنا الصلاه على أنّها فعل واحد مشروطاً بحيث لا تجعل كلّ جزء من أجزائها مستقلاً مشروطاً لصدق التجاوز عن المحلّ بهذين القيدين وجرث قاعده التجاوز، وعليه فلا بدّ من عدم الاعتناء بهذا الشك

فى أثناء الصلاة.

ب- لو اعتبرنا الوضوء الخارجى شرطاً ولم نجعل مجموع الصلاة مشروطاً بل كل جزء من أجزاء الصلاة تعنون بعنوان المشروط لم تجر هنا قاعده التجاوز ولا بد من قطع الصلاة عند الشك فى أثناء الصلاة فيجب التوضؤ من جديد والإتيان بصلاه جديده.

ج- لو اعتبرنا الشرط ما هو مسبب عن الوضوء أى الطهاره القلبيه كان هذا الشرط من الشروط المقارنه للصلاه كالستر والاستقبال لكنّه يعتقد بأن المستفاد من الآيه الشريفه: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) (١) هو أنّ الشرط إنّما هو الوضوء الخارجى.

وأما المستفاد من روايه ()

لا صلاه إلّا بطهور

(٢) أنّ الشرط هو الطهاره والوضوء الخارجى يوجب تحقق هذه الطهاره القلبيه وعليه فلا محل معين شرعاً لشرط الطهاره فلا تجرى قاعده التجاوز.

الإشكالات على نظريه المحقق العراقى:

الظاهر أنّ كلام المحقق العراقى أيضاً لا يخلو من إشكالات:

الأول: أنّه صور المشروط فى المثالين على نحو المتعدّد وجعل كل جزء من أجزاء صلاه العصر مشروطاً مستقلاً لشرطيه صلاه الظهر، كما صور كل جزء من أجزاء الصلاة مشروطاً مستقلاً للطهاره.

وهذا بعيد جداً بل خلاف ظاهر الأدله لأنّ الشارع جعل الصلاة عملاً واحداً واعتبرهما شيئاً واحداً والشاهد على ذلك هو أنّ المكلف لو فقد الطهاره فى أحد

١- سورة المائده: آيه ٥.

٢- محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعه ١: ٣١٥ باب ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث ١.

السكونات المتخلّله أثناء الصلاة لا يمكن الحكم عليه بأن يتوضّأ في تلك الحالة ويكتمل صلاته ويُحكم بصحّه صلاته بل يكون مجموع الصلاة باطلاً ويجب استئناف الصلاة بعد أن يتوضّأ.

والحاصل أنّه لم يُقَمَّ أى دليل على مدّعه في أنّ كلّ جزءٍ من أجزاء الصلاة على نحو الاستقلال يكون المشروط.

ذهب صاحب منتقى الأصول إلى عدم جريان قاعده التجاوز في هذين المثالين ووافق المحقّق العراقي في رأيه لكنّه جاء بذلك في عبارته أخرى:

(وذلك لأنّ ذات الشرط لا- يكون مأموراً به بنفسه وإلّا كان دخیلاً في المركّب فيكون جزءاً وهو خلاف الفرض، وإنّما أخذ التقييد به دخیلاً وجزءاً في الصلاة فالشرطية تنتزع عن أخذ التقييد بالعمل ومعنى التقييد في هذا النحو من الشروط هو كون العمل المركّب مسبوqاً بالعمل وهو الوضوء فحيث إنّ العمل المركّب عبارته عن أجزاءه فكلّ جزءٍ أخذ فيه مسبوقيه بالوضوء فأحراز المسبوقيه بالقاعده بالنسبه إلى الأجزاء السابقه لا- يجدى بالنسبه إلى اللاحقه لأنّها لم تتجاوز عن محلّها فلا يتحقّق موضوع القاعده بالنسبه إليها)(١).

وأصل هذا الكلام مأخوذ من كلمات المحقّق العراقي ولا بدّ من ذكر هذه الملاحظه وهى أنّه إذا كان المركّب هو هذه الأجزاء فإنّ الشارع ألم يعتبر هذا المركب وهذه الأجزاء عنواناً وعملاً واحداً؟ نعم لو لم يكن هذا الاعتبار كان الحقّ إلى جانبه وإلى جانب المحقّق العراقي.

الملاحظه الثانيه: إنّ التحقيق هو أنّ الوضوء الخارجى لا شرطيه له والشرط هو حصول الطهاره القليه النفسانيه ومع هذا فإنّه لا يلازم أن نعتبر الطهاره شرطاً

مقارناً كالستر والاستقبال بل يمكن أن يستفاد من)

لا صلاة إلّا بطهور

(١) أيضاً أنّ الطهور يجب أن لا يحصل قبل الصلاة وعلى هذا يمكن الالتزام بأنّ التجاوز عن المحلّ صادق في هذين المثالين، ومن هنا فلا إشكال في جريان قاعده التجاوز.

نعم لما كانت قاعده التجاوز قاعده تعبديه وظاهر الأدلّه اختصاصها بالشك في الأجزاء الشرعيه لم تجر هذه القاعده في الشرط الشرعي.

يقول السيد في العروه الوثقى: (إذا شك في أثناء العصر في أنّه أتى بالظهر أم لا، بنى على عدم الإتيان وعدل إليها إن كان في الوقت المشترك ولا تجرى قاعده التجاوز، نعم لو كان في الوقت المختصّ يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت) (٢).

وافق السيد صاحب العروه كثير من المحشّين على العروه في هذه المسأله ولم يكن لهم تعليق ومنهم الوالد المحقق (قدس سره) لكنّه قال في الوقت المختصّ بأنّ الاحتياط في قضاء صلاه الظهر وهو كذلك إذ في كون هذا المورد من موارد الشك بعد الوقت تأمل وإشكالاً فلا بدّ من الاحتياط، هذا وقد خالفه السيد الحكيم وقال في هذا المجال:

(لا- يبعد البناء على الإتيان ولا- حاجه إلى العدول ولا- إلى فعل الظهر بعد الفراغ من العصر وإن كان الاحتياط فيما ذكره المصنّف).

ذكر المرحوم السيد هذه المسأله بعينها في مباحث الخلل في الصلاه في كتاب العروه.

البحث عن حكم القسم الثانى:

٢- الصوره الثانيه: هي أنّ الشرط شرعي وقد تعلق بالأجزاء نفسها أو

١- محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعه ١: ٣١٥ باب ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث ١.

٢- السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي: العروه الوثقى ٢: ٢٩٣ مسأله ٢٠ من أحكام الأوقات.

بمجموع حالات الصلاة الأعم من الأجزاء وغيرها وإن كان ذلك حال السكونات أثناء الصلاة ولم يكن ذا محلّ معين شرعاً كالستر والاستقبال.

يقول المحقق العراقي في هذا الفرض: بأن لا شك في عدم جريان قاعده التجاوز لأن ملاك جريان قاعده هو وجود المحلّ المعين شرعاً ثم يقول:

لا فرق في عدم الجريان بين الشك في الأثناء والشك بعد الفراغ من العمل إلا أنّ قاعده الفراغ لو خصصناها بما بعد الفراغ من العمل كان من الواضح جريانها في المشروط نفسه أي الصلاة لرجوع ذلك إلى الشك في الصحه والفساد.

وهكذا تجرى قاعده الفراغ في أثناء العمل بالنسبه إلى المشروط فيما لو كانت الأجزاء السابقه بحيث لها عنوان مستقلّ عند العرف وتعتبر عملاً من الأعمال كالركعه الواحده حيث لها عنوان مستقلّ بخلاف الآيه الواحده إذ لا استقلاله لها عند العرف، نعم يختصّ جريان قاعده الفراغ في الأثناء بما إذا أحرز وجود الشرط في ذلك الجزء هو فيه وإلا فلو شكّ في ذلك أيضاً لم يترتب أي أثر عملي على جريان قاعده الفراغ في الأجزاء السابقه وذلك كما في جزء من الأجزاء السابقه في أنه هل كان مقترناً بالستر أو الاستقبال أولاً.

والتحقيق أنه لا فرق بين مسأله الجهر والإخفات وشرطيه الستر والاستقبال ولا بدّ من الحكم الواحد في كلاهما، فكما أنّ الجهر والإخفات من شروط الجزء (القراءه) - وسنشير إلى ذلك - فكذلك الستر والاستقبال فإنهما وإن كانا من شروط مجموع المركب بحسب الظاهر إلّا أنّهما في الواقع شرطان لكلّ جزء من أجزاء الصلاة حتّى للسكونات المتخلله لأفعال الصلاة، فكما تجرى قاعده التجاوز في شرط الجزء المعين تجرى في هذه الموارد أيضاً، وعليه فلو شكّ المكلف أثناء الصلاة في أنه هل راعى شرط الاستقبال في الأفعال السابقه أولاً؟

جاز له التمسك بقاعده التجاوز والحكم على صلاته بالصحة وعدم الاعتناء بشكّه.

يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ذيل المسأله العاشره من أحكام الشكوك في كتاب العروه الوثقى:

(لا يبعد كون الشكّ في الشروط قبل الشك في الأجزاء، تجرى في قاعده التجاوز فلو شكّ في الطهاره وهو في تكبيره الإحرام لم يعتن، وهكذا في الساتر والقبله لو شكّ فيما مضى من الصلاه وأنه كان مستتراً أم لا، وهكذا لأن محلّ الطهاره والساتر ونحوهما قبل الصلاه وقد تجاوزه فلا يُعتنى بالشكّ فيها).

أما المرحوم السيد فيرى أنه لو شكّ في الشرائط أثناء العمل فلا بدّ من الإحراز، وبدونه لا يمكنه استمرار العمل.

بحث نظريه صاحب منتقى الأصول:

أشاره

يظهر من كلمات بعض المحققين (١) التفريق بين الستر والاستقبال إذ الاستفادة من الأدله أنّ الاستقبال متمخض في الشرطيه وهو شرط لكلّ جزء من أجزاء الصلاه بالوجود الواحد المستمرّ أو بالوجود المجموعى بخلاف الستر فإنه شرط لكلّ جزء في ظرفه.

ثم يقول: بأنّ قاعده التجاوز غير جاريه في المقام بدليلين:

الدليل الأول: عدم ترتّب الأثر شرعاً على جريان قاعده التجاوز لترتّب الأثر في هذا المورد على الوجود المستمرّ ولا يترتّب شرعاً أى أثر بجريان القاعده في الأجزاء السابقه إلّا بالملازمه.

والدليل الثانى: أنّ الواجب فى جريان هذه القاعده صدق عنوان التجاوز عن المحل المشكوك فلو جعلنا الشرط وجود المجموع أو الوجود الواحد المستمر لم يتحقق هذا العنوان.

أمّا بالنسبه إلى الستر فلا مانع من أجزاء قاعده التجاوز فى الأجزاء اللاحقه، لأنّ المفروض كون الستر شرطاً لكلّ جزءٍ فى ظرفه الخاصّ به وقد حصل التجاوز بالنسبه لذلك الجزء.

الإشكالات على نظريه صاحب منتقى الأصول:

والظاهر أنّ كلام صاحب منتقى الأصول لا يخلو من إشكالات وملاحظات:

الملاحظه الأولى: إنّ الستر والاستقبال هما من الشروط المقارنه ولا يمكن أن يستفاد من الأدله الاختلاف فى كيفية شرطيتهما، وبعباره أخرى إنّ شرطيه كليهما بالوجود الواحد المستمر أو بالوجود المجموعى ولم يُقم هو دليلاً على اختلاف أدلتهم.

الملاحظه الثانيه: يكفى فى جريان الأثر تحقق الوجود الواحد فى الأجزاء السابقه وقد وقع هنا خلط بين كون الشىء تامّ الأثر وكونه مؤثراً فى الجملة إذ لا يترتب الأثر التام على جريان قاعده التجاوز فى الأجزاء السابقه لكن يكفى فى جريان هذه القاعده شرعاً أنّها تربط الأجزاء السابقه بالأجزاء اللاحقه وتوجب وجود الشرط فى مجموع الأجزاء السابقه واللاحقه.

الملاحظه الثالثه: لو جعلنا الشرط هو الوجود المستمر أو المجموع فإنّ التجاوز عن المحلّ يصدق على الأجزاء السابقه بالنظر إلى نفس الأجزاء ويكفى بذلك إجراء قاعده التجاوز فى المشروط.

بحث حكم القسم الثالث:

٣- القسم الثالث: أن يكون الشك في الشرط الشرعي المختص بالجزء كالجهر والإخفات من شروط القراءة التي هي جزء من الصلاة، وذلك كما لو شك المكلف في صلاه الصبح بعد الفراغ من الحمد وأثناء قراءه السوره في أنه هل جهر بالحمد أو أخفت بها؟

يرى المحقق النائيني (١) في هذا المقام بأنه لم يجد مثلاً آخر عدا هذا المثال ولا فائده في البحث في هذا المثال لقيام النصّ المعبر على أنّ من تيقن بعدم مراعاة الجهر والاختفات لم يجب عليه الإعادة والتكرار وبطريق أولى لا بدّ من الحكم كذلك في حاله الشك. لكن لا بدّ من ذكر البحث العلمي للمسألة إذ يمكن العثور على مثال آخر بالتتبع والاستقراء.

ويظهر أنّ هناك مثلاً آخر عدا مثال الجهر والاختفات وهو شرطية الطمأنينه في الأذكار الواجبه وهو يعتقد بجريان قاعده التجاوز في الشرط من هذا القبيل ويقول: (إن كان الشك بعد الدخول في الركن فلا إشكال في الصحه لأنّ العلم بفواته نسياناً بعد الدخول في الركن لا أثر له فضلاً عن الشكّ في الفوات وإن كان الشكّ قبل الدخول في الركن وبعد الدخول في الغير المترتب على الجزء المشروط بالمشكوك فيه فالأقوى جريان قاعده التجاوز فيه) (٢).

ثم يترقى ذلك ويقول:

(بل يصحّ جريان القاعده في كلّ من الشرط والمشروط، لأنّ الشك في وجود الشرط الشرعي يستتبع الشك في وجود المشروط بوصف كونه صحيحاً

١- فوائد الأصول ٤: ٦٥٤.

٢- محمد علي الكاظمي الخراساني: فوائد الأصول ٤: ٦٤٥.

والمفروض أنّ المكلف قد دخل في الغير المترتب على المشكوك فيه فهو قد تجاوز محل الشرط والمشروط(١).

مراده أنّ قاعده التجاوز كما تجرى في الشرط فكذلك تجرى في المشروط إذ الشك في الشرط يوجب الشك في صحه المشروط.

بيان آخر إنّ الشك في شرط كالجهر يوجب الشك في صحه القراءه ولما قد تجاوز محل كليهما جرت قاعده التجاوز في الشرط والمشروط معاً.

هذا وقد ذهب المحقق العراقي(٢) خلافاً للمحقق النائيني إلى عدم جريان القاعده في الشرط واستدلّ بأنّ عنوان الشئ لا يصدق على الشروط من هذا القبيل أى لا يصدق قوله (ع): (خرجت من شئٍ ودخلت في غيره) على هذا المورد، ثم يقول: بأنّ قاعده التجاوز لا تجرى في المشروط أى القاعده من جهه الشك في الوجود، إذ لا شك في وجود القراءه بينما تجرى قاعده الفراغ في المشروط من ناحيه الشك في الصحه.

ويستفاد من كلام المحقق العراقي أنّه يرى جريان قاعده الفراغ مطلقاً بعد العمل وأثناء العمل.

والتحقيق: أنّ كلام المحقق النائيني في هذا المقام أوفق مع التحقيق وأنّ كلام المحقق العراقي قابل للنقد والمناقشه إذ ليس من الواضح عدم صدق عنوان الشئ على هذا الشرط، والخروج من هذا الشرط إنّما هو باعتبار الخروج من المشروط، وهذا مطابق مع فهم العرف فإنّ العرف يرى في الشرط المتعلق بالجزء بأنّ الخروج من الجزء والدخول في الجزء الآخر مساوق مع الخروج من

١- المصدر نفسه.

٢- محمد تقى البروجردى: نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٦٥.

شرط ذلك الجزء، وهذا المقدار كافٍ في جريان قاعده التجاوز.

نعم قد ذكرنا سابقاً بأن أدلّه هذه القاعده لا تشمل الشروط أمّا شرط الجزء فله حكم ذلك الجزء ويختلف عن الشرط الخارج عن المركّب، فتدبر.

يقول السيد في هذا المجال: (لو كان المنسىّ الجهر أو الإخفات لم يجب التدارك بإعادة القراءه أو الذكر على الأقوى، وإن كان أحوط إذا لم يدخل في الركوع)^(١).

فهو يقول: لا يجب التدارك فيما لو نسي الجهر أو الإخفات، لكنّ الاحتياط المستحب هو الإعادة ما لم يدخل في الركوع.

وكما ذكرنا سابقاً أنّ صحيحه زواره أيضاً قد وردت في هذا المقام من غير التمسك بقاعده التجاوز فالإمام (ع) يقول فيها: (

أى ذلك فعل متعمداً نقض صلاته وإن فعل ناسياً أو جاهلاً أو لا يدرى فليس عليه شيء وقد تمتّ صلاته

(٢) حيث إنّ الاستفادة منها عدم وجوب الإعادة والتدارك فيما لو عرض النسيان في ظرف اعتبار الشرط وحين لزوم الإتيان به ومراعاته.

وما نستنتجه هو كالتالى:

أ- إذا تذكّر في القنوت أنّه كان عليه الجهر بالقراءه ولكنّه أخفت بها لم يجب عليه إعادة القراءه.

ب- إذا دخل في قراءه السوره وتذكّر أنّه لم يجهر بفتحه الكتاب لم تجب الإعادة.

ج- إذا شكّ في الآيه التي هو فيها أو تذكّر بأنّه لم يأت بالآيه السابقه على

١- العروه الوثقى ٣: ٢٢٦ مسأله ١٩.

٢- محمد بن حسن الحر العاملى: وسائل الشيعه ٦: ٨٦ باب ٢٦ من أبواب القراءه فى الصلاه حديث ١.

النحو المطلوب من جهه الجهر والإخفات لم تجب عليه الإعادة.

د- إذا حصل ذلك في الكلمه التي هو فيها بالنسبه إلى الكلمه السابقه لم تجب عليه الإعادة أيضاً.

يقول الإمام الخميني (رحمه الله) في حاشيته على هذه المسأله في العروه: (خصوصاً لو تذكّر في أثناء القراءه فإنّه لا ينبغي ترك الاحتياط فيه) أي أنّ هذه الحاله لو جرت أثناء القراءه كان الاحتياط وجوباً في الإعادة والتدارك.

يمكن أن يُعَلَّل هذا الاحتياط الوجوبي بأنّ شرطيه القراءه إنّما اعتُبرت في مجموع القراءه ومع فرض المسأله أثناء القراءه لم يُعلم صدق الخروج عن الشئ ء.

والدقيق في المقام هو أنّه مع جريان قاعده التجاوز في هذا المورد لم يبق وجهٌ للاحتياط المستحبّ ولا للاحتياط الواجب إذ بينا سابقاً بأنّ هذه القاعده معتبره على نحو العزيمه، ومع هذا العنوان فلا وجه إلى الاحتياط إلّا بالإتيان بعنوان الرجاء أو بقصد القربه مطلقاً.

ولو جعلنا مستند عدم الإعادة صحيحه زواره لزم كذلك الالتزام بما ذكر إذ يُحكم بصحه الصلاه في هذه الموارد بمقتضى صحيحه زواره ولا وجه للإعادة من باب الامتثال، نعم لا بأس بالإتيان من باب الرجاء أو مطلق قصد القربه. كما أنّه لو شككنا في جريان القاعده في هذه الموارد من الأساس لم يكن وجه للاحتياط أيضاً ولا بدّ من الحكم والإفتاء بوجوب الإعادة.

بحث حكم القسم الرابع:

٤- الصوره الرابعه أن يكون الشكّ في الشرط العقلي المتعلّق بالمأمور به نفسه كالتّيه التي لها مدخلية في تحقّق الصلاتيه وفي عنوان العصريه والظهيره عقلاً.

ذهب المحقق العراقي إلى عدم جريان قاعده التجاوز في هذا المورد لاختصاص هذه القاعده بما إذا كان المشكوك فعلاً شرعياً له محل شرعى ولا يمكن إحراز عنوان المشروط كالصلاّتيه والظهيريه من خلال قاعده التجاوز.

إذ من وجهه نظر العقل لو وُجّه قصد الصلاّتيه تحقّق لذلك الفعل عنوان الصلاه، أمّا بمجرّد التعبد بالصلاّتيه فلا يمكن إحراز وجود الصلاه.

وبعبارة أخرى إنّ التعبد بوجود القصد والنيه لا يقتضى إثباته وعليه فلو شك في أنّ هذا العمل هل يتّصف بعنوان الصلاه أولاً؟ يكون في الواقع قد شكّك من الأساس في أنّه كان معنوياً بهذا العنوان أم لا؟

ويتابع العراقي كلامه بأنّ قاعده الفراغ أيضاً غير جاريه في المقام لاختصاص هذه القاعده بما إذا أُحرز عنوان العمل وكان الشك في صحّته وفساده.

وعليه استنتج العراقي:

أ- لو شكّك في أنّ ما هو منشغل به صلاه أم عمل آخر بطل هذا العمل بعنوان الصلاّتيه ويجب الإتيان بالصلاه من جديد بمقتضى قاعده الاشتغال.

ب- لو شكّك بأنّ ما هو مشغول به هل صلاه ظهر أو عصر فلو كان عالماً بأنّه قد أتى بالظهر أولاً بطلت هذه الصلاه لأنّه يشك في هذه الصلاه هل أنّه جاء بها من البدايه بنيه صلاه العصر أم لا؟ نعم لو علم بأنّه لم يأت بالظهر أو شك في إتيانها وجب العدول إلى الظهر وصحت صلاته.

ج- إذا كانت النيه بمعنى قصد القربه، فلو شك في أثناء الصلاه هل دخل فيها بقصد القربه أولاً؟ لم تجر قاعده التجاوز وإن كان قصد القربه شرطاً شرعياً ولم يكن شرطاً عقلياً في مقام الامتثال.

والدليل على عدم جريان قاعده التجاوز هو أنّ النيه وإن كانت شرطاً شرعياً

إلّا أنّها ليس لها محلّ مقرّر شرعاً ولا يصدق في حقّها عنوان التجاوز عن المحلّ والدخول في الغير.

نعم لو جعلنا قصد القربة شرطاً شرعياً جرت قاعده الفراغ وإن جعلناه شرطاً عقلياً لم تجر قاعده الفراغ لاختصاص هذه القاعده بالشك في صحّته عملٍ لم يُعلم شموله على جميع الأجزاء والشروط الشرعيه وعدمه وعلى القول بأنّ قصد القربة شرط عقلي يحصل لنا اليقين بأنّ هذا العمل واحدٌ لجميع الأجزاء والشرائط الشرعيه.

ونحن نوافق المحقق العراقي فيما ذكره ونؤكد مضافاً إلى ذلك أنّ مستند عدم جريان قاعده التجاوز في الموارد المذكوره هو انعدام المحلّ الشرعيّ المعين ونؤكد على أنّ المستند المهمّ هو انعدام عنوان الخروج من الشيء والدخول في الغير الذي هو من مقومات قاعده التجاوز.

في هذه الموارد نعم لو التزمنا بجريان قاعده الفراغ في أثناء العمل كما يرى ذلك المحقّق العراقي أمكن إجراء قاعده الفراغ في الأجزاء السابقه لكننا ذكرنا سابقاً أنّ مقتضى التحقيق اختصاص جريان قاعده الفراغ بما بعد الانتهاء من العمل. وهذا يستفاد بوضوح من أدلّه قاعده الفراغ.

وعلى هذا فعلى رأينا لو شك المكلّف أثناء الصلاة في أنّ صلاته منذ البدايه هل كانت مع قصد القربة أولاً؟ لم تجر في حقّه قاعده الفراغ، أمّا لو شك بعد الفراغ من الصلاة في أنّ صلاته هل كانت مقرونه بقصد القربة أولاً؟ جرت في حقّه هذه القاعده.

هل أنّ لزوم المضى وعدم الاعتناء بالشك في قاعده التجاوز رخصه أم عزمه؟

فرع آخر من الفروع المتعلقة بقاعده التجاوز أن نبحت بأنّ جريان قاعده

التجاوز هل هو رخصه- بمعنى أنّ من شكّ في السجود هل أتى بالركوع؟

أو شكّ في أيّ جزءٍ لاحق هل أتى بالجزء السابق جاز له عدم الاعتناء بالجزء المشكوك فلا يأتي به كما يجوز له الاعتناء بالجزء المشكوك فيأتي به احتياطاً- أو أنّه عزيمه فلا يجوز الاحتياط والإتيان بذلك الجزء؟

احتمالات المسألة:

في المسألة ثلاثة احتمالات بل ثلاثة آراء:

١- أنّ مفاد القاعده هي الرخصه فيجوز الاحتياط في جميع الأجزاء.

٢- أنّ مفادها العزيمه ولا يجوز الاحتياط. صرح بذلك المحقق العراقي.

٣- التفصيل في الأجزاء فيكون عزيمه في بعض الأجزاء كالركوع والسجود ورخصه في سائر أجزاء الصلاه.

بحث نظريه المحقق العراقي:

يرى المحقق العراقي أنّ قاعده التجاوز عزيمه ولا يجوز الإتيان بالجزء المشكوك وإن كان برجاء إدراك الواقع، وبالتالي يكون إتيان ذلك الجزء زياده عمدية بالنسبه لنفس الجزء وبالنسبه للجزء اللاحق الذي قد دخل فيه فيكون سبباً لبطلان الصلاه.

قال العراقي في التنبیه الحادی عشر في هذه القاعده:

(الظاهر أنّ المضيّ على المشكوك فيه في قاعده التجاوز عزيمه لا رخصه فلا يجوز الإتيان بالمشكوك ولو برجاء الواقع لظهور الأمر بالمضيّ في أخبار الباب وقوله (ع): (بلى قد ركعت) في وجوب البناء على وجود المشكوك فيه وتحققه في محله وإلغاء الشكّ فيه فإنّه مع هذا الأمر وهذا البناء لا يجوز العود إلى المشكوك فيه ولو رجاءً لأنّه لا موضوع له مع حكم الشارع بوجوده فيكون

الإتيان به حينئذٍ من الزيادة العمديه بالنسبه إلى نفس المشكوك فيه وبالنسبه إلى الغير الذى دخل فيه وهى موجه لبطلان الصلاه مع أنّ الظاهر كون المسأله اتفاقيه فلا يعنى حينئذٍ بما يختلج بالبال من الاحتمالات(١).

ويتلخص استدلاله فى النقاط التاليه: ١- إنّ الأمر بالمضى فى الروايات ظاهر بنفسه فى العزيمه.

٢- إنّ قول الإمام (ع): (قد ركعت) ظاهرٌ فى البناء على عدم جواز العود إلى المشكوك فيه لعدم بقاء موضوع العود بعد أن حكم الشارع بوجوده.

٣- إنّ الإتيان بالجزء المشكوك يوجب زيادتين عمديتين أولاهما أنّ الجزء المشكوك على فرض الإتيان به واقعاً وقد أتى به ثانيه. والثانيه أنّ الجزء اللاحق الذى قد دخل فيه جىء به ثانيه.

ومن الواضح أنّ الزيادة العمديه توجب بطلان الصلاه.

٤- ثم قال أخيراً بأنّ عدم جواز العود الذى هو معنى العزيمه متفق عليه عند الفقهاء.

إشكال صاحب منتقى الأصول على نظريه المحقق العراقى:

أورد بعض المحققين(٢) الإشكال على كلمات المحقق العراقى:

أمّا على الاستدلال الأول فبأنّ الأمر بالمضى من مصاديق الأمر الوارد بعد توهم الخطر لأنّ ما يتوهم فى مثل هذه الموارد من الشك أنّ الجزء المشكوك واجب الإتيان والإمام (ع) يرفع هذا التوهم بالأمر بالمضى.

وأما على الاستدلال الثانى بأنّ الظاهر من تعبير (

بلى قد ركعت

) ليس هو

١- محمد تقى البروجردى: نهايه الأفكار ج ٤ قسم ٢ ص ٧٧.

٢- السيد عبد الصاحب الحكيم: منتقى الأصول ٧: ٢٢١.

إخبار الشارع المقدس عن تحقّق الركوع فى الواقع بل هو تعيّد ظاهرى من موارد الأحكام الظاهرية، ومن الواضح عدم وجود المانع من الاحتياط فى مثل هذه الأحكام لأنّ الأحكام الظاهرية غايتها التأمين والتعذير وبالتالي يكون لها عنوان الرخصه.

وأما بالنسبه إلى الثمره الّتى رتبها هو لا بدّ من القول بأنّ الأجزاء قسمان:

الأول: ما يوجب تكراره الزيادة فيما لو قصد المصلّى الجزئيه فيه كالقراءه والتشهد. فلو لم يقصد الجزئيه فى هذه الأجزاء وجىء بها بمجرّد داعى الاحتياط لم تصدق عليها الجزئيه.

والثانى: ما لا يجب فيه قصد الجزئيه بل تصدق الزيادة بمجرد الإتيان به ثانياه وإن لم يقصد فيه الجزئيه كالركوع والسجود. وإنّما يصحّ كلام المحقق العراقى فى هذا القسم الثانى دون القسم الأول. وإن كان الممكن فى القسم الثانى إجراء أصاله عدم الزيادة مع الإتيان بالركوع والحكم بصحه الصلاه.

وهو يأمرنا بالتأمّل فى هذا الكلام الأخير فى الختام. ولعلّ وجه هذا التأمّل هو أنّ المورد إذا كان من موارد قاعده التجاوز لم يبق مجالٌ لاستصحاب عدم الزيادة لتقدّم قاعده التجاوز على الاستصحاب.

مناقشه إشكالات صاحب المنتقى:

هناك عدّه ملاحظات على إشكالات صاحب المنتقى:

الأولى: أنّه ليس من الواضح كيفيه استفاده مسأله توهم الخطر من الروايات فما الدليل على أنّ الأمر بالمضى من مصاديق الأمر بعد توهم الخطر.

وبعباره أخرى أنّ السائل يمكن أن يتوهم فى نفسه بطلان الصلاه أو أمراً آخر.

والحاصل أنّ توهم وجوب إعادته العمل أمرٌ غير واضح.

الثانية: إنّ بعض الروايات صرّحت بالنهي عن الإعادة مضافاً إلى الأمر بالمضيّ فلا بدّ من حمل النهي عن الإعادة على الإرشاد إلى عدم لزوم الإعادة حسب كلام هذا المحقق العظيم مع أنّ ذلك خلاف الظاهر فقد جاء في صحيحه محمد بن مسلم عن الإمام الباقر (ع):

كُلّ ما شككت فيه بعدما تفرغ من صلاتك فامض ولا تعد

(١) حيث إنّ ظاهرها أنّ الشارع قد تعبّد المكلف في هذه الموارد من الشك بالمضيّ وبعدم الإعادة فلا يمكن جعل ذلك إرشاداً إلى عدم لزوم الإعادة، ولاسيما أنّ بعض الروايات علّلت هذا التعبّد بأنّ هذه الشكوك عادةً معلولة للشيطان ونفوذته في الصلاة فقد جاء في موثقه فضيل: ()

قلت لأبي عبد الله (ع) أستتمّ قائماً فلا أدري ركعت أو لا؟ قال: بلى قد ركعت فامض في صلاتك فإنما ذلك من الشيطان

(٢).

الثالثة: إنّ ما قيل من أن عبارته (قد ركعت) تعبّد ظاهريّ بإتيان الركوع وهي حكم ظاهريّ موافق لأصل الاحتياط وإن كان صحيحاً وواضحاً وأنّ الأحكام الظاهريّة إنّما هي لأجل التأمين والمعدّريه لكن يمكن أن نستخرج من هذه الروايات أنّ الشارع في خصوص هذه الموارد هو في مقام النهي عن الاحتياط، كما أنّه لو ترتّب على الاحتياط حرج أو ضرر لم يترتب عليه حسنٌ وكان الشارع في هذه الموارد حاكماً بعدم الاحتياط.

وبعبارة أخرى يمكن أن نقول: أنّ الاستفادة من الروايات التوسعة في متعلّق

١- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٨ حديث ١٤٦٠، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ٨: ٢٤٦ باب ٢٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٢.

٢- محمد بن حسن الطوسي: تهذيب الأحكام ٣: ١٥١ حديث ٥٠، محمد بن حسن الحر العاملي: وسائل الشيعة ٦: ٣١٧ باب ١٣ من أبواب الركوع حديث ٣.

المأمور به بالنسبه إلى مورد الشك، فلو كان الشارع في مقام التوسعه لم يتناسب ذلك مع الاحتياط ويحصل الشك في حسن الاحتياط.

وعلى هذا فلا يمكن للمكلف إعادة العمل طالما هو في حاله الشك الذي هو موضوع قاعده التجاوز. ونستنتج من ذلك أنّ مفاد قاعده التجاوز هو العزيمه ويكون رأى المحقق العراقي هو الصحيح والرأى المختار. والحمد لله رب العالمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩